

اتفاق أوسلو وتداعياته

بقلم / منير شفيق

تقديم

شكل اتفاق أوسلو و ترجمته الاتفاق الاقتصادي في باريس و اتفاقات القاهرة المتعلقة بالحكم الذاتي انعطافاً أساسياً في المسار الذي خطته فتح و الثورة الفلسطينية ، و هو الانعطاف الكبير و الخطير الثالث بعد الانعطاف الذي حققه تبني برنامج النقاط العشر و قرارات الرباط الخاصة باعتبار منظمة التحرير الممثل الشرعي و الوحيد للشعب الفلسطيني ، ثم الانعطاف الذي سجله المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة و العشرين لا سيما المشاركة في مؤتمر مدريد و المفاوضات الثنائية .

كان الانعطاف الأول قد تمثل ببداية التخلي عن المنطقات و الثوابت التي قامت على أساسها انطلاق الثورة الفلسطينية و من ثم انتهاء سياسة السعي للدخول في المعادلة العربية و الدولية فيما يتعلق بقرار 242 مع تعديله بإدخال العنصر الفلسطيني إليه أساساً السلطة (الوطنية) بقيادة م.ت.ف. الممثل الشرعي و الوحيد ، و يلحظ هنا أن هذا الانعطاف و لأسباب فلسطينية و عربية لم يتم ضمن إعلان هذه الأهداف و إنما أخذ شكل تغيير للمسار بزوايا حادة لا تكشف في بداية انطلاقها عما ستصل إليه من بعد عن الأصل .

أما الانعطاف الثاني فكان القبول بكل قرارات هيئة الأمم و مجلس الأمن بما يتضمن من اعتراف ضمني بقرار التقسيم (و فيه حق إقامة الدولة "الإسرائيلية") و قرار 242 (و فيه مبادلة الأرض بـ "السلام"!) و قد تم ذلك تحت ضجيج إعلان ولادة الدولة الفلسطينية ثم جاء قرار المجلس الوطني العشرين ليقبل من حيث المبدأ بالمشاركة في مؤتمر مدريد و بالمفاوضات المباشرة . فكان هذا الانعطاف الأكمل للانعطاف الأولي و بداية مسار جديد و لكن أيضاً بزوايا حادة عنه حيث ستسقط اللات المتعلقة بـ "لا للاعتراف بالدولة (الإسرائيلية)" لا "للصلح" لا "للمفاوضات المباشرة" .

و جاء الانعطاف الثالث في اتفاق أوسلو نتوياً للانعطاف الثانية إذ سقطت اللات ، و لكن شكل بدوره زاوية حادة جديدة ، أي بداية مسار جديد سيأخذ بالابتعاد حتى عن مسار مدريد لا سيما من ناحية ما يتضمنه من مخاطر المسار المنفرد و العدو (الإسرائيلي) ، بل كان الاتفاق نفسه إعلاناً صريحاً عن نهاية مرحلة مدريد و مفاوضات واشنطن بالنسبة إلى المسار الفلسطيني.

فقد كان اتفاق فلسطيني - (إسرائيلي) صرفاً ، أي كان بداية طريق لحلّ منفرد يحمل في داخله فيما يحمل خطر انفصال فلسطيني لا عن التنسيق العربي فحسب ، و إنما أيضاً عن الأمن العربي و عن الولاء للأمة العربية ، أي خطر علاقات (إسرائيلية) - فلسطينية تريد منها القيادة (الإسرائيلية) أن تجعل من الحكم الذاتي الفلسطيني معبراً لتهديم كلّ الأسوار العربية و الإسلامية . و تريد من الفلسطينيين أن يكونوا و لو بصورة غير مباشرة جزءاً من المشروع الصهيوني في المنطقة .

و من هنا فإن خطورة الزاوية التي فتحها اتفاق أوسلو تحمل أبعاداً مستقبلية خطيرة تتعدى ما يمكن أن يسجل على الجانب الفلسطيني ما قدمه بها من تنازلات لا تمسّ الحقوق و الثوابت و التاريخ و المخزون القومي و النفسي فحسب ؛ و لا و ما حملته من مخاطر بقاء الاحتلال و المستوطنات و تكريس ضمّ القدس الشرقية لدولة العدو فحسب . و إنما أيضاً حمل أبعاداً تمسّ الأمن العربي و تخرج الانتساب الفلسطيني للأمة العربية و الإسلامية و الولاء و اتجاه البوصلة . و هذا ما أدّى إلى نشوء معارضة عربية شديدة للاتفاق و لم يخف منها إلا إعادة المفاوضات إلى القاهرة لتصبح مصر شريكاً فيها ، الأمر الذي وضع العصي في دولاب اتفاق أوسلو و لم يجعله يتحرك بذلك الزخم الذي أراد له طابخوه أن يمضي فيه .

هذه النقطة لم تلغ تلك الانعطاف التي حققها اتفاق أوسلو و إنما أدخل عناصر تعديل و تبطيء فيها تكرر ما قدّم من تنازلات فيما يتعلق بالحقوق و الثوابت في فلسطين فضلاً عن تكريس المخاطر المتعلقة باستمرار الهيمنة الأمنية (الإسرائيلية) على كل فلسطين في استمرار الاحتلال و ضم القدس لدولة العدو ، و عدم تفكيك كلّ المستوطنات لا سيما ما حدث من استيطان في القدس الشرقية و منطقتها .

على أن الإشكال الأساسي للمرحلة القادمة سيظل ، وفقاً لانعطاف اتفاق أوسلو ، متمثلاً في صراع فلسطيني - فلسطيني حادّ على مستوى قمة السلطة فيما يتعلق بطراز العلاقة الفلسطينية - (الإسرائيلية) في مقابل العلاقات الفلسطينية - العربية . و بالمناسبة إذا كانت مصر قد استطاعت ضمن الظرف الراهن احتواء جزء

من الموقف الفلسطيني فإن استمرار هذه الاستطاعة ستظل موضع تساؤل على ضوء ما يمكن أن تشهده المنطقة من تطورات مستقبلية و ما يمكن أن يشهده الوضعان المصري و الفلسطيني من تطورات كذلك ! . و لهذا كان التشديد على موضوع اتفاق أوسلو و التوسيع في تحليل محتوياته و اتجاهه و للقوى الفاعلة فيه و معه و للظروف المحيطة بشكل ضرورة ملحة حتى بعد قيام الحكم الذاتي الذي سرعان ما سيؤدي بدوره إلى ولادة مرحلة جديدة و ذلك لأهميته بالنسبة إلى المستقبل الفلسطيني و العربي . و من هنا كان هذا الكتيب و قد نشر في معظمه في مجلة فلسطين المسلمة الشهرية و جريدة السبيل الأسبوعية . و لكن مع إعادة ترتيب و تنسيق حتى تخرج شبه متكاملة تفي الموضوع مجتمعة بعض حقه .

و الله من وراء القصد ...

المؤلف

الفصل الأول

في فهم اتفاق أوسلو و الظروف من حوله

- حول اتفاق أوسلو
- الاتفاق الكارثة
- فلسطين و الوضع العربي و اتفاق أوسلو
- اتفاق أوسلو و المعارضة العربية
- لجنة الاتفاق
- على هامش اتفاق القاهرة
- مجزرة الحرم الإبراهيمي

حول اتفاق أوسلو

1- الاتفاق الكارثة

لم يكن من المتوقع أن يخرج اتفاق فلسطيني - (إسرائيلي) حول الحكم الذاتي أقلّ سوءاً من الاتفاق الذي جرى عبر مفاوضات سرية في أوسلو . فمن يقرأ خطابات الدعوة إلى مؤتمر مدريد و ما حدّد من أسس للمفاوضات الثنائية المباشرة كان أمامه أحد احتمالين : إما الدوران في مفاوضات طويلة جداً ، و إما اتفاق في السوء الذي جاء عليه الاتفاق الأخير . و من يتابع التقارير التي صدرت عن مؤسسات الدراسات و الندوات في واشنطن ، أو يتابع التصريحات الأمريكية و (الإسرائيلية) في واشنطن ، كان عليه أن يتوقع اتفاقاً حول الحكم الذاتي بالمواصفات التي اتفق عليها في أوسلو . و ذلك لسببين : الأول أنّ كلا من الكيان (الإسرائيلي) و أمريكا و روسيا و عدد من الدول الأوروبية اتجهوا لصنع تسوية على أساس الشروط (الإسرائيلية) و إلا لا تسوية ، أما السبب الثاني فقد أظهرت أغلب الحكومات العربية و معها قيادة م.ت.ف. و هنا لا مثيل له في الرضوخ للضغوط الأمريكية . و هذا أمر أكّدته مسارات الأحداث خلال السنتين الماضيتين تأكيداً يقرّ به الجميع بلا استثناء . أي ثمة عاملان متكاملان أخرجا الاتفاق الراهن : الأول إصرار (إسرائيلي) و دولي على صياغة اتفاق حول الحكم الذاتي وفقاً للشروط (الإسرائيلية) بالكامل ، و الثاني قبول تدريجيّ بتلك الشروط و قد عُجّن بالوهن و العجز حتى لو كان في ذلك التفريط بأعز الحقوق ، و أقدس القضايا ، و بالأمن القومي و المصالح العليا .

يمكن أن نلخص اتفاق أوسلو بما يلي : بقاء الاحتلال (الإسرائيلي) و السيادة (الإسرائيلية) على فلسطين كلها بما في ذلك قطاع غزة و أريحا ، أما الانسحاب من القطاع و أريحا و إقامة نوع من الحكم الذاتي الانتقالي فهو انسحاب الجيش من المناطق الأهلة بالسكان حيث الانتفاضة و المقاومة ، و تسليم الأمن فيها للشرطة الفلسطينية . و بهذا إعفاء للاحتلال من الاصطدام بالفلسطينيين مع بقائه مسيطراً على الوضع عموماً ، و ممسكاً بكل النقاط الاستراتيجية على كل الحدود ، و في كل النقاط المشرفة و في الطرقات الواصلة فيما بين المدن و القرى .. و قد أعطي الجيش (الإسرائيلي) حق العودة إلى احتلال كل منطقة سكانية تحت الحكم الذاتي إذا فشل الأخير في المحافظة على أمن الاحتلال (الإسرائيلي) فيها و منها ، أما تسليم إدارة الحكم الذاتي شؤون التعليم و الصحة و البلديات و السياحة فهو إعفاء للاحتلال من الإنفاق على تلك المجالات التي هي الجانب السلبي بالنسبة إلى كل احتلال .

و خلاصة حول هذه النقطة ، أن اتفاق أوسلو أعفى الاحتلال (الإسرائيلي) من كل ما هو وسخ بالنسبة إلى كل احتلال ، أي الصدام بالأهالي و إنزال الجيش للسيطرة المباشرة على السكان ، فضلاً عن التبعات المالية فيما يتعلق بذلك أو بشؤون الخدمات الصحية و التعليمية و الإدارية ، أو بكلمة أخرى أصبح هناك احتلال "نظيف" مدفوع الأجر . و هذا أمر لا مثيل له في كل ما عرفته الشعوب من حالات احتلال . أي تبقى السيطرة العسكرية و الإشراف العام للاحتلال (الإسرائيلي) على الوضع كله بينما يتولى المتهورون شؤون المحافظة على الأمن ، و الإنفاق على الخدمات و استغلال الأموال التي سيأخذ منها الاحتلال نصيب الأسد .

الذين وقعوا على الاتفاق ، أو أيدهم لم يستطيعوا أن يقدموا نقطة واحدة يعتبرون فيها أن الاتفاق تضمن زوالاً نهائياً ، أو تدريجياً ، للاحتلال ، و لو على بقعة واحدة ، أو فيها استعادة لسيادة على أرض و لو على شبر واحد ، فكل ما يتعلق بزوال الاحتلال ، أو السيادة على المناطق التي ينسحب منها الجيش ، أو وضع المستوطنات التي أقيمت في الضفة و قطاع غزة . و هذه التي اعتبرت دائماً غير شرعية ، أصبحت الآن واقعاً مسلماً به و تحت السلطة (الإسرائيلية) ، و قبل أن يكون أمنها ذاتياً لا علاقة للإدارة الفلسطينية به أصبحت موضوعاً للمفاوضات و التراضي لاحقاً . و الأهم تم الالتفاف على قضية القدس و مصيرها و قضايا العودة ، و لا نتحدث عن الحقوق بكل فلسطين ، من خلال تأجيل بحث تلك المواضيع لمرحلة قادمة ، أي ترك مصيرها لما يمكن أن يتفق عليه الطرفان دون أن تكون هناك مرجعية ملزمة لزوال الاحتلال .

الذين أيّدوا الاتفاق سواء أكانوا من الفلسطينيين ، أم من العرب ، لا يملكون سوى تسويغه بالأمل في أن يكون خطوة على طريق استرداد كل الحقوق ، أو مرحلة لتطبيق قرار مجلس الأمن 242 و 338 و هو أملٌ أضعف من أمل إيليس في اللجنة كما يقول المثل ، لأن أي اتفاق جديد دائم غير ممكن إلا بالموافقة (الإسرائيلية) . فإذا كان الاتفاق الأول لم يتم إلا وفقاً للشروط (الإسرائيلية) فبأي منطق و على أي أساس يؤمل أن يقوم الاتفاق التالي على غير الشروط (الإسرائيلية) . و إذا كان الاستمساك بالموقف أو بالحقوق من الجانب الفلسطيني و بعض العرب فيما يتعلق بالمسار الفلسطيني هو على الصورة التي خبرناها في اتفاق أوسلو و من قبله في إحدى عشرة جولة من مفاوضات ثنائية ، و من قبلها في مؤتمر مدريد ، فكيف يؤمل أن تسترد السيادة على القدس و السيادة على الأرض ، أو تفكيك المستوطنات ، أو تحقيق انسحاب فعلي من الأراضي التي احتلت عام 1967 على الأقل ؟ هذا مع معارضتنا أصلاً للتفريط بالحقوق الفلسطينية و العربية و الإسلامية في كل أرض فلسطين ما قبل حزيران 1967 .

بكلمة أخرى ، إن كل حديث عن اعتبار اتفاق أوسلو خطوة في طريق تحقيق الأهداف الفلسطينية حتى في حدودها الأدنى ، و الأبسط لا يستطيع أن يستند إلى تجربة السنتين الماضيتين أو اتجاه الخط البياني لكل خطوة لاحقة بالخطوة السابقة . و هذا ما يسمح بالقول إن ما يمكن أن تفرزه المرحلة القادمة على أساس هذه الخطوة سيجعل من هذه الخطوة حالة أفضل بكثير من التالية ، أو ليس هذا هو الخط البياني الذي جعل الاتفاق على رسائل الدعوة لمدرّد "أفضل" من أوراق المبادئ التي نوقشت في الجولتين التاسعة و العاشرة ، ثم جعل ورقتي المبادئ اللتين تقدّم بهما كريستوفر "أفضل" من اتفاق أوسلو (في الأقل ، لم تتضمن ما حملته الملاحق من تعاون فلسطيني - إسرائيلي) و يمكن للمرء أن يقول بكلّ اطمئنان أن التجربة علمتنا أن الآتي عن طريق هذا المسار و هذا النهج ، لا يمكن إلا أن يكون إلى الأسوأ ، فإذا كان لعلّ القم نهائيات فليس للحضيض نهايات .

فالذين حاولوا الدفاع عن اتفاق أوسلو كانوا يحتجون بالسؤال "و ما بديلكم ؟" .. لو وضعنا جانباً كل حديث عن بدائل أخرى بالرغم من وجودها قطعاً حتى في مجال طريقة إدارة المفاوضات فإن من الممكن القول و قطعاً هنا ، أيضاً ، إن استمرار الواقع الراهن بديل أفضل من الواقع الذي سينشأ عن الاتفاقية . و لعلّ

الحكم الفصل في هذا سيكون التجربة الواقعية القريبة القادمة ، حيث سنسمع الكثيرين يترحمون على الوضع الراهن حين يرون الترجمة الواقعية لاتفاق أوسلو . وإن غدا لناظره قريب . فالاحتلال الوسخ المصطدم بالأهالي و المكلف للعدو و المحاصر و المقاوم خيرٌ من الاحتلال "النظيف" مدفوع الأجر و المعترف بشرعيته و المدعوم دولياً ، و أن يكون العدو مغتصباً خيراً من أن يعترف بحقه في الوجود بينما حققنا جميعاً موضوع نزاع بيننا و بينه ، و مؤجلة للمفاوضات ، و ما يمكن أن يوافق عليه و يقبل به . كما أن بقاء حقنا في استخدام كل أشكال المقاومة للاحتلال و الاغتصاب أفضل من أن نعترف بأن ما كنا نمارسه إرهاباً لا كفاعلاً تحريراً مشروعاً ، و أن نكون الضحايا أكرم من أن يكون عدونا هو "الضحية" إذ وصلت الجراءة برابين أن يصور نفسه في خطابه في واشنطن بالضحية في حين لا مقارنة بين ما نزل بنا من ويلات و قتلنا من تضحيات في القتل و الجرح و التشريد و اليتامى و الأرمال و فقدان الأمن و ما نزل به في مقابل ذلك . أفلا تقل النسبة عن مائة لوحد بل ألف لوحد ؟ ، فكيف يقلب كل شيء رأساً على عقب ؟ هذا ناهيك عن الذي يحتل موقع المعندي أصلاً .

بكلمة أخرى أنه بديل أفضل بما لا يجادل فيه في أن نكون نحن و يكون تاريخ آبائنا و أجدادنا أصحاب الحق في الصراع ضد العدو الصهيوني ، من أن يكون كل ذلك التاريخ بغياً على "دولة لها حق الوجود في فلسطين" .

على أن الجانب الآخر الذي يجب أن يسترعي الانتباه في اتفاق أوسلو ، و ربما كان من الناحيتين الواقعية و المستقبلية أشد خطورة و سوءاً من الجانب الأول فيتعلق بالإلحاق الاقتصادي و الاجتماعي و بتلك القائمة الطويلة من لجان التعاون الفلسطينية - (الإسرائيلية) التي نص عليها الاتفاق و هي تمتد من شؤون الأمن إلى المياه إلى الطاقة إلى التنمية إلى التجارة إلى السياحة ، و ما إلى ذلك . بكلمة أخرى أن ما أقر به من تعاون ثنائي فلسطيني - (إسرائيلي) في مختلف المجالات أقرب ما يكون إلى إقامة الحكم الذاتي الفلسطيني في ظل الدولة (الإسرائيلية) ، أي كما لو كنا أمام محور فلسطيني - (إسرائيلي) ، و هو أمر يحمل أبعاداً خطيرة على الأمة العربية و الإسلامية كلها ، فبدلاً من أن تكون المرحلة الأولى خطوة باتجاه إزاحة النفوذ (الإسرائيلي) عن أجزاء من فلسطين تصبح خطوة باتجاه امتداد النفوذ (الإسرائيلي) إلى البلاد العربية و الإسلامية ، الأمر الذي يشكل خطراً محيقاً بالأمن العربي و العلاقات الفلسطينية - العربية . و يشكل معبراً تحت مظلة فلسطينية للتطبيع العربي - (الإسرائيلي) و لما هو أكثر من ذلك . و من ثم يتضمن مدخلاً لفقدان الهوية العربية و الإسلامية للمنطقة و لضرب مقومات الأمة الواحدة المصالح المشتركة فيما بين شعوبها ليحل مكان ذلك نظام شرق أوسطي ، يلعب فيه الكيان (الإسرائيلي) بالتعاون و الولايات المتحدة الأمريكية الدور الرئيس في تحديد هويته و حالته ، و أسس العلاقات فيما بين دوله و طريقة توزيع ثرواته و تحديد سياسته .

و بهذا يكون اتفاق أوسلو أبعد خطراً من هدر الحقوق الفلسطينية و العربية و الإسلامية في فلسطين ، و أبعد خطراً من بقاء الاحتلال و السيادة (الإسرائيلية) على كل فلسطين ، إنه جسر لعبور (إسرائيلي) إلى المنطقة و لا حاجة إلى ذكر ما يحمله ذلك من شر مستطير على الأمة كافة ، عقيدة و وجوداً و هوية و حضارة و إنما و مصالح و مستقبل .

إنه الاتفاق الكارثة و لا بد من أن تتضافر الجهود لتعبئة رأي عام فلسطيني و عربي و إسلامي له الأغلبية الكاسحة من أجل تمزيقه كما سبق و مزقت كل المعاهدات الاستعمارية الظالمة التي فرضت على أقطارنا العربية و الإسلامية بعد الحرب العالمية الأولى .

2- فلسطين و الوضع العربي

لم يتوقف طرح المشاريع لتسوية القضية الفلسطينية سلمياً ، منذ إعلان وعد بلفور ، و لا سيما بعد قيام الدولة (الإسرائيلية) ، حتى الآن . فقد كان من الضروري ، باستمرار ، أن يحذر الوضع الفلسطيني و العربي و الإسلامي بأمل إيجاد حل "عادل" . و ذلك حتى يتوقف زخم الاستعداد لمواجهة القوة العسكرية (الإسرائيلية) و تظل المبادرة ، و لا سيما من الناحية العسكرية بيد العدو الصهيوني ، و ما كان هذا العدو يحقق توسعاً في أرض فلسطين و يفرض سلطاته ، حتى كانت ترتفع الأصوات الفلسطينية و العربية و الإسلامية دعوة للمواجهة و المقاومة ، أو ضغطاً على الحكومات العربية للاستعداد و الحزم في التصدي للعدوان . و هنا كانت الدول الكبرى تتبري لتطرح مشاريع للتسوية ، و أحياناً تؤخذ قرارات في هيئة الأمم المتحدة ، تطالب الكيان (الإسرائيلي) بالعودة إلى حدوده السابقة و تدعو إلى إحلال (السلام) . و كان هذا الطعم يجد طريقه دائماً إلى فم أكثر القيادات الرسمية و العربية فتجعل سقف مطالباتها ما صدر

من آخر القرارات أو ما قدّم من آخر المشاريع للتسوية . و بهذا يكون الوضع قد دخل في متاهة حقيقية : العدو يمضي لابتلاع ما توسّع فيه و الأهم يمضي بتعزيز قدراته العسكرية ، بينما يتراخى العزم الرسمي العربي عن الإعداد و الاستعداد . هذا إذا لم ينسَ الموضوع ليغرق في صراعات جانبية عربية - عربية .

ازدادت هذه السمة بروزاً بعد العدوان (الإسرائيلي) في حزيران 1967 . و الاستيلاء على القدس كلها و الضفة الغربية و قطاع غزة فضلاً عن سيناء و الجولان . و لكن الأمر أخذ يتجه إلى منحى آخر بعد توقيع المعاهدة المصرية - (الإسرائيلية) ، لا سيما بعد حرب الخليج الأخيرة ، فقد استطاعت الإدارة الأمريكية أن تجرّ أغلب الحكومات العربية و منظمة التحرير الفلسطينية للتسليم بالقواعد التي وضعها بوش و بيكر لمؤتمر مدريد . و كان من الواضح أن تلك القواعد تلبي غالبية الشروط (الإسرائيلية) لإطلاق عملية المفاوضات المباشرة ، لا سيما فيما يتعلق بالمسار الفلسطيني ، فقد بقي موضوع الجولان مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بتنفيذ قرار 242 ، و كذلك الموضوع اللبناني الذي بقي قرار 425 قاعدة أساسية له ، و كان الأمر كذلك بالنسبة إلى الأراضي التي تناولتها المفاوضات فيما سميّ بالمسار الأردني . أما بالنسبة إلى الموضوع الفلسطيني فقد أصبح قرار 242 مرجعاً واهياً هلامياً في المحادثات ، و أصبح الموضوع يدور حول الحكم الذاتي و صلاحيات الحكم الذاتي ، أي أصبح كلّ ما يتعلق بالموضوع الفلسطيني ، بما في ذلك القدس ، في مرتبة دنيا ، أو مؤجلة ، بعد إعطاء الأولوية لموضوع الحكم الذاتي .

و بهذا نلاحظ أن المسار على طريق التسوية أو القبول بالمشاريع المطروحة كان انحدارياً بالنسبة إلى الحقوق الفلسطينية و العربية و الإسلامية في فلسطين ، بل ما من شعارات تطرح آخر ، و إن كانت في أدنى سلم التنازلات قياساً لما قبلها ، إلا كانت خطوة على طريق انحدار جديد . و من ثمّ سيكون من العبث مناقشة أي مشروع مطروح في اللحظة المعطاة ضمن ما يحمله من تنازلات ، و إنما يجب أن يعتبر ما فيه من تنازلات هو أقلّ خطورة لما هو أت في حالة القبول به . و لهذا فالذين يريدون أن يسوّقوا ما حملوه من اتفاق أو سلو من تنازلات خطيرة و كارثية باعتبار ذلك مجرد خطوة أولى عليهم أن يراجعوا حساباتهم في حالة المطالبة بخطوة ثانية من هذا الطراز و على هذا المسار لأن ما من اتفاق أو مشروع إلا لعن من سبقه ..

فالقول إن اتفاق أو سلو خطوة على طريق استعادة بقية الضفة الغربية و قطاع غزة ، و استعادة القدس الشرقية و إقامة الدولة الفلسطينية تقديرٌ يخالفه كلّ ذلك المسار على هذا الطريق ، لا بالنسبة إلى التجربة الراهنة خلال السنتين الماضيتين . لقد جاءت رسائل الدعوة لمؤتمر مدريد أسوأ من مشاريع التسوية التي سبقها بما في ذلك اتفاقات كامب ديفيد ، و إذا كانت مسودّات إعلان المبادئ التي تقدّم بها كريستوفر في مفاوضات واشنطن أسوأ من رسائل مؤتمر مدريد فإن اتفاق أو سلو جاء أسوأ من تلك المسودّات ، فكيف يمكن لأحد أن لا يتوقع أن تكون الخطوة الثانية اللاحقة لاتفاق أو سلو أو الخارجية من أحشائه ، أسوأ منه كثيراً . بل إنه لمن المضحك أن يحاول بعض المتحفظين على الاتفاق ممن يؤيدونه إيداء تخوّفهم من أن يجمد عود ذلك الحد و لا يكون هناك "ثانياً" ، إذ إن عليهم أن يتخوّفوا من الآتي "ثانياً" لأنه سيكون قطعاً أسوأ من الاتفاق . فهذه الأحشاء لا تلد إلا "كافراً" "فجّاراً" يأتي دائماً أشدّ كفراً و فجوراً مما سبق .

و هذا كلّ أمرٍ منطقيّ ما دام هنالك من يجعل سقفه ضمن حدود ميزان القوى المعطى في حينه دون محاولة لتغييره أو تعديله . فيسوّغ كلّ ما يقبل به من خلال الحديث عن سوء الأوضاع العربية ، أو عن الحصار المضروب على منظمة التحرير أو عن ميزان القوى العالمي و العربي و الإسلامي و الإقليمي . أي أننا أمام اتجاهٍ في إدارة الصراع فقد إرادة الفعل و أصبح مسوّقاً لما تملّيه عليه الظروف ، بما في ذلك التسليم بالشروط التي يفرضها العدو ، هذا مع ضرورة الملاحظة أن اتفاق أو سلو تدثّي عن سقف التنازلات العربية ، و تنازل أكثر مما كان مطلوباً عربياً و دولياً . و لا يستطيع أن يحتجّ بالضغط العربية لتسوية القبول به .

و بالمناسبة .. إن كلّ حديثٍ عن سوءٍ في الوضع العربي أو عن ميلان لميزان القوى في غير مصلحتنا ليس بالأمر الجديد . بل كان الأمر كذلك دائماً . بل مرّت ظروف على القضية الفلسطينية واجهت أوضاعاً عربية أشدّ سوءاً و واجهت موازين قوى أكثر رجحاناً في مصلحة عدونا . فمن يستعيد أوضاع الأمة بعد الحرب العالمية الأولى في العشرينات و الثلاثينات يمكنه أن يرى الوضع العربي الرسمي الراهن أفضل نسبياً ، في عددٍ من النواحي ، عمّا كان عليه في العقدين المذكورين ، فعندما دخل الشعب الفلسطيني في النصف الثاني من الأربعينات ، و خاض الصراع لمقاومة قيام الدولة (الإسرائيلية) أو للمحافظة على بقاء المقاومة متأججة ، و القضية حيّة ، واجه أوضاعاً أشدّ سوءاً مما يواجهه اليوم . و

كان الجواب الصحيح دائماً هو التوجّه لمعالجة الخلل في الوضع العربي والإسلامي وليس في التسليم له تسليماً يضيّع القضية ويفتّك بها . فالمعادلة بين الحال الفلسطيني والحال العربي والإسلامي عضوية مباشرة حرباً وسلاماً .

فلا أمل للفلسطينيين في مواجهة عدوّهم أو في معالجة قضيتهم ، تحت أيّ ظرفٍ من الظروف ، إلا في تصحيح الخلل ، أينما وجد ، في الأوضاع العربية والإسلامية . وهو أمرٌ لا يعنيتهم وحدهم فقط ، ولا يخصّهم وحدهم ، وإنما هو شأن حيوي يمس وجود الأمة ومستقبلها . ولهذا حين يردّون على كلّ سوءٍ في الأوضاع العربية والإسلامية وعلى كلّ خللٍ في ميزان القوى بالاتجاه نحو المطالبة بالتصحيح والتغيير في تلك الأوضاع يكون ردّهم هو الرد الصحيح والناجع . أما إذا جاء ردّهم انكفاءً على الذات ، وقبولاً بما يمليه العدو ، فإنهم يرتكبون الخطيئة الثقيلة بحق أنفسهم وحقّ قضيتهم وأمتهم ، بل لن يعالجوا شيئاً أبداً ، فما يفعلونه يكون محطة هدوءٍ خادع لانحدار جديد ونكبة جديدة ، وذلك قانون حتمي ما دامت أوضاع الأمة لم تصلح ولم تصحّح وكان مسارها إلى قهقري ، وهنا يكون الانكفاء الفلسطيني على الذات الضعيفة والمريضة والممزقة ويكون القبول بشروط العدو للتسوية ، المجحفة ، والظالمة الكارثية ، قد أسهما في زيادة الأوضاع العربية والإسلامية سوءاً ودفعاً مسارها إلى قهقري وزاداً في ميلان القوى في غير مصلحة الفلسطينيين والعرب والمسلمين .

3- اتفاق أوسلو والمعارضة العربية

أحدث اتفاق أوسلو فيما أحدث شخاً بين الموقف الرسمي الفلسطيني والموقف الرسمي العربي ، و أن هذا الشرخ مرشح للاتساع اتساعاً كبيراً إذا ما مضى الموقف الرسمي الفلسطيني باتفاق أوسلو إلى مده ، وفقاً لما أرساه الاتفاق من قواعد للعلاقات الفلسطينية - (الإسرائيلية) .

ينبغي لنا من أجل إدراك هذا البعد أن نلحظ القانون العام الذي حكم العلاقات الفلسطينية - العربية منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى حتى أمس القريب ، وعلى التحديد حتى ما قبل توقيع التجزئة العربية التي أرست دعائمها وخطوطها العريضة اتفاقية سايكس - بيكو ، وفي ظروف الحالة الصهيونية في فلسطين ، والمنطقة من إعلان وعد بلفور . فالتجزئة العربية ولدت حالة مغالية في النظرة القطرية الضيقة . و إن لم تستطع تلك النظرة أن تتحرّك على المكشوف ، بعيداً عن مظلة الانتساب إلى أمة واحدة ، والتسليم بالمصالح العليا العربية المشتركة .

وقد نجم عن حالة التجزئة العربية ، فيما نجم ، أو إن ارتبط كلّ قطر عربيّ بجواره الجيوسياسي ، و بمجموع النظام العربي بعلائق حملت سمات ذات خصوصية بالقطر المعني . وهذا ما نحن بصددّه فيما يتعلّق بالعلاقات الفلسطينية - العربية .

لعلّ مراجعة سريعة للتاريخ القريب ، وعلى التحديد منذ الحرب العالمية الأولى ، تجعلنا نلاحظ أن الوضع الفلسطيني كان يتقدّم على الوضع العربي خطوة كلما كان الوضع العربي في حالة نهوض أو تقدّم . و يرجع السبب في الجنوح الفلسطيني للتقدّم خطوة إضافية إلى أمام بتجاوز حذر و أحياناً مغامر لميزان القوى إلى حدة التوتر في الصراع ضد الاستعمار والصهيونية على أرض فلسطين . و كان الوضع الفلسطيني يتراجع خطوة أقلّ من مستوى التراجع العربي حين كان الوضع العربي يدخل في حالة تراجع أو قهقري . و يمكن أن يرى هذا القانون العام حين يرسم خطان بيانان للانتفاضات والتوترات الجماهيرية العربية والفلسطينية خلال العشرينات والثلاثينات والأربعينات .

و يمكن أن يرى هذا القانون من خلال العلاقة الفلسطينية بالوضع العربي الرسمي حين كان ينفّث ليجتمل تحركاً فلسطينياً أو حين كان ينغلق ليفرض أن يغلق باب النهوض الفلسطيني ، فهذا ما يمكن أن نقرأه في الثلاثينات حين اندلعت ثورة القسام ، ثم الإضراب الكبير ثم الثورة 1938 ، وكيف كان لا بد من أن يحدث التراجع حين انكفأ الوضع العربي لاستقبال الحرب العالمية الثانية فاضاً على الشعب الفلسطيني أن يوقف ثورته ، و قد رأينا الشعب الفلسطيني بحالة النهوض العربي ، أو "الانفتاح" الرسمي العربي يندفع بقوة ، إلى أمام ، في الصراع ضد الاستعمار والصهيونية ثم رأينا يوقف ثوراته ، أو انتفاضاته ، أو إضرابه العام ، تحت الضغط العربي الرسمي ، في ظلّ إجماع و لكن دون أن يصل إلى مستوى التراجع العربي في قضية "الصدّاقة" لبريطانيا على سبيل المثال .

و تكرّرت هذه الصورة في أواخر الأربعينات في ظلّ نهوض حركات الاستقلال العربي ، و في ظلّ الموقف العربي في رفض التقسيم و الوعد ، بالتدخل العسكري للحيلولة دون قيام دولة (إسرائيل) .

و لكن ما إن دخل الوضع الرسمي العربي في اتفاقات الهدنة ، و ما إن ضربت الحركات الشعبية في أكثر من قطر ، حتى رأينا الحالة الفلسطينية تتراجع و لكن خطوة أقلّ من التراجع العربي العام .

و يمكن أن نستمرّ في قراءة هذه العلاقات خلال الأربعين سنة الأخيرة ، بما في ذلك ، تجربة الثورة الفلسطينية من 1965 حتى وقت قريب . و لن تجد لهذا القانون العام الذي حكم العلاقات الفلسطينية العربية من تبديل أساسيّ إلا حين تصل إلى اتفاق أوسلو ، حيث نرى الموقف الرسمي الفلسطيني قد تجاوز السقف العربي في التراجع أمام الصهيونية و الإدارة الأمريكية ، و الكيان (الإسرائيلي) خطوات خطوات .

أي لم يكن التراجع بالنسبة إلى الموقف الرسمي العربي العام مجرد خطوة أقلّ و إنما خطوات أكثر ، بل راحت اتفاقية أوسلو تفرض على الموقف الرسمي العربي العام أن ينزل من سقفه ليلحق بما وصله السقف الفلسطيني في العلاقة مع العدو الصهيوني ، إنه تجاوز لسقف كامب ديفيد بالنسبة إلى الموقف المصري حتى هذه اللحظة ، و تجاوز لموقف دول الطوق المنخرطة في المفاوضات الثنائية الأمريكية و الغربية في واشنطن . و لهذا ما إن وقع الاتفاق حتى راحت الضغوط الأمريكية و الغربية و الصهيونية تتجه إلى رفع المقاطعة العربية ، و إلى إقامة علاقات دبلوماسية بالكيان (الإسرائيلي) و إلى عقد لقاءات ثنائية علنية و رسميين (الإسرائيليين) و أصبح المطلوب من الوضع العربي الرسمي أن يلحق الموقف الرسمي الفلسطيني و أحياناً قد يفرض على البعض الدخول في سياق في مجال التنازلات و التعاون و فتح الأبواب مع دولة الكيان (الإسرائيلي) .

و من هنا يمكن القول إن الدول العربية عموماً و حتى مصر إلى حدّ ما ، تواجه الآن حالة تناقض و الموقف الرسمي الفلسطيني ، و ذلك على الرغم مما يقال في اتفاق أوسلو علناً . و يتلخّص جوهر المشكلة في قلق عربي مشروع من الاتجاه الذي يمكن أن تأخذه العلاقات الفلسطينية - (الإسرائيلية) وفقاً لاتفاق أوسلو . و هنا تطرح إشكالية الولاء و المحاور ، و التحالفات ، فإذا كان الوضع الفلسطيني قد واجه في السابق الكثير من الإشكاليات و المشاكل المتعلقة بالانحياز و الولاء و المحاور و التحالفات في خضم التناقضات العربية - العربية فإن اتفاق أوسلو أدخل الكيان (الإسرائيلي) طرفاً في جذب الوضع الفلسطيني إلى محوره .

و لسوف تدرك خطورة هذا الأمر إذا ما نظر إلى الاتفاق بنظرة متحركة لا سكونية لأن المطلوب من هذا الاتفاق (إسرائيلياً) يتعدّى ما تضمّنه من تنازلات في الحقوق و الأراضي أو في الاعتراف بحقّ الوجود للعدو ، أو التخلّي عن الكفاح المسلح و الانتفاضة ، إنه إلحاق أمني - اقتصادي أولاً ، و من ثمّ سياسي - ثقافي لا محالة ، فيما بعد للحالة الفلسطينية بالكيان (الإسرائيلي) . و هذا ما سينظر إليه عربياً ، تحت كلّ الظروف ، تهديداً للأمن القومي ، أما ما هو أخطر فالانتقال إلى تشجيع أجنحة في كلّ نظام عربي ، طامعة في السلطة ، إلى إنزال السقف في العلاقة بالعدو إلى حدّ التعاون و التواطؤ حتى العمالة .

و هذا الخطر يبدأ بالحالة الفلسطينية نفسها التي لا بد من أن تخرج من داخل صفوفها قوة في ظلّ اتفاق أوسلو حين ينزل إلى التطبيق العمليّ ، ترتبط أكثر فأكثر بالعدو ، و تمضي حتى إلى حدّ الولاء و الانحياز .

بكلمة ، كيف لا تتولد مثل هذه الاتجاهات في ظلّ كيان يقوم أمنياً تحت حماية جيش الدفاع (الإسرائيلي) ، و اقتصادياً ملحقاً بالمشاريع المشتركة ، و سياسياً لا ينال شيئاً إلا بالتفاوض الثنائي ، أي بموافقة القيادة (الإسرائيلية) ؟! .. فالذين يتعللون بكلمة "أولاً" ؟ في اتفاق أوسلو عليهم أن يسألوا عن "ثانياً" التي ستخرج من أحشاء هذه الـ "أولاً" .

من هنا يكون اتفاق أوسلو قد ألقى سيفاً في الوضع العربي و لم يلق سلماً . بل نفث سماً في العلاقات الفلسطينية - العربية . و لن يغيّر من هذا الأمر أبداً توقيع دول عربية أخرى على اتفاقيات سلام ، فالتناقضات العربية - العربية ستظلّ على ما كانت عليه ، و التناقضات الفلسطينية - العربية التي عرفتها المراحل السابقة ستظلّ على ما كانت عليه . و لكن مع دخول العنصر (الإسرائيلي) إلى داخل البيت العربي و الفلسطيني مما يعني أن ما عُرف في السابق سيتفقم عشرات الأضعاف ، و ذلك على مستوى القطر الواحد داخلياً ، كما على المستوى العربي - العربي العام . فالهزات المقلبة ستكون أشدّ بكثير مما عرفنا من هزات ، و ما سيتولد من صراعات سيكون أشدّ مما عرفنا من صراعات ، أو من الصراع الدائر حول من مع اتفاق أوسلو و من ضده .

هذا يعني أن معارضة الاتفاق لن تكون معزولة عربياً كما يتوهم البعض ، حقا قد يكون سقف المعارضة الفلسطينية أعلى بكثير ، من الحالتين مختلفا جدا ، و لكن مع ذلك فإن قانون التقاطع في المواقف ، و لو موضوعياً ، سيظل يفعل فعله في معارضة الاتفاق ، و يفسح أفقا للحركة و المناورة .

هذا يعني مما تقدم أن الذين سيذهبون إلى غزة / أريحا أولاً سيجدون أنفسهم منقسمين قبل أن يصلوا إلى "ثانياً" في صورتها الأسوأ - لأن لا احتمالاً آخر غير الأسوأ - فالتطبيق العملي للاتفاق سي طرح إشكالية الانتماء و الولاء ، أليكون للمشروع (الإسرائيلي) في رؤيته الاستراتيجية الجديدة المنطلقة من اتفاق أوسلو أم يكون ولاء عربياً - إسلامياً ؟ . أو قل سيكون السؤال أمام الفلسطيني إلى من سيستند ظهره و من يكون عمقه و من ثم أيّ اتجاه لمسارك و على من ترمي سهامك ؟

إلى هنا لا بدّ من وقفة متأملّة في فهم السمات الرئيسة للشعب الفلسطيني ، فهذا الشعب جزء من الشعوب العربية ، و من ثمّ فهو يشترك في سماته العامة معها من ناحية العقيدة و الانتماء و الهوية و التاريخ المشترك و المصالح العليا و الانتساب الحضاري و العلاقة بالأمة الإسلامية .

على أن للشعب الفلسطيني سمتين ميّزتا في عهد الاستعمار و الغزو الصهيوني لبلاده ، الأولى كانت ازدياد توتر العداء في تكوينه و نفسيته و عقليته ضد الاستعمار و الصهيونية أكثر من أيّ شعب عربي أو إسلامي آخر . و ذلك بسبب تعرّضه المباشر للمعركة مع الصهيونية و ما كلفته من تضحيات و مشاق و ما أنزلت به من كوارث و نكبات ، و قد أنمت هذه السمة في داخله تياراً جارفاً نحو الوحدة و التحرّر و التغيير على مستوى الأمة إذا أدرك منذ الوهلة الأولى أن معركته مع الصهيونية و الإمبريالية العالمية يجب أن تكون معركة الأمة كلها ، و إلا لا مجال لخلاص حقيقي أو لإنقاذ فلسطين .

أما السمة الثانية فقد لحق بالشعب الفلسطيني من الأذى الجسديّ و النفسي و المعيشي و الأمني من بعض أشقائه العرب ، ما لم يتعرّض له أيّ شعب آخر ، و الأهم أن قضية فلسطين عانت الكثير من التفریط الرسمي العربي أو التقييد في المعالجة و الاهتمام ، و أحياناً التواطؤ من لدن البعض .

و جاء اتفاق أوسلو متصادماً تماماً مع السمة الأولى كما مع السمات العامة المشتركة كذلك ، و لكنه جاء ليضرب على وتر السمة الثانية في محاولة لإثارة العصبية الفلسطينية ضد العرب حتى يسحب قوة الدفع من السمة الأولى ، فقد كان الشعب الفلسطيني طوال تاريخه الحديث يعضّ على جوارحه ليوجّه كلّ الجهود ، بل كلّ البنادق ضد العدو الصهيوني ، و إذا توقف أمام السمة الثانية ما كان يفعل ذلك ليرتد عن عروبه و إسلامه و لكن ليطالب التغيير في الداخل العربي ليستقيم أمر الأمة ، فالجراح ما كانت لتدفعه إلى فقدان الاتجاه الصحيح ، أو التخلي عن سماته المكونة الأساسية .

أما اليوم فقد ارتفعت أصوات بعد اتفاق أوسلو تضغط على جراح الشعب الفلسطيني - السمة الثانية ، و أخذت تلقى بعض التجاوب هنا و هناك و هي مسألة تفسير بعض ما يلقاه الاتفاق من تأييد شعبيّ ، و لا سيما في بعض أوساط الطبقة الوسطى ، و إذا جمع هذا مع الاتجاه الذي مال إلى أن يُعطى الاتفاق فرصة حتى يحكم له أو عليه فيكون ما يلقاه الاتفاق من تأييد نابعاً من اعتبارات أنية .. غير أصيلة في الشعب الفلسطيني ، و من ثمّ سرعان ما تتبخر عند الدخول في التطبيق الجديّ للاتفاق ، و لا سيما حين تتضح معارضة عربية واسعة له ، فالذي سينقلب في نهاية المطاف هو المخزون الإسلامي التاريخي في الشعب الفلسطيني و المخزون المعاصر ضد الصهيونية و الإمبريالية العلمية ، و المخزون العميق نحو الوحدة و التغيير و النهضة في الأمة ، فضلاً عن التناقض الأساسي و الحاسم بين الوجود (الإسرائيلي) في فلسطين و المشروع الصهيوني في عمومها من جهة و الوجود الفلسطيني في فلسطين و مشروع نهضة الأمة من جهة ثانية ، و لهذا فإن العوامل و الظروف التي قد تسمح لاتفاق أوسلو أن يمرّ لبعض الوقت ستنظّل واهية كخيوط العنكبوت أمام ما هو أساسي و أصيل في الشعب الفلسطيني و الأمة ، و أمام ذلك التناقض الوجودي مع العدو ، و أمام الرفض العربي عموماً ، بما فيه الرسمي لما يريده العدو في اتفاق أوسلو من انحياز فلسطيني لمحوره .

4- لعنة اتفاق أوسلو و المفاوضات حوله

ما حدث من تطوّرات في مسار المفاوضات التي هدفت إلى تنفيذ اتفاق أوسلو يحتاج إلى تحليل حتى نتبيّن طبيعة الخلافات أو الصراعات أو النزاعات ، أو التنافس فيما بين الأطراف المنخرطة في عملية التسوية ، و هذا أمرٌ ضروري لاستشفاف الاحتمالات المستقبلية سواء أكان من ناحية الوضع الفلسطيني ، أم كان

من جهة الوضع العربي والإسلامي والدولي ، و ما قد يحمله في صراع القوى ، بما في ذلك من ترتيب التحالفات والمحاور . تستطيع العين النافذة أن تلاحظ فوراً عند خروج اتفاق أوسلو إلى العلن و انتقاله إلى واشنطن لإجراء مراسيم التوقيع أنه سبق المطابخ الأخرى في تجهيز الطبخة ، و لهذا يخطئ من يتصور أن سرّيته هي التي أتاحت للمفاوضين أن يتفقوا ، لأن ما كان سرّياً كشفته عدة دوريات و تعليقات صحافية ، كما أن الاتصالات السرية غير المعلنة كانت سمة مارسستها كلّ الخطوط التي كانت تسعى في الوقت نفسه إلى إنجاز اتفاق ما ، بما في ذلك ما كان يجري وراء الكواليس في مفاوضات واشنطن نفسها ، فالذي ميّز مطبخ أوسلو يرجع إلى طبيعة الأطراف المشرفة عليه و ضعفها في ميزان القوى القائم ، و من ثم حاجتها إلى الإسراع في إنجاز طبخة تفرض نفسها و تفرض أصحابها و توجهاتهم على معادلة هم خارجها في ميزان القوى القائم ، فمن هذه الزاوية لا يمكن اعتبار اتفاق أوسلو ترجمة لميزان القوى الدولي - الإقليمي المعطى . لأن المعبر عن ميزان القوى المذكور فعلاً ، هو ذلك الذي كان جارياً في مفاوضات واشنطن . و هذا ما جعل اتفاق أوسلو يهبط بسقف التنازلات الفلسطينية دون سقف التنازلات العربية ، بما في ذلك سقفها الفلسطيني ..

و لهذا حين التقى المدعوون على مائدة توقيع الاتفاق في واشنطن بدأ المضض على وجوه الكثيرين ، و بدأت عبارات التأييد والإعجاب و التهنية تخرج من أفواه أخذتها الدهشة ، و أخذها الاتفاق على حين غفلة . بل راحت مع مضي الساعات و الأيام القليلة تظهر امتعاضها و تبرّمها بأشكال مباشرة ، و أخرى غير مباشرة ، فكيف كان ذلك ؟

هنا علينا أن نفرّق بين ما حمله الاتفاق من محتوى و ما يعنيه بالنسبة إلى كلّ طرف من حيث دوره و مكانته في المعادلة القادمة ، فالمعروف أن الأطراف المعنية لا يهتمها محتوى قدر ما يهتمها دورها ، و ما يعنيه ذلك بالنسبة إلى نفوذها و مكانتها ، فالقيادة الأمريكية و كريستوفر أيّدوا الاتفاق ، بعد تردد ، ثم قرّروا رعاية مراسيم التوقيع . و لكن يجب أن نلاحظ أن الطبخة التي كانت تعدّها وزارة الخارجية الأمريكية في أثناء عملية لتفاوض في واشنطن أصبحت غير ذات موضوع ، و هو أمر ليس بالسهل لكلينتون و كريستوفر ، إنه ضربة لجهودهم الدبلوماسية ، و هنا يمكن أن نلاحظ أن توقف مفاوضات واشنطن ، و انتقال التركيز الأمريكي إلى الجبهة السورية ، علّ واشنطن تستطيع أن تحقق إنجازاً ما في هذا المجال لكي تستعيد زمام المبادرة . و لهذا لحظنا زيادة الاهتمام الأمريكي بسوريا وصولاً إلى عقد قمة الأسد - كلينتون في جنيف ، و ذلك على الرغم من المعارضة التي عبّرت عنها دمشق ضد اتفاق أوسلو ، بل يمكن أن يلحظ زيادة اهتمام كريستوفر - القدومي (أبو اللطف) بعد إعلان تحفظات الأخير على الاتفاق ، و يمكن أن ترى دلالة أيضاً ، على التوجه ، زيادة الاهتمام الأمريكي بياسر عرفات بعد أن تعرّضت مفاوضات طابا ، القاهرة ، مثلاً : زيارته في مكتبه في تونس من قبل كريستوفر .

إن من ينظر إلى وجه رابين و يراقب تحركاته في أثناء مراسيم توقيع الاتفاق يستطيع أن يلاحظ درجة من الامتعاض ، و هو امتعاض لم ينبع من تحقّق على الاتفاق ، و إنما من تسليط الأضواء على بيريز منافسه و وزير خارجيته ، و الذي كان مبعداً رسمياً عن الإشراف على مفاوضات واشنطن ، بل إن خطورة ما حمله الاتفاق من تنازلات فلسطينية مذهلة للكيان (الإسرائيلي) هو الذي جعل رابين يتخطى امتعاضه من بروز بيريز و دوره في الاتفاق ، و يقبل بتمريره ، و لعلّ إبعاد بيريز عن الإشراف المباشر ، عملياً على مفاوضات طابا و تسلّم رابين الأمر بيده يؤكّد ما ذهب التحليل إليه أعلاه ، و هذا دليل أيضاً على أن صاحب اتفاق أوسلو (بيريز) هو طرف ضعيف في المعادلة (الإسرائيلية) ، بما في ذلك معادلة الحكومة (الإسرائيلية) الراهنة .

أما القوى الدولية التي جرى الطبخ في مطابخها و تحت سقفها فقد مثلت الطرف الاشتراكي الأوروبي ، و من خلاله الطرف الصهيوني الأوروبي الاشتراكي ، و هذا طرف فقد مكانته الأولى في المعادلة الصهيونية العالمية منذ زمن طويل لحساب القيادة الصهيونية الأمريكية . و هي القيادة لتي تؤيّد الليكود كما تؤيّد تيار رابين في حزب العمل و لم يكن استقبالها للاتفاق حاراً ، و قد أظهرت علامات تبرّم منه و نقداً له ، لأنه لا يسرّها أن يخطف الأضواء الجناح الفلسطيني المنافس على الضفة الأخرى من المحيط الأطلسي أو يقوّي دوره . لذلك يمكن أن يسجل ضمن المعادلة العالمية نقطة ضعف أساسية من جهة القوى التي وراء الاتفاق .

و إذا جئنا إلى الساحة العربية فسنجد أن الأطراف الفلسطينية التي انخرطت في طبخ اتفاق أوسلو تفتقر إلى أيّ دعم عربي مباشر لها . و لم تكن تعبّر فيما أقدمت عليه من تنازلات عن طرف عربي بعينه ، و لا عن محصلة معادلة عربية . و أن وضعها للمعادلة الفلسطينية معادلة محاطة بالمعارضة من كلّ جانب . و ما كانت تمثّل في اتفاق أوسلو محصلة لمعادلة فلسطينية على أية مستوى . و لهذا ما كان بمقدورهما أن يمرّرا الاتفاق لولا أنه حمل عملية الاعتراف المتبادل بين الحكومة (الإسرائيلية) و قيام م.ت.ف. و

لعلّ ذلك هو الدافع الأهم بالنسبة إلى ياسر عرفات للقبول بالاتفاق و حمايته و لتوقيع وثيقة الاعتراف بالكيان (الإسرائيلي) . و هذا ما يسمح بالقول إن الاتفاق قام فلسطينياً على أرجل خشبية أي كسبا جزئياً هامشياً مؤقتاً ، ليس له معنى محدد بحدّ ذاته و بلا إجراء حسابات عربية دقيقة .

أما عربياً تقع الطامة الكبرى بالنسبة إلى الاتفاق الذي نظرت إليه كلّ من مصر و سوريا و الأردن ، و ينطبق هذا على أغلبية الدول العربية الأخرى ، نظرة متحفظة بل حتى عدائية ، على الرغم من التأييد الظاهري الذي استقبل به الاتفاق عربياً ، لقد اعتبر الاتفاق عربياً ، و بحق ، خطراً على الأمن القومي و الاقتصادي و الأمن السياسي لدول الطوق و من ثمّ لبقية الدول العربية ، فعندما شنت الصحافة المصرية حملة على ياسر عرفات تحت حجة عدم ذكر مصر في خطابه في أثناء توقيع الاتفاق في واشنطن كان ذلك مجرد حكّ (حركشة) و المقصود هو الاتفاق نفسه .

و عندما زار حافظ الأسد القاهرة و عقد مؤتمراً صحافياً انتقد فيه الاتفاق نقداً شديداً و بحضور حسني مبارك الذي راح يبتسم و فيما كان ذلك بلا مغزى من حيث حقيقة موقف مصر . هذا دون الحديث عن سلسلة من المقالات التي ظهرت في الصحف المصرية تنقد الاتفاق ، لا سيما في جانيبه الاقتصادي و الأمني نقداً مرّاً .

بكلمة ، إن الأطراف التي طبخت الاتفاق ، و وقعت عليه ، و كانت وراءه هي الأطراف الأضعف على الأصعدة الدولية و العربية و الفلسطينية و (الإسرائيلية) ، و لهذا ما كان بمقدورها أن تواصل المسار و تشرف على المفاوضات اللاحقة و التطبيق اللاحق ، و لهذا رأينا بعد لقاء ياسر عرفات بحسني مبارك بعد توقيع الاتفاق تغييراً في معادلة القوى التي ستشرف على المفاوضات ، إذا سلم الأمر الفلسطيني كلّهُ للقاهرة ، لتصبح القيادة المصرية هي راعية مفاوضات طابا - القاهرة ، فياسر عرفات يعرف جيداً ما معنى أن تكون مصر و سوريا و الأردن و غالبية الدول العربية غير راضية عما يجري ، بل قلقاً منه . و هو أمر لم يستنتجه استنتاجاً ، و لكن غلب الظنّ سمعه بالكلام العربي الفصيح ، في أثناء زيارته للقاهرة بعد توقيع اتفاق أوسلو .

أما على الساحة (الإسرائيلية) فقد حدثت تغيير موازي حيث أعيد إقصاء بيريز عن الإشراف المباشر عن المفاوضات و غدا الأمر كلّهُ في يد رابين ، و قد تضمّن ذلك عملياً اختزالاً للدور الأوروبي - الصهيوني الأوروبي .

و من هنا أصبحت المفاوضات لتنفيذ اتفاق أوسلو بين أيدي رابين - مبارك - عرفات ، و لهذا إذا حدث اتفاق ضمن المعادلة الحالية فسيكون في حقيقته ، اتفاقاً مصرياً - (إسرائيلياً) في الدرجة الأولى ، و إذا تعثر فسيكون نتاج صراع مصري - (إسرائيلي) حول الولاء الفلسطيني .

و يسهم هذا التحليل في إعطاء معنى أو تفسير لتعثر مفاوضات طابا ، و التي انتقلت إلى القاهرة ، فأوسلو ، فباريس ، و عادت إلى طابا متعثرة . كما يفسّر لماذا غاب طاباخو اتفاق أوسلو عن المفاوضات في مرحلتها الثانية . و لماذا حين طُلب منهم الحضور إلى القاهرة بعد أن تآزّم الموقف توصّلوا إلى وثيقة تفاهم ، في أسرع من البرق ، ثم سرعان ما عادت الأمور إلى تعقيدتها من أجل الخلاص مصرياً - فلسطينياً مرة أخرى من الصيغة التي تمّ التفاهم عليها بين بيريز و محمود عباس في القاهرة ، لتعود المفاوضات سيرتها السابقة مرة أخرى .

و بالمناسبة طالب رابين بمشاركة مفاوضي أوسلو ليدعم تفسيره للاتفاق و قد راح يئكئ على بيريز من أجل الغاية مع إبقاء القرار الفصل بيده .

على أن من المهم أن يلحظ هنا أن الوضع أصبح إزاء اتفاق جديد عملياً بسبب تغيير معادلة الأطراف المشرفة على المفاوضات ، و لكنه اتفاقٌ محكوم بالسقف الذي حدّده اتفاق أوسلو . و قد يكون ، كما يبدو ، محكوماً بالسقف الذي حدّته وثيقة التفاهم في القاهرة . فإذا كان من المهم أن نعرف في كلّ اتفاق أو مفاوضات ، من الأطراف الفاعلة و ذات الدور في العملية لأن هذا يحدّد كثيراً من المسائل اللاحقة . على كلّ من جبهتي التأييد و المعارضة ، إلا أن علينا أن نلاحظ تدني السقف في كلّ مرحلة ، أي تفاهم التنازلات و المخاسر و تحويله إلى أساس للمفاوضات اللاحقة ، و لا بدّ من التوقف هنا عند ضرورة رصد الموقف الأمريكي الذي راح يتكشف عن برودة في الموقف إزاء تنفيذ اتفاق أوسلو ، و قد بدا كمن يعمل على تهميش العملية التي لا تجري تحت إشرافه في حين راح يركّز جهوده على الجبهة السورية - اللبنانية لاستعادة المبادرة ، فواشنطن لن تسلم بسهولة في أن يكون للأوروبيين ذلك الدور الذي فتحه لهم اتفاق أوسلو من خلال الملاحقة الاقتصادية ، و من ثمّ فإن نتائج عملية التسوية على جبهتي الجولان و جنوبي لبنان سنترك بصماتها على الوضع كلّهُ . و من ثمّ فإننا إزاء متغيّرات لا يشكل اتفاق أوسلو إلا إحدى محطاتها .

بكلمة أخرى إذا كانت هذه التحالفات تتجه إلى رؤية عربية للتسوية ، بما في ذلك عملية تنفيذ اتفاق أوسلو ، راحت تسير على غير السكة التي حددها الاتفاق إلا أن الآثار المدمرة الكارثية للاتفاق لم تخرج عن السكة . أو قل إن لعنة الاتفاق ستلحق بالمفاوضين على التسوية أينما حلوا و ارتحلوا و من كانوا ، و مهما تكن توجهاتهم السياسية و انتماءاتهم .

5- على هامش اتفاق القاهرة

الذين لم يجدوا في اتفاق أوسلو ميزة إيجابية واحدة يمكن أن تسجل له ، يستطيعون الآن أن يخرجوا من هذا الإطلاق و يسجلوا له ميزة واحدة ، و هي أنه أقلّ سوءاً من اتفاق القاهرة ، فقد أزال الأخير بعض الغموض المتعلق بالانسحاب من أريحا و قطاع غزة ، أو بالسيطرة الأمنية على الحدود و الطرقات و المعابر و المستوطنات و ما يمكن أن يكون عليه حال الحكم الذاتي في اتفاق غزة - أريحا أولاً . و جاءت هذه الإزالة من خلال محو كلّ كلام عن انسحابٍ للاحتلال و لو من قطاع غزة و أريحا ، أو على قيام حكم ذاتي له السيادة ، في الأقل ، على الخروج و الدخول منه و إليه ، و ذلك حتى لا يكون حاله حال معسكر اعتقال كبير .

لقد جاء اتفاق القاهرة ليقول إن كلّ شيء سيبقى عملياً على حاله من ناحية الاحتلال و السيادة و الأمن و الحدود و المعابر ، بل سيكون الحكم الذاتي أسيراً بكلّ معنى الكلمة وسط معسكر للاعتقال كبير أو بندوستان أو حبيب أمني .

و بهذا جعل من اتفاق أوسلو حالة أقلّ سوءاً منه . الأمر الذي يتوجب على منتقدي القاهرة باعتباره حاوياً لكلّ السيئات بالنسبة إلى الجانب الفلسطيني و كلّ الحسنات بالنسبة إلى الجانب (الإسرائيلي) ، أن يتوقعوا بأن يكون أي اتفاق لاحق أشدّ سوءاً من اتفاق القاهرة بالنسبة إلى فلسطين و القضية الفلسطينية و الموضوع العربي بمجمله .

على المرء أن يعجب من منطق الذين تفاعلوا بأن يكون اتفاق أوسلو ، أو اتفاق غزة و أريحا للانسحاب (الإسرائيلي) من الضفة الغربية و قطاع غزة ، أو أنه مرحلة ستتلوها خطوة أخرى تفيض باستيراد الحقوق و تحقيق الأمان و لو بنسبة الثلث أو الربع أو العشر ، لأن كلّ المعطيات لا تسمح بمثل هذا المنطق أو تسمح بتصوّرهم جادين فيه ، و لكن ، على أيّ حال ، إذا كان تفاؤلهم جاداً و صادقاً فعليهم أن يراجعوا أنفسهم بعد اتفاق القاهرة ، و الأهم عليهم أن يتذكروا أن كلّ الأسباب و العوامل الموضوعية و الذاتية التي قادت إلى التراجع تلو التراجع وصولاً إلى اتفاق أوسلو قد زادها هذا الاتفاق تفاقمًا و سلبية ، و لن يفعل اتفاق القاهرة الجديد ، أو ما سيبثعه من اتفاقات ، فيها إلا تفاقمًا في اتجاه التراجع و التقهقر ، أما إذا كان ذلك التفاؤل غير جادٍ و إنما هدفٌ إلى تسويق الاتفاق فهذا أمرٌ لا يحتاج من جانبهم إلى إعادة تقويم ، أو وقفة صدق مع النفس ، و إنما إلى تجديده و إعادة إنتاجه من أجل تسويق اتفاق القاهرة و ملحقاته كذلك .

لا بد أن يلاحظ بعد اتفاق القاهرة حال المفاوض الفلسطيني في نطاق الرأي العام الدولي عندما تعثرت المفاوضات حول السيادة أو الإشراف على المعابر ، إذا لم يعد الفلسطيني يحظى بأي تعاطف باعتباره مظلوماً أو صاحب حق ، أو قضية عادلة ، و لم يعد ينظر إلى الطرف (الإسرائيلي) باعتباره جيش احتلال أو الطرف الظالم أو المغتصب أو المتشدد أو المتهرّب من تطبيق قرار مجلس الأمن الرقم 242 ، و أن هذه الملحوظة تحتاج إلى تأمل متعمّق من الذين يدركون ما معنى أن تفقد موقعك في الصراع باعتبارك المظلوم صاحب القضية العادلة ، و ما معنى أن يخرج عدوك من موقع المعتدي و المحتل و المغتصب و الظالم و المُدان من أغلب الرأي العام العالمي ، و المطالب بتنفيذ قرارات مجلس الأمن و هيئة الأمم المتحدة .

لقد بدا الطرفان في نظر الرأي العام الدولي بالنسبة إلى الخلاف حول المعابر كأنهما "متساوون" ليس شكلاً و لكن عملياً ، حيث ساد التعاطف و التفهم "لحاجات" الأمنية (الإسرائيلية) كما تحددها قيادة الجيش (الإسرائيلي) ، بل أدنى تعديل . و لم يذكر أحدٌ من الذين استقبلوا رئيس منظمة التحرير رسمياً في أوروبا أو أمريكا ، بعد اتفاق أوسلو له الحق في السيطرة و لو على معبر واحد ، أو أن رابين يغالي أن يتشدّد أكثر من اللزوم ، و لهذا عندما خرج اتفاق القاهرة الذي صادر أبسط حقّ كان يجب أن يستردّ للحكم الذاتي الفلسطيني و هو السيادة ، و لو على معبرين ، قوبل ذلك بارتياح شديد في أوساط الدول

الكبرى و إعلامها ، الأمر الذي يسمح بالقول إن المقصود من تهليله لتوقيع الفلسطيني على اتفاق أوسلو هو الوصول إلى هذه النتيجة .

أما على المستوى الرسمي العربي فيجب أن يلاحظ أن حال القضية الفلسطينية تحول بفضل اتفاق أوسلو و رجوعاً إلى محطات تصل إلى قرارات الرباط لعام 1974 حول الممثل الشرعي و الوحيد باعتبارها مسؤولية عربية و إسلامية ، و لا باعتبارها قضية العرب و المسلمين الأولى . و بهذا أصبح كل ما تقبل به قيادة م.ت.ف. حتماً و لو وصل إلى آخر نقطة في التقريط ، يجب أن يكون مقبولا عربياً و إسلامياً ، و ليس لأحد حق التدخل و إلا كان تدخلاً في "الشؤون الداخلية" أو مزادة تصوّر "ملكياً أكثر من الملك" . بكلمة أخرى فقدّ الفلسطيني حقه في مطالبة الدول العربية بالتزاماتها نحو قضية فلسطين و شعبها لأن الالتزامات تنبع من الحقوق المقابلة ، و من ثمّ لم يعد من علاقة حاكمية عربية أو إسلامية - فلسطينية غير معادلة الصراع حول الولاء الفلسطيني و موقفه من المحاور .

لقد كانت سياسة مخطئة و خطيرة حين سمحت م.ت.ف. لتكون الممثل الشرعي و الوحيد للقضية الفلسطينية ، و ذلك أساساً ، لما تضمنته من إعفاء الدول العربية و الإسلامية من مسؤوليتها و التزاماتها تجاه القضية ، و كانت ، و ما زالت ، سياسة مخطئة و خطيرة من جانب أغلب الدول لعربية و الإسلامية حين لاذت إلى إلقاء مسؤولية القضية الفلسطينية على م.ت.ف. و ارتاحت إلى ذلك . فقد حملت هذه السياسة خبثاً شديداً ، و كانت استجابة للضغوط الدولية التي كانت تريد ألا تتدخل الدول العربية بقضية فلسطين و أن تعامل صراعاها و الكيان (الإسرائيلي) باعتباره صراع حدود ، و لكن جاءت صياغة هذه المعادلة فلسطينياً و عربياً تحت شعار مدوّ : الممثل الشرعي و الوحيد ، و ليصبح الآخرون من خلاله بريئين من كل تقريط في فلسطين ، فهل هنالك أكرم موقفاً من أن تحترم إرادة الممثل الشرعي و الوحيد ، فيغدو الشعار الأثير نرضى بما يرضى به الفلسطينيون ؟ .

حدث هذا و قد ظنّ بعض الفلسطينين ، في حينه ، أن مثل هذه السياسات "تمنع التلاعب بالقضية الفلسطينية ، أو التقريط في شبر واحد منها ، لأن المتهم التاريخي بالتنازل و القبول بقرارات التقسيم أو الهدنة ، أو 242 و 338 ، إنما هو الدول العربية ، و الآن أصبحت القيادة بأيدي أبنائها فليس من تقريط بعد اليوم ، و لا تنازلات" و بهذا اعتبرت قرارات قمة الرباط لعام 1974 نصراً للقضية الفلسطينية ، و إذا بالأيام تثبت أن ما حدث كان نقضاً لكل تلك التقديرات ، و يكفي أن نضع أمامنا اتفاق أوسلو ، ثم اتفاق القاهرة ، ثم ما سيأتي ، و نضع في الجانب الآخر من الصورة موقف أغلب الدول العربية و الإسلامية إزاء ذلك لنذكر خطأ ما حدث و خطورته .

لقد كان المطلوب كما أثبتت الوقائع ، بعد ن تغسل أيدي الدول العربية و الإسلامية من المسؤولية تجاه القضية الفلسطينية أو بالنسبة إلى إزالة آثار عدوان 1967 في الضفة و القطاع ، و تصبح المسؤولية كاملة على عاتق الممثل الشرعي و الوحيد ، أن يترك مصير القضية الفلسطينية ، أو مصير الضفة الغربية و قطاع غزة ، لا سيما مصير القدس ، في أيدي الطرف الفلسطيني الذي يعاني من نقاط ضعف استثنائية .. فالشعب الفلسطيني ، و معه م.ت.ف. و كل فصائل المقاومة ، في حالة شتات أو تحت احتلال أو تحت قهر و حاجة ، أي في وضع هش أمام الضغوط و الحصار ، فضلاً عن القهر و مصادرة الإرادة و التضيق على الإقامة و التنقل و العمل ، فالشعب الفلسطيني و منظماته ، أو قياداته ، الذين يعيشون هذه الحالة لا يجوز أن يترك لهم وحدهم تقرير مصير قضية بحجم القضية الفلسطينية ، أو مواجهة عدو بحجم العدو الصهيوني لأن شروط امتلاك الإرادة الحرة ، و لو بالحد الأدنى ، في أخذ القرار غير متوقرة أو منقوصة جداً ، كما أن الوقوف المنفرد أمام العدو حرباً ، أو سلماً ، أمر غير متوازن و لا يجوز القبول به بأي حال من الأحوال إلا إذا كنا نريد مصيراً للقضية الفلسطينية و الشعب الفلسطيني و القدس كالمصير الذي وقع عليه في اتفاق أوسلو ، ثمّ في اتفاق القاهرة ، و الآتي أعظم .

من هنا ينبغي للأمور أن تعود إلى نصابها أو أن يعاد التعامل و إياها وفقاً لمنطلقات صحيحة ، فالقضية الفلسطينية يجب أن تعود إلى المستوى الرسمي الفلسطيني و العربي و الإسلامي قضية إسلامية و عربية و فلسطينية و لا أحد يحقّ له أن يغسل يديه من مسؤولية ما يتقرّر بشأنها و بلقي حكم التاريخ فيما يجري من تصفية للقضية الفلسطينية على عاتق الشعب الفلسطيني ، و لا يحقّ لأحد أن يقول أنا وحدي صاحب القضية التي هي أكبر منه قطعاً ، لأنها قضية الأمة العربية و الإسلامية بل هي أكبر من أن تكون قضية جيل من أجيال الأمة ، قبل من قبل ، و رضي من رضي ، فهذه حقيقة إسلامية و عربية و فلسطينية و هي موضوعية لا يمكن أن تلغى و لو اجتمع من اجتمع عليها من حكام هذا الجيل و قاداته .

المنطلق السليم و الصحيح أن يكون دور الممثل للشعب الفلسطيني حارساً في وجه أي تقريط عربي ، أو إسلامي ، و إذا ما وقع التقريط عليه أن يطلق الصوت عالياً ، باعتباره ابن القضية ، كما أن دور الدول

العربية والإسلامية و جماهير الأمة كافة أن تكون حارساً في وجه أي تفريط أو تقاعس فلسطيني، وإذا ما حدث ذلك، عليها أن تطلق الصوت عالياً باعتبار القضية الفلسطينية، لا سيما قضية القدس، قضية إسلامية وعربية أو هي قضية العرب والمسلمين الأولى.

أما من جهة أخرى فلا ينبغي للشعب الفلسطيني أن يقبل على نفسه أن يكون حاله حال الذي ألقاه في اليم مكتوفاً وقال له: إياك إياك أن تبذل بالماء، أي ألا يقبل أن يشئت و يقهر و يجوع و يكبل، و يحاصر و يقتل و يسجن و يهدد بما هو أسوأ، ثم يقال له أنت وحدك الذي يقرر في شأن القضية فتعال إلى المفاوضات ونحن سنقبل بما تقبل به، أما المحصلة فستكون مستقبلاً سيلاً اتهامات على الفلسطيني: فأنت الذي قبلت بما قبلت، و أنت الذي دمّرت نفسك و قضيتك، و أنت الذي ورطتنا، و أنت الذي أصبحت الطابور الخامس، فلولاك لبقيت المقاطعة العربية و لبقيت مصر ضمن التطبيع البارد و لم تنتقل إلى التطبيع الكامل، و لولاك لم تدخل الصهيونية إلى عقر دارنا، و لولاك لم يعترف الفاتيكان بهذه السرعة بالكيان (الإسرائيلي)، و لم تعد العلاقات الفرنسية (الإسرائيلية) إلى مرحلة ما قبل ديغول، و لم يقم النظام الشرق أوسطي، و لولاك لما عادت العلاقات (الإسرائيلية) بالدول التي كانت تقاطعها في أفريقيا و آسيا و أمريكا اللاتينية، و لولاك .. و لولاك.

يا لها من قسوة حين يوضع كل ذلك في كفة ميزان و في الكفة المقابلة اتفاق أوسلو و اتفاق القاهرة و ما أعطيا للشعب الفلسطيني.

6- اتفاق أوسلو و مجزرة الحرم الإبراهيمي

ما يمكن أن يقال بعد قراءة الأبعاد التي تحملها مجزرة الحرم الإبراهيمي كثير، و هو بعدد تلك الأبعاد و عمقها و اتساعها، فقد شكلت المجزرة حجر محك لما يسمى بعملية السلام من أساسها، و لكل السياسات التي تعاطت من خلالها و القضية الفلسطينية، ثم جاءت ردود الأفعال، أو الأقوال على تلك المجزرة لتزيد من وضوح صورة الوضع القائم دولياً و عربياً و فلسطينياً. لعل أول فكرة يجب تصفية الحساب معها هي اعتبار المجزرة من صنع فرد معتوه، فباورخ غولدشتاين ليس فرداً، و ليس معتوهاً، و إنما هو اتجاه و تيار داخل المنظومة (الإسرائيلية) و الصهيونية و العالمية، و قد أكدت هذه الحقيقة جنازته و ما قبل فيها من كلمات اعتبرته بطلاً، و يأتي تعليق رابين عليها بتصويره من عمل فرد معتوه، أو تعليق الرئيس الأمريكي كلنتون حولها ليؤكد أن ما عمله غولدشتاين له من يدعمه، بصورة غير مباشرة، من خلال التغطية عليه، و عدم تسليط الأضواء على أبعاده الحقيقية، فكل من رابين و كلنتون راحا يخفقان من الإشكالية التي تثيرها المجزرة، و عمداً إلى تضليل المعالجة بحصر الاستتار في الفعلة بحد ذاتها، و في مرتكبها باعتباره فرداً نشازاً، و ذلك بدلاً من وضع الأصبع على جانب من الحقيقة، في الأقل، أي إعادة سببها إلى الاحتلال (الإسرائيلي) عموماً، و إلى وجود المستوطنات خصوصاً، هذا دون الإشارة إلى السبب الأهم و الذي يعود إلى العقلية الصهيونية ذاتها، و إلى المشروع الصهيوني من أساسه .. فجولدشتاين، من حيث الجوهر، فعل ما فعله آباء حزب الليكود في دير ياسين، أو آباء حزب العمل في اللد و الرملة بل في حرب 47 - 48، فكيف لا يرى جولدشتاين ابناً باراً لاغتصاب فلسطين و إقامة الدولة (الإسرائيلية)، و تهجير القسم الأكبر من الشعب الفلسطيني و انتهاك ممتلكاته و الحلول مكانه، و إنها العقلية الصهيونية في النظر إلى فلسطين، و شعبها.

صحيح أن الاتجاه الذي ترعرع جولدشتاين في صفوفه لا يلتقي رسمياً و في بعض التفاصيل مع الذي يعلنه حزب العمل، أو تعلنه الإدارة الأمريكية و لكن مقامه في الإطار العام الذي يمثله حزب العمل، أو حزب الليكود، محفوظ و يشكل جزءاً مكتملاً معترفاً له و به، و إلا من ذا الذي زرعه في المستوطنات و سلحه و دربه و رعاه، إن لم يكن الحكومات (الإسرائيلية) المتعاقبة؟ كما أن مقامه في الإطار الأمريكي محفوظ كذلك.

فقد نشأ على أرض الولايات المتحدة الأمريكية، و ترعرع في أرجائها و تدرب فيها، و جعلها و ما زال قاعدته التي ينطلق منها، و لم يكن ذلك كله بعيداً عن أعين البيت الأبيض أو أجهزته الأمنية.

بكلمة، حتى لو سمعنا استتكاراً لهذا التيار على السنة البعض في الحكومة (الإسرائيلية)، أو الإدارة الأمريكية، فلن يكون له من معنى أبداً ما دامت المعاملة الواقعية له شيئاً آخر، و الأهم ما دام الموقف من موضوع الاحتلال موارباً و مخادعاً، و الموقف من المستوطنات مخاتلاً و مدغولاً، و الموقف من

القدس يتسم بالاحتلال و المصادرة لها . هذا دون الإشارة إلى الموقف من تلك الحقوق و الثوابت الفلسطينية و العربية و الإسلامية في فلسطين ، و التي أصبحت نسياً منسياً .

أما من جهة أخرى فقد حاول الرئيس الأمريكي أن يصورّ فعلة جولدشتاين موجهة ضد السلام ، فالضحية في هذه المجزرة هو السلام و ليس من سفكت دماهم ، و ليس المستهدف الشعب الفلسطيني و انتفاضته و حقوقه .

و هكذا ، مرة أخرى ، يحرم الشعب الفلسطيني من مظلوميته و عدالة قضيته لتجبر سمة "العدالة" و "الضحية" إلى السلام المزعوم .

و ثمة منهج لا يقلّ خبثاً حين يصار إلى الحديث عن المتطرفين في الجبهتين و ذلك حين يتوجّب استنكار موقف متطرف (إسرائيلي) ، كأن الذي يرفض اتفاق أوسلو لأنه يريد سحقاً أشد للشعب الفلسطيني و مصادرة أوسع لحقوقه و وجوده يتساوى و الذي يرفض الاتفاق لما حمله من هدر لحقوق الشعب الفلسطيني و من مخاطر على الأمة العربية و الإسلامية .

هذا دون الإشارة إلى أن هذه المساواة الظالمة تتضمن إجحافاً آخر ، و هو اعتبار رابين معتدلاً أو حريصاً على السلام ، و لهذا ينبغي للنقاط أن توضع على الحروف ، فرايين رأس التطرف ، و تطرف جولدشتاين لا يجعله معتدلاً ، و إن الأمر كذلك بالنسبة إلى مسيرة السلام المطروحة برمتها فهي غاية في التطرف ، لا سيما بالنسبة إلى القدس و القضية الفلسطينية و الشعب الفلسطيني حين تصاغ وفقاً للشروط (الإسرائيلية) بالكامل ، و من ثمّ لا يصح أن تطلق صفة التطرف على معارضيه من الفلسطينيين ، أو أن يقرنوا بتطرف جولدشتاين فنسمع كلاماً على "المتطرفين في الجبهتين" ، فالسلام الذي يراد له أن يقوم على نهج اتفاق أوسلو و اتفاق القاهرة يعطي رابين كلّ شيء و لا يعطي للفلسطيني شيئاً حتى من بعض المسروق و المغتصب .

فكيف يمكن أن يحمل اسم السلام مهما توافقنا على الاسم ؟ و من ثمّ فأصحاب هذا النهج هم أعداء السلام . فهذا النهج أفهم جولدشتاين أن لـ (الإسرائيلي) حق السيطرة على كلّ فلسطين ، و أن ما للفلسطيني يقتصر على المظاهرة و الشكليات ، كما عبّر عن ذلك مثلاً الاتفاق على المعابر . و عندما يفهم أن وجوده في كريات أربع و مشاركته في الحرم الإبراهيمي لم يعودا غير شرعيين ، و لم يعاملا كما كان مسلماً به من قبل ، باعتبارهما - شأنهما شأن المستوطنات الأخرى - عقبات في طريق

السلام ، و إننا أمنا لهما اتفاق أوسلو الحماية و البقاء ، أما حقّ البقاء فقد ترك لمساومات المرحلة القادمة . بكلمة ، إذا كان الوضع كذلك ، فلماذا لا يكمل جولدشتاين المشوار حتى نهايته ما دام من الممكن أن يفرض رابين شروطه و الطرف الآخر يقبل ، و الإدارة الأمريكية تدعم ، أي لماذا يحافظ على بعض الشكليات ؟!! فالتطرف الذي قد يئثم به جولدشتاين لا يختلف من حيث الجوهر عن تطرف رابين ، أو تطرف الإدارة الأمريكية فيما يتعلق بالوضع الفلسطيني ، إلا من خلال رفض أن يحافظ للفلسطيني على بعض الشكليات .

و من ثمّ فإن تطرف باروخ جولدشتاين يجب أن يبحث عنه في التطرف (الإسرائيلي) - الأمريكي الذي يدير عملية التسوية الراهنة ، و خصوصاً في تطرف اتفاق أوسلو و اتفاق القاهرة ، فالانحراف أو التطرف العنصري لا ينسبان إلا سلاماً منحرفاً أمّلته العنصرية المتطرفة ، فالسلام المنحرف و العنصري هو الذي لا يصمد أمام الضربات ، بل يسقط حتى بلا ضربات مدوية .

بكلمة أخرى ، انطلقت رصاصات باروخ جولدشتاين بالاتجاه نفسه الذي يوجّه العملية "السلمية" و ليست بالاتجاه المعاكس ، أو المضاد ، و لولا ذلك لما دخلت تلك العملية في مأزقها الراهن ، كما لو كانت تبحث عن تلك المجزرة أو تنتظره ، لتعلن عن فضيحتها ، فتلك الرصاصات صنعت مجزرة بشرية من أجل مصادرة الحقوق و الثوابت الفلسطينية و العربية في فلسطين ، أما اتفاق أوسلو فصنّع مجزرة لتلك الحقوق و الثوابت و لكن بكلماتٍ أخرى .

فالموقف (الإسرائيلي) في الحالتين : الرسمية في أوسلو ، و المتطرفة العنصرية في الحرم الإبراهيمي ، أكد أن عدونا يعمل الصراع مع الفلسطينيين باعتباره صراع وجود ، ففي الحالتين كانت ثمة عملية محو للوجود الفلسطيني .

و بعد ، فهل أن الأوان أن يعود لبعض العقول رشدها ؟ و لا نقول كلّها ، فنتعرّف من جديد على طبيعة عدونا و على طبيعة الصراع فوق أرض فلسطين ؟

و تبقى ملحوظة حول مواجهة قيادة م.ت.ف. لمجزرة الحرم الإبراهيمي ، فبدلاً من أن تكون مناسبة لمواجهة النهج كله من حيث أتى ، أو على الأقل ، نهج إدارة المفاوضات و ما أوصل إليه ، راحت

تطالب بالضمانات الدولية لحماية الشعب الفلسطيني من المستوطنين و تدعو إلى نزع سلاحهم ، و وضع المستوطنات على رأس جدول الأعمال للمفاوضات .

فالسؤال : لماذا أسقط كل ذلك ؟ على سبيل المثال ، من اتفاق أوسلو و اتفاق القاهرة ؟ و لماذا أجل بحث موضوع المستوطنات إلى المرحلة الثانية ؟ فهل كان الأمر يحتاج إلى مجزرة الحرم الإبراهيمي حتى يصبح موضوع المستوطنات و المستوطنين و أسلحتهم و أمن الشعب الفلسطيني على رأس جدول أعمال المفاوضات ؟

و لنفرض أن الأمر كان واضحاً منذ البداية ، و لكن اتبع منهج "استدراج" العدو إلى الخطوة الأولى حتى يكون بالإمكان أن يعالج الموضوع لاحقاً . فهل استدراج فعلاً ؟ أو من الذي كما أثبتت الوقائع استدراج الآخر إلى الخطوة الأولى ؟ ثم ألا تعبر المعالجة لنتائج المجزرة عن الافتقار إلى خط متماسك حتى في إدارة العملية السياسية و المفاوضات ؟؟ .

فالفقرة الذي انتقلت إلى المطالبة بقوات دولية و تأمين حياة الفلسطينيين ، أو المطالبة بنزع سلاح المستوطنين أو بحث موضوع المستوطنات باعتباره أولوية عاجلة لدوران عجلة العملية السلمية ، تدين بذاتها اتفاق أوسلو ، و اتفاق القاهرة إدانة صارمة .

و إذا كان الأمر كذلك ، فهل تحتاج المفاوضات إلى كارثة ما حتى يصبح موضوعها غير قابل للتأجيل ؟ و من ثم يطالب لها بالإشراف الدولي أو القوات الدولية ؟ أو من ثم ينكشف النهج الذي أدى إلى اتفاق أوسلو و اتفاق القاهرة و قبل بخطوة أولى لإقامة حكم ذاتي في أريحا و أجزاء من قطاع غزة و في المقابل استمر بقاء جيش الاحتلال على الحدود و المعابر و الطرقات و المدن و القرى الأخرى في الضفة الغربية ، و استمرت المستوطنات و أمنت الحركة منها و إليها و بقي السلام بأيدي المستوطنين ، بينما أجلت المواضيع الأخرى و أخضعت إلى المفاوضات الثنائية ، أي أبقى الاتفاق حولها تحت رحمة العدو .

و لعل ما حدث في موضوع المعابر يشكل النموذج لما يمكن أن تحمله المفاوضات في المرحلة الثانية ، إن كان ثمة مرحلة ثانية ، حول القدس و المستوطنات و الاحتلال و قضية العودة و اللاجئين و سائر المواضيع ، هذا دون الحديث عما تعنيه الملاحق الاقتصادية و الأمنية من إلحاق للحكم الذاتي بالعدو (الإسرائيلي) .

و باختصار جاءت ردود فعل م.ت.ف. على المجزرة لتشكل إدانة صارخة ، و لو بصورة غير مباشرة لاتفاق أوسلو و الاعتراف "المتبادل" و اتفاق القاهرة ، بل إدانة للنهج كله ، و لكنها بدلاً من المراجعة و الإنقاذ راحت تطرح مطالبات جديدة في الاتجاه نفسه كأن شيئاً لم يكن ، أو لكأن خطأ واحداً لم يحدث في اتفاقي أوسلو و القاهرة و رسالة الاعتراف ، ثم بعد أن يقع التراجع عن المطالبات الجديدة سيعامل الوضع ، مرة أخرى ، كأن شيئاً لم يكن ، أو كأن مجزرة الحرم الإبراهيمي لم تكن .

الفصل الثاني

و كانت لاتفاق أوسلو مقدمات

- مقدمات لاتفاق أوسلو
- أضواء على اتفاق أوسلو
- تقرير معهد واشنطن
- بيريز هندس اتفاق أوسلو
- الاستراتيجية التي وراء الاتفاق
- بيان كلينتون - رابين
- التفوق العسكري (الإسرائيلي) و التسوية
- المطلوب من الفلسطينيين

- لكل طرف و ما يحتاج
- أمريكا تسلم القيادة
- فلنعرف أمريكا و الصهيونية

1- مقدمات لاتفاق أوسلو

الحكم الذاتي في تقرير معهد واشنطن (1) لإحاول تقرير معهد واشنطن أن يقرب من وجهة النظر (الإسرائيلية) حول الحكم الذاتي أكثر ما يكون الاقتراب ، و هو بهذا يسهم في فهم اتفاق أوسلو و ما تبعه من اتفاقات و ما سبق من مقدمات] ..

ينبغي للتقرير النهائي لفريق الدراسة الاستراتيجية التابع لمعهد واشنطن ، و الذي صدر تحت عنوان "متابعة السلام - استراتيجية أمريكية لعملية السلام العربية - (الإسرائيلية)" ، أن يولى اهتماماً خاصاً ، لأنه نتاج دراسة و حوار قام بهما فريق من مهندسي الاستراتيجية الأمريكية ، فقد كان لبعضهم شأن رسمي ، أو شبه رسمي ، في عهد كارتر ، و لبعضهم الآخر في عهد ريغان و بوش ، و البعض الثالث مرشح ليكون في قلب صنع القرار السياسي و رسم الاستراتيجية في عهد كلينتون ، أي أننا أمام تقرير يعبر عن كثير من خلفيات أو منطلقات الاستراتيجية الأمريكية و أهدافها فيما يتعلق بما يسمى "عملية السلام العربية - (الإسرائيلية)".

جاء التقرير في سبعين صفحة من القطع الكبير ، و احتوى على عدد كبير من الموضوعات المتعلقة بعملية المفاوضات على مختلف الجبهات ، فكان له تقويمه لوضعية كل طرف من الأطراف المعنية ، و كيف يرى أهدافه و كيف سيدبر عملية التفاوض ، و حاول أن يضع السقف الأمريكي الذي يضبط التناقض فيما بين المتفاوضين ، بل سعى إلى وضع الخطوط العريضة التي يتوجب على الإدارة الأمريكية القادمة أن تتوخاها و هي تشرف على عملية السلام .

لعل من المفيد للأطراف المعنية أن يدققوا في هذا التقرير ليدركوا ، أولاً حقيقة الموقف الأمريكي من كل طرف ، و كيف يقوم وضعه و كيف ينظر إلى سياسته ، الأمر الذي ينطوي على كثير من الإساءة و التجريح للبعض ، و ليدرك كل طرف ، ثانياً ، حدود الموقف الأمريكي من الحل المقترح على جبهته ، و هذا قبل التراجع عنه للاقترب أكثر فأكثر من الموقف (الإسرائيلي) عند البحث عن الصياغة المقبولة من الطرفين .

ستعنى هذه المقالة بالجوانب المتعلقة بالحكم الذاتي للفلسطينيين كما يتناوله التقرير في كثير من أجزائه . يعتبر التقرير في تقويمه للوضع الفلسطيني أنه : لما كان الفلسطينيون هم الطرف الأضعف ، و الأبعد من تحقيق أهدافه ، و الخاسر الأكبر من استمرار الوضع الراهن ، فسيبدو أنهم هم الذين سيكسبون أكثر من تقدم العملية .

و هذه رسالة أولى تريد أن تقول للفلسطينيين قبلوا بأي شيء و ستكونون بهذا أكثر من يكسب لأنكم الخاسر الأكبر من استمرار الوضع الراهن ، و هي فناعة يراد إدخالها في العقل الفلسطيني المفاوضات لينهزم منذ البداية فيتنازل عن كل الحقوق الفلسطينية حتى في حدودها الدنيا التي يطالب بها ، و يرضى بأي فتات يرمى إليه ثم يقتنع نفسه بأنه الكاسب الأكبر .

جاء اقتراح "الحكم الذاتي" في الأساس ، من قبل بيغن - شارون و ثبت في اتفاقيات كامب ديفيد ، ثم أعيد إحياؤه من خلال شامير - رابين عام 1989 ، و قد أريد منه أن يحقق عدة أهداف : الأول أن يصبح هو موضوع التفاوض بدلاً من الانسحاب و تطبيق قرر 242 ، و أن يؤمن ، ثانياً ، إبقاء الوجود (الإسرائيلي) في الضفة الغربية و القطاع و إبقاء السيطرة العسكرية و الأمنية مع تأمين إبعاد الكتلة الفلسطينية ، ثالثاً ، عن تغيير مكونات الدولة (الإسرائيلية) في حالة الضم.

و يرى التقرير أن الفناعة بأن على (إسرائيل) أن تسيطر على المناطق و لكن دون استيعاب سكانها يتقاطع حولها الحزبان (العمل و الليكود) ، فالمعادلة التي يخدمها مقترح الحكم الذاتي ، من وجهة النظر (الإسرائيلية) هي الحفاظ على الأمن و السيطرة العامة على المناطق مع تخليص (إسرائيل) من المسؤولية عن السكان العرب .

و ترجع هذه الفكرة إلى فلاديمير جابوتنسكي معلمي بيغن و الأب الروحي لليكود ، و قد دعا إلى البحث عن طريقة التعامل مع أقلية قومية دون تدمير الديموغرافية (الإسرائيلية) أو ضرب الأغلبية اليهودية ، و كان موشي دايان يعبر عن الفكرة نفسها ترك العرب وحدهم قدر الإمكان بينما نحافظ على وجود يهودي و سيطرة عسكرية في المنطقة .

و لهذا يرى التقرير أن الإشكالية التي تواجه المفاوضات (الإسرائيلي) ليس القبول بفكرة الحكم الذاتي الفلسطيني فهي فكرته ، و إنما كيف يحدد تفصيلاته ، و قد سبق و أكد التقرير أن الحكم الذاتي من حيث التعريف أو من حيث الجوهر هو حالة محدّدة الصلاحيات أو الحدود ، فالإشكالية المفتوحة هي عملية تحديد تفصيلات الحكم الذاتي ، أو بعبارة أدقّ كيف تقتسم الصلاحيات في الضفة الغربية و القطاع بين (الإسرائيليين) و الأردنيين و الفلسطينيين .

و يلاحظ التقرير أن الصياغات (الإسرائيلية) في المفاوضات الثنائية شدّت على الجانب الإداري بالقدر نفسه الذي شدّد فيه الفلسطينيون على الجانب السياسي ، فأبدوا استعداداً ليعطوا الفلسطينيين سيطرة على الصحة أو على الانتخابات البلدية ، و لكنهم لم يصلوا بعد إلى ما قدّموه في اقتراحاتهم لعام 1982 أو مشروعه في 1989 .

و هنا يتقدّم التقرير من الإدارة الأمريكية بعدة مقترحات و الأطراف المعنية تسعى لتحديد طبيعة الحكم الذاتي و مداه ، و يُلخّص ذلك أولاً : بضرورة الابتعاد عن المصطلحات و الرموز في تحديد الموضوع و التركيز على تبادل الصلاحيات العملية التي سيمارسها الفلسطينيون و تلك التي سيشاركهم فيها الأردن أو (إسرائيل) ، و تلك التي ستحتفظ بها (إسرائيل) لنفسها .

و المقصود هنا التعامل مع تفصيلات جزئية ، و الابتعاد عن التحديد السياسي للحكم الذاتي ، و هذا ما يسمح بتفريغه إلى الحد الأقصى و يقيم الضمانات التي تعهده حيث هو حتى يفقد كلّ إمكان للتحوّل إلى ما هو أكثر من كيان إداري .

و يأتي المقترح الثاني ليكرس الأول إذ المهم "التوصل إلى اتفاقية سريعة حول صلاحيات معينة ، و على الفلسطينيين أن يبدأوا بممارستها قبل التوصل إلى اتفاق نهائي" ، أي على الفلسطينيين ألا يفكروا في الربط بين المرحلتين الانتقالية و المفاوضات حول المرحلة النهائية ، و أن يبدأوا العمل فوراً بما يعطى لهم بغض النظر عمّا سيعطى ، أما الأردن فيأتي دوره في المقترح الثالث حيث يشترك في بعض المجالات التي يمكن أن يقدم فيها إسهاماً مثل التجارة و الأمن الداخلي و الخارجي .

فالأردن هنا لم يعد يعامل باعتباره الطرف المعنيّ في التفاوض حول الانسحاب وفقاً لقرار 242 كما هو حال سوريا بالنسبة إلى الجولان . و هنا تبرز بصورة خاصة خطورة تحويل المفاوضات من مناقشة الانسحاب و تطبيق قرار مجلس الأمن 242 ، على الرغم مما تضمنته من إجحافٍ و هضم للحقوق الفلسطينية و العربية و الإسلامية في فلسطين إلى مناقشة الحكم الذاتي و اقتسام الصلاحيات مع عدم التعرّض للاحتلال أو للقدس أو للمستوطنات طوال الفترة الانتقالية ثم بعد ذلك لكلّ حادثٍ حديث .

ثمّ يأتي المقترح الرابع و الذي يقول إن الموضوع الدقيق المتعلق بالسيطرة على الأرض و مصادرة المياه يمكن أن يحلّ بالرجوع إلى صيغة بيغن - شارون لعام 1982 أي يعطي حقّ الفيتو للطرفين فيما يتعلق بأيّ مستحدثٍ مستقبلاً بالنسبة إلى الأراضي و مصادر المياه ، أي ترك موضوع السيادة على الأرض و مصادر المياه بلا تحديدٍ و يُعطى الفلسطينيون و (الإسرائيليون) حقّ الاعتراض الذي يعطى لأيّ مشروع يقيم عليه أحد الطرفين دون موافقة الآخر .

فالحكم الذاتي هنا بلا سيادة على الأرض و مصادر المياه ، ولا مفرّ من أن يتعاون الطرفان ، و بهذا يكون الموقف الأمريكي الحقيقيّ قد تخلّى فعلياً عن التزامه بقرار 242 فيما يتعلق بجانب السيادة على الأرض و مصادر المياه في الضفة الغربية و قطاع غزة ، و كان المدخل إلى ذلك تحويل الاتجاه إلى مناقشة الحكم الذاتي .

و يقول المقترح الخامس ، لا بد للإجراءات المتعلقة بالحكم الذاتي من أن تؤثر في النشاط الاستيطاني في المناطق و ينبغي لهذا الموضوع أن يحلّ بين (الإسرائيليين) و الفلسطينيين في المفاوضات بدلاً من أن يحلّ بين الولايات المتحدة الأمريكية و (إسرائيل) في علاقاتهما الثنائية ، و بهذا يصبح الموقف الحقيقي للولايات المتحدة الأمريكية هو التخلّي عما كان يعلن بمعارضة الاستيطان و التحوّل إلى موقف الحياد و إلغاء الفكرة على ملعب المفاوضات الثنائية .

و هذا ينسجم مع روحية التقرير كله ، و التي شددت على أهمية تعزيز العلاقات الثنائية الأمريكية - (الإسرائيلية) كضمان لنجاح عملية التسوية ، و هو حلّ مرة أخرى ، على حساب الطرف الفلسطيني و العربي تدنّى حتى عن المستوى التي انطلقت منه المفاوضات .

و من هنا قد تعجّب حين نقرأ في واحدة من فقرات التقرير : "ستكون الحكومة (الإسرائيلية) الجديدة في وضع قوي ، فقد أزلت حرب الخليج ، في الوقت الحاضر ، أخطر تهديد عسكري كان يواجه (إسرائيل) - هجوم مشترك عراقي - سوري على جبهتها الشرقية - و بأقلّ ثمن دفعته (إسرائيل) " .

و هنالك تدفق المهاجرين الروس ، و حتى لو بأعداد قليلة ، ثم هنالك المصلحة السورية في المفاوضات و هذا كله يعطي للقيادة (الإسرائيلية) الفرصة نفسها التي اغتنمها ببغداد عام 1978 ، أي إنهاء الخطر العسكري العربي الرئيس على (إسرائيل) دون أن يتخلّى عن "يهودا و السامرة" أو قطاع غزة .

فتلكم هي المكاسب الأولية المحتملة ، و إذا ما تحققت فلن تكون أقلّ من تحقيق الانتصار النهائي للمثالي الصهيوني : دولة يهودية آمنة فوق وطنها التاريخي ، و لهذا فالحكم الذاتي الفلسطيني هو طريقة للالتفاف على حلقة القرار التي وقعت فيها (إسرائيل) منذ انتصارها الهائل عام 1967 " .

تتمثل الخطورة التي يتضمّنها هذا التقرير في كون ما تقدّم يحدّد سقف الموقف الأمريكي بالنسبة إلى الحلّ المتعلّق بالصفة و القطاع ، و هو حكم ذاتي محدود الصلاحيات جداً بالنسبة إلى الفلسطينيين ، و بقاء يهودي في الضفة و القطاع و بقاء للقوات العسكرية في كلّ النقاط التي تحقق السيطرة و الأمن و العمق ، و عدم التطرّق إلى موضوع القدس ، و ترك مسألة الاستيطان للتفاوض بين الطرفين الفلسطيني و (الإسرائيلي) و تجنّب بحث موضوع السيادة على الأرض و مصادر المياه مع إعطاء كلّ طرف حقّ النقض "الفيتو" ، أي ارتهان الوضع لتعاون حتمي بين الطرفين ثم ترك الوضع النهائي لمفاوضات المرحلة الثانية التي ستتلو المرحلة الانتقالية دون أي ربط بين المرحلتين .

و من هنا يكون كلّ ما يطرحه المفاوضات الفلسطيني خارج هذه الحدود ، أو أعلى من هذا السقف ، مجرد أماني لا علاقة لها بالإطار الذي دخلت فيه المفاوضات ، أي يمكن أن تؤوّل إليه ، فمن لا يقبل بهذا السقف الذي حدّده الراعي الأمريكي فليس له إلا أن يرمي قفاز التحديّ بوجهه .

و أخيراً ربما قيل كيف يمكن التعامل و تقرير غير رسمي كأنه السياسة الرسمية المعلنة للأدوار الأمريكية ، أو كان ما ورد فيه سيكون هو ما سيتحقق على أرض الواقع ؟ و هذا قول حقّ لأن التقرير غير رسمي و لكن الإشكالية هنا أن الموقف الرسمي سيكون ، كما علّمتنا التجارب أسوأ منه ، و كذلك إنه لقول حقّ أن ما سيتحقق على أرض الواقع لن يأتي متطابقاً تماماً مع توقعات التقرير .

و لكن الإشكالية هنا أيضاً أن التجربة مع تقارير معهد واشنطن و برولنغز و أمثالهما تؤكد أن ما تطبّقه السياسة الأمريكية على الأرض بالنسبة إلى الصراع العربي - (الإسرائيلي) و الصراع الفلسطيني - (الإسرائيلي) كان يأتي أسوأ مما بشرت به تلك التقارير و ليس العكس .

بكلمة أخرى علينا التعامل و تقرير معهد واشنطن على اعتبار أنه سقف أعلى من السقف الحقيقي الذي تحمله الإدارة الأمريكية بالنسبة إلى ما يمكن أن يستخلص فلسطينياً و عربياً من عملية التسوية (1) [بالفعل جاء اتفاق أوسلو فيما بعد ليهيّط بالسقف الفلسطيني حتى دون السقف الأمريكي المعلن في مفاوضات واشنطن] .

2- بيريز و اتفاق أوسلو

لا يمكن أن ندرك الأبعاد الحقيقية لاتفاق أوسلو من وجهة النظر (الإسرائيلية) ما لم نقرأ جيداً آراء بيريز حول الدور (الإسرائيلي) ، أو الأصح ، حول ما يجب أن يصبح عليه الكيان (الإسرائيلي) في عالم القرن الحادي و العشرين ، فيبيريز وزير الخارجية (الإسرائيلية) على ما يبدو - هو الذي يملك أكثر من غيره فيما بين زملائه من القيادات مشروعا استراتيجياً جديداً ، و قد عبّر عن ذلك من خلال دراسة كتبها في عام 1991 .

شكل الكيان (الإسرائيلي) منذ نشأته قاعدة عسكرية من حيث الأساس و من يحلّل الكيان و تاريخه حتى الآن لن يخفى عليه أبداً أن يراه عملاقاً عسكرياً متوقفاً على جيوش المنطقة بينما بقي قرماً سياسياً و قرماً اقتصادياً ، ففي المجال السياسي كان منبوذاً و مقطّاعاً من غالبية دول العالم ، و كانت سياساته من الناحية

الرسمية متعارضة و ما يعلن من سياسات حتى من أقرب حلفائه أو رعاته ، و تشهد ساحات هيئة الأمم المتحدة على هذه الحقيقة ، أما في المجال الاقتصادي و التقني فقد بقيَ عالمة بل في حاجة قاتلة إلى المساعدات الخارجية و كان الوصول إلى التفوق العسكري و المحافظة عليه و زيادته يستهلك أغلب الميزانية و الطاقات و الإمكانيات ، و إن كان من الممكن أن يسجل له من تقدّم ، ففي التكنولوجيا العسكرية يرى بيريز أن المتغيرات العالمية الجديدة تتطلب محافظة على التفوق العسكري الكاسح للجيش (الإسرائيلي) على جيوش المنطقة و هذا هو ما رمت إليه الاتفاقية الأمريكية - (الإسرائيلية) حول التعاون العلمي و التكنولوجي ، كما تعتمد على تجريد الأطراف المقابلة من قوتها العسكرية و حرصها في الحد الأدنى - و هذا من أهداف التسوية أصلاً .

و ينبغي لهذه الاستراتيجية أن تعيد توزيع الجيش ، و تعيد النظر في حجمه و ما يستهلك من موازنة حتى يحول ما يمكن الاقتصاد به إلى خدمة استراتيجية لبناء العملاق الاقتصادي و العملاق السياسي ، أي المطلوب أن يصارَ إلى تبني سياسات لخدمة استراتيجية تحويل الكيان (الإسرائيلي) إلى يابان المنطقة ، و إلى القوة السياسية النفاذة فيها و في العالم و هذا ما يفسّر الجوانب الأساسية في اتفاق أوسلو : جانب التعاون الاقتصادي ليكون الجسر إلى "مشروع مارشال" يقدّم على طبق من ذهب للكيان (الإسرائيلي) .

و ذلك ما يفسّر أيضاً ، السعي الحثيث لإقامة العلاقات الدبلوماسية و الإسراع في التطبيع مع الدول العربية ما دام اتفاق أوسلو وقر الغطاء اللازم و ذلك ليصبح الكيان (الإسرائيلي) مركز استقطاب سياسي و نقطة يستقوى بها في الصراعات العربية - العربية ، و حتى في الصراعات الداخلية ، و يساعد على ذلك الاستراتيجية الأمريكية الجديدة التي جعلت من الاعتراف بالكيان (الإسرائيلي) و استرضائه مدخلاً للوصول إلى ما يراد من أمريكا ، أي جعلته بمثابة مدير التشرiftات الذي لا بد من المرور به للوصول إلى البيت الأبيض .

إذا كان اتفاق أوسلو سيحقق فيما سيحقق للكيان (الإسرائيلي) ما تريد له استراتيجية بيريز : فتح الطريق إلى التكامل بين العملاق العسكري و العملاق السياسي و العملاق الاقتصادي فكيف ينبغي للموقف أن يكون منه ؟

3- بين الحاجات الفلسطينية و (الإسرائيلية)

من يتابع تصريحات بيريز ، في دافوس و بعدها ، يلحظ أن منهجه في التعاطي و المفاوضات الفلسطينية يتلخّص كما هو أت : للفلسطيني "الكرامة" و لـ (الإسرائيلي) المعابر و الحدود و الطرقات و المستوطنات و السيادة و الأمن ، و ما شابه ذلك ، و بهذا يلبيّ للطرفين حاجتهما أو قلّ لكل طرفٍ و ما يحتاج إليه ، فـ (الإسرائيلي) كما يؤكّد بيريز شديد الحساسية بالنسبة إلى كلّ ما يتعلق بالأمن و الحدود و السيطرة و الأرض و السيادة و المستوطنات و المعابر طبعاً و القدس . أما الفلسطيني ، كما يشير بيريز ، فشديد الحساسية بالنسبة إلى المظاهر ، الكرامة ، و لهذا اعتبر الاتفاق الجزئيّ الذي أبرم في القاهرة ملبيّاً لحاجة كلّ طرفٍ من هذا المنظور ، فالاحتلال بات على حاله و لكن ضمن ترتيبٍ يسمح ببعض المظاهر ، للفلسطيني ، علم فلسطيني ، خاتم فلسطين ، بعض الموظفين عند هذا المدخل أو ذلك ، في الخروج و العبور ، من و إلى أريحا و قطاع غزة ، الأنكى أن تقوم لجان مشتركة على المعابر و الطرقات مما يجعله احتلالاً يتمتع بالحسينيين : حسنى السيطرة على كلّ فلسطين و حسنى الابتعاد قدر الإمكان عن الصدام مع الأهالي تحت الاحتلال أو تحمّل أية أعباء ماليّة تتعلّق بضبطهم أو خدماتهم ، و يجعل الفلسطيني ، تحت الاحتلال يزرع تحت الشرى شر الاحتلال و شرّ الموافقة عليه و الرضا به ، و المشاركة في دورياته الأمنية .

أما فلسطينيو الشتات فعليهم أن يعتبروا الشتات حياتهم و مستقبلهم ، و ليس لهم أن يفكروا بفلسطين ، أو يحسبوا أن لهم الحق في إثارة قضيتها ، فقد حدّد مصير فلسطين في أوسلو و ما حق من اتفاقات .

يبدو أن بيريز ، ربما من خلال بعض الدراسات و التقارير ، أو الهامشين ، خرج برأي يقول إن نظيره المفاوضات الفلسطينية ، و هو رأي قديم تناقله بعض الاستعماريين و الصهاينة عن العرب ، "يهمّه المظهر أكثر من الجوهر" ، أو "خذ منه كلّ شيء و لكن أجلسه على الكرسي و بجلّه و حافظ على بعض الشكليات ، تراه راضياً و شاعراً بالانتصار" .

على أن بيريز نسي أن السيكولوجيا التي نفعت مع بعض الأفراد لم تنفع مع الشعوب ، و من ثمّ عليه أن يعلم أن الاتفاقات التي تقوم على خداع الشعب الفلسطيني ، و الضحك على ذقنه ببعض المظاهر ، بينما تستبقي الاحتلال عملياً ، و تذهب بالأرض و السيادة الحقيقية ، و الكرامة الحقيقية ، لن يكتب لها البقاء أبداً ، فالبيت الذي يقوم على رمال لا تدوم دعائمه و الاتفاقات التي تقرض من خلال القوة ، و التلاعب بالألفاظ و المظاهر ، لا يمكن أن يكتب لها النجاح .

كلمة أخيرة ، إنه من الأفضل ألف مرة أن يأتي الاتفاق الجزئيّ ، عاكساً لحقيقة الوضع على المعابر ، أي مبقياً للاحتلال مكشوفاً ، كما كان الحال قبل تنفيذه ، من أن يأتي مضمخاً بصباغ الخداع ، و الشراكة المدمرة ، و ذلك أفضل حتى للمفاوض الفلسطيني ، و المنفذ الفلسطيني ، لكي يأخذ القبول صفة الجبر و الإكراه ، و الظلم و الإجحاف ، و بهذا يكون القبول بالشر شراً واحداً ، أما طلاؤه الأصباغ فيجعله شرين يلدان شرورا .

4- الفلسطيني و الدخول في المشروع الصهيوني

ورد في تصريح لبيريز وزير خارجية دولة العدو ، و هو ما رددّه رابين من قبل ، أن نصوص الاتفاقات ليست الشيء المهم ، و إنما المهم هو بناء الثقة و نوع العلاقات التي ستقوم بين الدولة (الإسرائيلية) و الحكم الذاتي الفلسطيني . و بهذا يكشف بيريز بعداً آخر من أبعاد استراتيجية الكيان (الإسرائيلي) - فلسطينياً ، للمرحلة القادمة .

فبعد أن أخذ كلّ ما يريد ، بل أكثر مما كان يحلم بأخذه ، من خلال اتفاق أوسلو ثم اتفاق القاهرة ، انتقل الآن إلى التركيز على موضوع بناء الثقة ، أو نوع العلاقات التي ستقوم بين طرفي اتفاق أوسلو - اتفاق القاهرة مستقبلاً ، و اعتبر أن موضوع الثقة و نوع العلاقات هما أهم من نصوص الاتفاقات في قابل الأيام .

إذا ترجمت هذه الإشارة العامة و الغامضة نسبياً إلى معناها المراد ، في إطار عقلية القيادات (الإسرائيلية) ، فسنجد لها معنى واحداً لا غير و هو أن يسعى الفلسطيني لكسب ثقة تلك القيادة ، و الوصول بالحكم الذاتي إلى مستوى الوثوق به (إسرائيلياً) ، أي عليه أن يبني ذلك النوع من العلاقات التي ترضى عنها قيادة يهود (إسرائيل) ، و لا حاجة إلى التأويل هنا ، فالمعنى واضح تماماً أي التحول إلى موقع العمالة ، فالعدو لا يثقُ بالفلسطيني أو عربيّ أو مسلم إلا إذا صار عميلاً ، و أثبت أنه عميل أحاديّ الولاء ، و العدو لا يقبل علاقات للحكم الذاتي به غير علاقات التبعية له ، و الدخول الإيجابي في مشروعه الصهيوني ضد العرب و المسلمين ، و هذا يعني اتباع ملته و التبعية لاستراتيجيته .

بكلمة أخرى إن كلّ ما قدّم من تنازلات في اتفاق أوسلو و اتفاق القاهرة ، و ما يمكن أن يقدّم من تنازلات لاحقاً غير كافٍ ، و لا يعتبر نهاية المطاف بالنسبة إلى ما هو مطلوب (إسرائيلياً) من الحكم الذاتي بعد قيامه و تشكّله ما لم يكن قد قدّم من تنازلات يصبح من الماضي ، أما المستقبل فيتطلب الثقة و العلاقات الإيجابية ، يتطلب "التعاون" و إلا بأيّ اتجاه سيدور الدولاب ؟

الذي يريده بيريز من موقعي اتفاق أوسلو - اتفاق القاهرة هو الدخول في المشروع الصهيوني ليس شركاء و إنما عملاء ، أما إذا كان هذا مرفوضاً فسبجد الحكم الذاتي نفسه في أزمة حقيقية ، فبيريز لا يتحمل جارا "مشبوها" أو مشكوكاً فيه أو في ولائه ، فذلكم هو معنى تصريحه .

5- حول قمة رابين - كلينتون

جاء البيان الذي أعلنه الرئيس الأمريكي إثر انتهاء محادثاته مع رابين (آذار 1993) و إجاباته في المؤتمر الصحافي ليكشف عن حقيقة السياسات الأمريكية للمرحلة القادمة ، و يضعها الذين يأملون خيراً من الرعاية الأمريكية لمفاوضات التسوية و تدخلها فيها كشريكٍ كامل ، أمام حرج كبير ، و ليضعها الذين يدعون إلى التحالف و أمريكا و الدخول في سياق مشاريعها و استراتيجيتها للمنطقة في ظلّ ما يسمّى النظام الدولي الجديد إزاء حرج أشد .

فقد أعلن كلينتون أن الطرفين اتفقا على الارتقاء بمستوى تحالفهما الاستراتيجي إلى درجة أعلى لتصبح (إسرائيل) شريكا كاملا للولايات المتحدة الأمريكية في كل ما يجري من ترتيبات في المنطقة ، و هذا ما يعني أن كل تعامل وأمريكا و كل اتفاق و إياها سيكونان تعاملًا و اتفاقًا مع الكيان (الإسرائيلي) كذلك ، فإذا كان هذا هو الحال ، بصورة غير مباشرة في الماضي فقد أصبح في عهد كلينتون مباشراً و معلناً و يجب أن تقبل به الأطراف العربية و الإسلامية من المحيط إلى الخليج حتى جاكرتا ، الأمر الذي يعيد تثبيت صحة الرأي الذي قال بزيادة الدور الاستراتيجي للكيان (الإسرائيلي) في مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، كما يعيد تثبيت خطأ الآراء التي راحت تبشر بشغف أهمية الكيان (الإسرائيلي) بالنسبة إلى الاستراتيجية الأمريكية في مرحلة النظام الدولي الجديد ، و لا يحسن أحد أن هذا الأمر لم يكن كذلك في عهد بوش أو كان سيختلف لو أعيد انتخاب بوش ، لأن التحالف حين يصل إلى المرتبة الاستراتيجية يكون من ثوابت السياسة و الاستراتيجية.

هذا يبرز السؤال : هل سيقبل الذين جنحوا للتحالف مع أمريكا و علناً بأن يعلنوا التحالف مع الكيان (الإسرائيلي) و علناً ؟ ، لأن موضوع القبول بالتسوية و التطبيع مع الكيان (الإسرائيلي) ارتفع إلى مستوى التحالف و القبول بالقيادة المشتركة الأمريكية - (الإسرائيلية) للمنطقة .. ثم السؤال : أية مرتبات ستلحق بالأمة على المستوى العام ، و على مستوى كل قطر عربي و إسلامي حين يصبح المتحكم فيما يجري من إعادة صياغة للأوضاع هو تلك القيادة المشتركة التي لا بد من أن تقرأ في بيان الرئيس الأمريكي كلينتون ؟ .

و إذا كان الأمر كذلك على المستوى الاستراتيجي و على مستوى المنطقة بأسرها فماذا يُخبأ للمفاوض العربي و الفلسطيني على مائدة المفاوضات حين يصبح التدخل الأمريكي للوصول إلى اتفاقات مباشرة و حاسماً ؟ بكلمة سينتقل موقع المفاوضات (الإسرائيلي) إلى الموقع الأمريكي في العملية ، أي موقع المهيمن و المسيطر و الحكم .

و هكذا ينكشف مسار التسوية من خلال بيان كلينتون عن خطورة القضية الفلسطينية ، و على فلسطين ، و على الوضع العربي برمته فوق ما كان متوقعاً من قبل أشد الرافضين لتلك التسوية .

و إذا كان الأمر كذلك فقد أصبح لزاماً أن يقف الجميع وقفة مسؤولين لتقويم الوضع على أساس هذه المعطيات ، و لانتهاج سياسات على المستوى الإسلامي ، و المستوى العربي ، و المستوى الفلسطيني ، لمنع هذا المآل للأحداث ، و ذلك باستعادة الفعالية للتضامن الإسلامي ، و التضامن العربي ، و لوحدة الصف الفلسطيني ، من أجل إنقاذ قضية فلسطين من التصفية و الحيلولة دون تحويل ديار العرب و المسلمين إلى مزرعة أمريكية - صهيونية - (إسرائيلية) ، فقد أن الأوان لجراح حرب الخليج أن تئام ، و أن الأوان للمضبوط و وراء الضبع الأمريكي أن يصحو بعد أن ارتطمت رأسه بمدخل المغارة .

أما من الجهة الأخرى فإن إعلان الارتقاء بالتحالف الاستراتيجي الأمريكي - (الإسرائيلي) إلى مستوى أعلى بحيث تصبح القيادة (الإسرائيلية) شريكا كاملاً لأمريكا في تقرير مصير التسوية و إعادة لترتيب الأوضاع في المنطقة ، يزيد من الحاجة إلى التوجه إلى جماهير الأمة و إنزال الموضوع بكل هذه الأبعاد إلى الرأي العام و الشارع حتى يصبح بالإمكان أن نجمع كل أسباب القوة التي بأيدينا فنقيم السد أمام الانجراف و وراء المصير المريع .

6- التفوق العسكري (الإسرائيلي) و التسوية

إزاء الخلل في ميزان القوى العسكرية في مصلحة العدو (الإسرائيلي) بعد تجريد العراق من قدراته العسكرية فوق التقليدية و وضعه تحت المراقبة الدولية ، و أخذ هذا الخلل يزيد من ناحية أخرى مع ازدياد الإشراف الأمريكي على بيع الأسلحة أو نقل التكنولوجيا إلى المنطقة العربية و ما جاورها من بلدان إسلامية ، أما من الجهة الأخرى فقد تعزز الاتفاق الاستراتيجي الأمريكي - (الإسرائيلي) في مجالات تطوير الأسلحة و التكنولوجيا لحساب الجيش (الإسرائيلي) .

و جاءت زيارة رابين للولايات المتحدة الأمريكية (كانون أول 1993) ، و ما عادت به من صفقة سلاح في مجال الطيران الحربي و الصواريخ لتعطي مؤشراً خطيراً على ما يراد للعرب و المسلمين أن يكونوا عليه في ظل التسوية أو ما يسمى بمرحلة السلام . أي أن المطلوب أن تعيش المنطقة في ظل "سلام" يتحكم فيه الجيش (الإسرائيلي) بصورة مباشرة و غير مباشرة ، و هذا أمرٌ بديهي عندما يكون على مثل

ذلك القدر من التفوق العسكري و التكنولوجي . بينما يكون الطرف الآخر شبه مجرد من السلاح إلا بقدر ما يحتاج إليه الأمن الداخلي أو الصراعات الجانبية العربية - العربية أو الإسلامية - الإسلامية . و بهذا يراد أن يحقق مسار التسوية و اتفاقات السلام ما لم تستطع أن تحققه المرحلة السابقة في العداوة و المواجهة و الحروب .

و إذا كان لأحد قول آخر فليعط تفسيراً لهذه الصفة من الأسلحة التي قدمها الرئيس الأمريكي لرابين ، و لكن حذار أن يظل هناك من يسوق لتلك الحجة الخادعة التي تقول إن إعطاء هذه الأسلحة للكيان (الإسرائيلي) يشجعه على تقديم التنازلات . لأن من السذاجة بمكان ألا ترى عملية وضع الكيان (الإسرائيلي) في موضع التفوق العسكري المطلق على كل الدول العربية و الإسلامية بما في ذلك الجمهوريات الإسلامية المستقلة حديثاً عن الاتحاد السوفييتي سابقاً ، باعتبارها سياسة و استراتيجية دولية و ليس باعتبارها رشوة لتمرير هذا الاتفاق أو ذاك . و من هنا يفترض بأن يدرك المغزى من صفقة كلينتون - رابين الأخيرة بل تلك السياسة الاستراتيجية إدراكاً عميقاً من قبل المسؤولين العرب و المسلمين كافة ، قبل فوات الأوان ، و لات ساعة مندم .

7- أمريكا مسار التسوية

تشكل التطورات السياسية في المنطقة ، منذ الإعلان عن اتفاق أوسلو حتى الآن تغييراً ملحوظاً بالنسبة إلى الدور الأمريكي في مسار التسوية التي انطلقت من مؤتمر مدريد .

كانت السمة الرئيسية المميزة لعقد مؤتمر مدريد و ما تبعه من مفاوضات ثنائية ، ذلك الدور القيادي الذي لعبته الإدارة الأمريكية في عقد المؤتمر و الإشراف على المفاوضات ، و اعتبارها الوسيط في تقريب وجهات النظر ، و التوصل إلى اتفاقات ، و كان هذا متمشياً و وضع الإدارة الأمريكية عالمياً و إقليمياً بعد حرب الخليج الثانية و انهيار الاتحاد السوفييتي ، بل اتخذ دليلاً من قبل الكثيرين على نمط النظام الدولي الجديد الذي سيقاد من قبل الولايات المتحدة الأمريكية قيادة منفردة ، و راجت في حينه تصورات وهمية تقول إن العالم في طريقه ليعاد ترتيبه وفقاً للإرادة الأمريكية ، و من ثم على كل من يريد أن ينجو برأسه ، أو جلده ، أو يجد له مكاناً في لمعادلة الإقليمية من حوله ، أن يسارع لاسترضاء أمريكا و لو ركوعاً و تسليماً بلا قيد أو شرط ، و من يرفض هذه الواقعة التي تدرك "المتغيرات الجديدة" في العالم فهو خارج التاريخ و سيخرج من التاريخ ، و قد أسهمت هذه المقولات التي راحت الأحداث الأخيرة عالمياً و إقليمياً تهزأ بها إلى حد بعيد ، في دفع البعض و منذ ثلاث سنوات نحو التدهور خطوة فخطوة في طلبهم لرضا أمريكا و من خلالها رضا الكيان (الإسرائيلي).

على أن مراقبة دقيقة لمسار التسوية منذ اتفاق أوسلو تكشف تغيراً ملموساً في الدور الأمريكي الذي لم يعد مشرفاً على المفاوضات بالنسبة إلى ما يجري على الساحة الفلسطينية ، و أصبح مشغولاً بالنسبة إلى الساحات الأخرى ، فقد تكرر منذ اتفاق أوسلو استبعاد المشرف و الشريك الكامل و استبدال التفاوض المباشر مع الكيان (الإسرائيلي) به ، و إذا كان له أن يتدخل فعليه أن يفعل ذلك بناء على طلب (إسرائيلي) لا ليتدخل بالمفاوضات و إنما للضغط على الطرف الفلسطيني و العربي ، أي سلمت أمريكا كارهة أو طائعة أوراقها للكيان (الإسرائيلي) فيما يتعلق بمسار التسوية و مصيرها ، و هذا يختلف عن الحالة السابقة حين كانت مشرفاً و وسيطاً منحازاً للجانب (الإسرائيلي) ، إنها الآن أقرب ما تكون إلى القوة التابعة أو الملحق .

و لعل هذا الوضع ناجم عن الاضطراب الذي عصف بإدارة كلينتون تحت الضغط الصهيوني الأمريكي المتعاضم عليه أبداً ، و هو وضع ليس بمسرراً لكلينتون و كريستوفر على أية حال ، فما من امرئ يحب أن يحجم دوره و يقرم ، فكيف حين يكون دولة كبرى و ذات مصالح كبرى !! لكن و بالرغم من ذلك ، راحا يضعفان أمام الموقف (الإسرائيلي) أكثر فأكثر ، و يوماً بعد يوم ، لا سيما فيما يتعلق بمسار التسوية ، و ما تصريح كلينتون حول القدس إلا التأكيد على انتقال الدور الأمريكي من موقع المشرف و الوسيط و الشريك الكامل ، و لو المنحاز تماماً للموقف (الإسرائيلي) ، إلى موقع الملحق بالموقف (الإسرائيلي) الذي سلمه قيادة العملية في المسار الفلسطيني ! أولاً ، و أصبح أقرب إلى حالة الشلل في المسارات الأخرى التي راح يضغط عليها لنتهج نهج اتفاق أوسلو .

هذا التغيير ينسف ركناً أساسياً من الأركان التي قام عليها مؤتمر مدريد ، و يتطلب أن نسمع أمريكا ، حتى من الذين دخلوا ذلك المؤتمر و وصلوا نتائجهم ، كلاماً قاسياً جديداً يناسب دورها الجديد ، و إن كانت أصلاً تستحق أكثر من ذلك .

8- فنعرف أمريكا و الصهيونية

فرض الدخول في معادلة الوضع الدولي الجديد ، بعد حرب الخليج ، و انهيار الاتحاد السوفيتي ، تغييراً في سياسات أغلب دول العالم إن لم يكن كلها ، و قد تبع ذلك إطلاق موضوعات نظرية جديدة - قديمة لدعم ذلك التغيير ، فالذين انتقلوا على سبيل المثال ، من موقف العداء للصهيونية و الإمبريالية الأمريكية ، إلى موقف التفاهم و التصالح ، وفقاً للشروط الصهيونية - الأمريكية وجدوا أنفسهم مضطرين لدعم سياستهم الجديدة ، إلى صياغة موضوعات نظرية غير تلك التي قامت عليها سياساتهم السابقة ، أو استخدمت دعماً لتلك السياسات .

على أن الأمر في مضمار النظرية كان أصعب ، و أشد حرجاً منه في مضمار السياسة ، ففي مجال السياسة سوغوا ذلك الانقلاب في المواقف بالاختلال الذي حدث في موازين القوى العالمية و الإقليمية ، و تحسّسوا بمقولات الواقعية و السياسية ، و إنقاذ ما يمكن إنقاذه ، و عدم وجود بديل آخر غير بديل التفاهم و التصالح إلى حدّ المبالاة ، و استخدم العجز في جهتهم ، و القوة في جبهة الطرف الآخر ، حججاً لانتهاج السياسات الجديدة .

بيد أن هذه السياسات وقفت متعارضة و المقولات النظرية السابقة حول الصهيونية ، و الإمبريالية ، كما تعارضت و المقولات المتعلقة بالحقوق الثابتة ، و طبيعة الصراع و ما يمثلون ، و لم يكن التعارض في الحالتين بسيطاً ، أو يمكن القفز من فوقه ، فقد كان ، و لم يزل تعارضاً صارخاً ، فإذا كانت الواقعية السياسية و الحديث عن ميزان القوى يسمحان بالتغيير في السياسات ، فإن الوضع ليختلف حين تتطلب السياسات الجديدة تغييراً في المقولات النظرية الأساسية المتعلقة بطبيعة الخصم و طبيعة الصراع ، و الحقوق الأساسية أو الثوابت .

إذا كان بالإمكان القبول بالأمر الواقع بسبب ميزان القوى ، فكيف يكون بالإمكان أن يقال إن الصهيونية ليست عنصرية ، أو أن الصهيونية في فلسطين أي الكيان (الإسرائيلي) لم تقم على الاغتصاب أساساً ؟ أو أنها ليست مغتصبة لفلسطين ؟ أو لم تعد عدوانية و توسعية و عنصرية ؟ و كيف يمكن أن يقال إن أميركا لم تعد إمبريالية و عدوا للشعوب و منتهكة لحقوق الإنسان ؟ و عدوانية في السياسات الخارجية ؟ و مصاصة لثروات البلدان الأخرى ؟ ثم كيف يمكن أن تتكرر الحقوق الأساسية الثابتة ، مثل حقنا بكل فلسطين ، أو مثل حق الشعوب بالسيادة على بلادها و ثرواتها و تقرير مصيرها ؟ و انتهاج السياسات المستقلة ؟

و إذا لم يكن بالإمكان تغيير الطبيعة الأساسية حين تتغير موازين القوى ، و لا سيما بالنسبة إلى القوى الكبرى المسيطرة ، فالعنصري الإمبريالي و العدواني يصبح إذن قوياً و يكون أكثر اندفاعاً في عنصريته و إمبرياليته و عدوانيته ، هنا تصبح السياسة المستندة إلى مقتضيات ميزان القوى بلا دعم نظري ، أو تصبح كالجسم القائم على أرجل خشبية .

ولهذا كان أمام السياسات التي فقدت أساسها النظريّ أحد خيارين : إما أن تقع في فصام بينها و بين ذلك الأساس ، و إما أن تبحث عن أساس نظريّ ينبع من السياسات الجديدة ، و هذا وضعٌ معكوسٌ لأن السياسات في الأصل تتبع من أساسات نظرية تعكس المبادئ و القواعد و الثوابت و الحقوق و المصالح العليا .

على أن لهذا البحث عن التماسك آثاراً جانبية خطيرة مثل فقدان الهوية و إلغاء الذات ، و مثل الوقوع في عجز سياسيّ يحول الصراع السياسي من عملية مستمرة لتغيير ميزان القوى إلى عملية مستمرة من التدهور و التراجع تحت ضغط التواؤم و ميزان القوى القائم ، أي القبول ، خطوة بعد خطوة ، بشروط الخصم .

من هنا أصبح المرء مضطراً ، و هو يناقش بعض أصحاب السياسات الجديدة - هي في الواقع قديمة و متكررة في بلادنا العربية و الإسلامية منذ مائتي سنة على الأقل - إلى أن يعود إلى مناقشة البديهيات أو مناقشة الأساسات ، فقد أصبح لزاماً ، مرة أخرى ، أن ندرس أو نعرف ، طبيعة عدونا و سماته الأساسية

، و ما يريد فعلاً منا ، و إنه لأمر محزن أن يحتاج بعض الفلسطينيين و العرب اليوم إلى الاقتناع أن الصهيونية مغتصبة و عنصرية و توسعية ، و لا ينفع معها التفاهم عن حلول وسط - و لو بنسبة ثمانية أعشار أو تسعة أعشار في مصلحتها - فهي تريد أن يبقى لها كل ما في يدها ، و ربما مع تنازل شكلي ، أو وهمي ، عن جزء يسير يسير ، و لكن مقابل التقدم بحلول وسط جديدة "تمسّ ما بأيدينا تحت شعارات السلام الكامل ، و التطبيع ، و النظام الشرق أوسطي" .

و غداً لزاماً ، مرة أخرى ، أن ندرّس أو نعرّف علاقة الإدارة الأمريكية الصهيونية الأمريكية و الصهيونية العالمية و الكيان (الإسرائيلي) ، و نعرّف أن الإدارة الأمريكية (إسرائيلية) السياسة في بلادنا ، و أحياناً أكثر ملكية من الملك (الإسرائيلي) - الصهيوني المحايد ، بل لا نخدع أنفسنا حين نطالبه بأن يكون نزيهاً ، و لا حتى شبه نزيه بنسبة 90 % انحيازاً لعدونا ، هذا دون أن نتناول ما يخطئ له ضد العرب و المسلمين كافة متى وضعهم ضمن واقع لا يسمح لهم بنهوض ، أو تطوّر ، أو نموّ ، أو يترك لهم ثروة ، أو قدرة ، أو حتى بقاء كوة أمل في مستقبل .

و يبدو أن أمريكا خصوصاً ، و الغرب عموماً ، لا يريدون لنا في هذه المرحلة التاريخية ، أن نخدع بهم ، أو نتوهم فيهم خيراً أو عدلاً ، كما فعل الاستعمار القديم في الماضي ، و إنما يريدون أن نفهمهم على حقيقتهم ، و نعرف أهدافهم بلا رتوش ، و أن نقبل بذلك صاغرين بلا حول و لا طول .. و لعلّ ما جرى في البوسنة و الهرسك يقدّم دليلاً صارخاً على ذلك ، أي المطلوب أن يشرب الكأس الذي يقدمونه و أنف الفلسطينيين و العرب و المسلمين راغمّ و ليس لهؤلاء حتى أن يسعوا إلى أن يقدم لهم شيء ينقذ ماء الوجه ، و ما على المرء إلا أن يتأمل جيداً في الذي جرى و يجري في البوسنة حتى يعلم أي مكان للعرب و المسلمين في نظر الغرب و أمريكا على وجه الخصوص ، و لا يخرج المتأمل في مجرى التسوية الراهنة بغير هذه الحقيقة المرة .

و لهذا فنحن في هذه الأيام أحوج ما نكون إلى عدم نسيان البديهيات و لعلّ أولها أن نعرف طبيعة الطرف الذي نتعامل و إياه ، و نعرف حقيقة أهدافه ، و ما يربّب من مخططات لتحقيقها و إلا كرّرنا ما تفعله النعامة حين تدفن رأسها في الرمال ، أو حين يخدع الحمل بأن الذئب يريد أن يؤاخيهِ أو يحميه . و يبدو أن الحاجة أصبحت ملحة إلى أن نقرأ أكثر عن طبيعة عدونا (الإسرائيلي) ، و ما يحمل من عقيدة و أهداف ، و ما يخبئه لبلادنا و لنا جميعاً و بلا استثناء في حقيقته . و بالمناسبة .. إن طبيعة العدو العنصرية تجعل من الذين يتقربون منه أو يوالونه الكثير مدعاة لاحتقاره ، و سخريته ، و يكفي أن نذكر احتجاج رجال الدين عندهم حين يسمعون عبارة "أمريكا تساعدنا" فينهون عن ذلك لأن الأصح أن يقال "إن الربّ يسخر أمريكا لخدمة بني إسرائيل" ، فإذا كانت العقلية تتعامل و أمريكا بهذه العنصرية و العنجهية فكيف حين يأتي الأمر للعربي و للمسلم .

و خلاصة ، إذا كان الشعار القديم ، و المتعارف عليه دولياً ، في زمن الحرب يقول "إعرف عدوك" ، فإن هذا الشعار يحتاج عندنا أن ينقش على الجباه في هذه المرحلة التي تسمّى مرحلة التسوية السلمية و بناء السلم ، و ذلك لخفة البعض و طيشهم حين نسوا ما عرفوه من طبيعة عنصرية اغتصابية عدوانية توسعية في العدو (الإسرائيلي) ، و ما عرفوه بين طبيعة استعمارية عنصرية استغلالية في الإمبريالية الأمريكية، ولت الأمر توقف عند حد النسيان إذ انقلب لدى البعض إلى عمية في رؤية الألوان و إلى رؤية العدو كما يجب أن يُرى ، و لو سُئِلَ عن ذلك لضحك في سرّه .

الفصل الثالث

في الردّ على موضوعات نظرية

- و هل للتذكّر مكان
- مطر و شمس في آن
- بين الأداء و موازين القوى
- حول المعاهدات و تمزيقها

- في إدارة الصراع
- حول الواقعية
- الانتقال من سيئ إلى أسوأ
- حول مواصلة الانتفاضة
- الخطأ في ترتيب الأولويات
- ضرورة التضامن العربي
- ويسألونك عن البديل

في الردّ على موضوعات نظرية

1- و هل للتذكّر مكان ؟

لعلّ من حقّ الفلسطيني ، أولاً ، و العربي ثانياً ، أن يقفا بعد حوالي السنتين من إطلاق ما يسمّى بعملية السلام في مؤتمر مدريد ليتذكرا ما قيل في تلك العملية تسويغاً للانخراط فيها ، و توقّعاً لما ستسفر عنه ، ثم يحكما على ما قيل تبعاً للنتائج الفعلية التي أسفرت عنها تلك العملية حتى الآن .

هنا سنجد أكثر الذي قيل فقدّ مصداقيته إلى حد الفضيحة ، فقد أثبتت الوقائع على سبيل المثال أن إجراءات تهويد القدس الشرقية ، و إحاطتها بالمستوطنات السكنية الكثيفة ، لم تتوقف ، بل ازدادت ، و أن موضوع القدس أصبح معلقاً على مفاوضات أصبحت بدورها معلقة على موافقة أو عدم موافقة الجانب (الإسرائيلي) و إذا كانت قرارات هيئة الأمم المتحدة و توصياتها (الجمعية العمومية و مجلس الأمن) ، و لاسيما القرارات 242 و 338 ، و قرار 198 الخاص بعودة اللاجئين الفلسطينيين ، و قرار 425 القاضي بالانسحاب من جنوبي لبنان ، في موقع المرجعية ، في الأقل ، عند انطلاق مؤتمر مدريد و المفاوضات الثنائية فإن ذلك كله أصبح الآن ، عدا على الجبهة السورية و الأردنية ، إما في الأدراج و إما تحت رحمة الموقف (الإسرائيلي) و ذلك بعد أن تجاهل قرار هيئة الأمم المتحدة الأخير القرار 425 المتعلق بلبنان ، و الأهم بعد إعلان المبادئ الذي أبرم في أوسلو ، و وقع في واشنطن .

و السؤال المشروح الآن ، إلى أين انتهى القول إن الدخول في العملية السياسية سيوقف حالة التدهور و ينقذ ما يمكن إنقاذه ، أو سيوقف الاستيطان و ينهيه ، و ينقذ القدس من التهويد ؟ و إلى أين انتهى القول إن انسحاب الاحتلال سيتحقق و أن دولة فلسطينية ستقوم على الضفة و القطاع و عاصمتها القدس ؟ .

إذا كانت قضية المعابر ، و حجم المناطق التي تغطيها المستوطنات و كيفية انتشار جيش الاحتلال في قطاع غزة ، و عدد الكيلومترات المربعة التي تشملها منطقة أريحا هي موضع مفاوضات و أصبح أقصى ما يأمله الطرف المفاوضات الفلسطيني هو الوصول إلى حلّ وسط حولها ، في حين أصرّ العدو على بقاء الوضع الراهن مع تغييرات تجميلية تلطيفية لا تمسّ الجوهر .

و بهذا يكون بقاء الوضع الراهن الذي سبق مؤتمر مدريد ، و حتى الذي سبق اتفاق واشنطن بديلاً أفضل من بديل السير على طريق التسوية إن كانت ستقضي إلى ما أفضى إليه مشروع ورقة المبادئ الأمريكية ، أو اتفاق واشنطن ، و الأنكى إلى ما يمكن أن تقضي إليه المفاوضات الراهنة كتفسير اتفاق واشنطن (اتفاق أوسلو) و التي ستنتهي حتماً إلى الأسوأ .

و بهذا أثبتت التجربة ، مرة أخرى ، أن على الإنسان في بلادنا أن يتعلّم كيف يتحلّى بذاكرة قوية و حاضرة ، حتى يفرض على القيادات السياسية أن تحترم كلماتها و مواقفها ، و ما قدّمته من تحليل و توقعات و وعود .

فتكون المصادقية أو يكون التقويم ، و الإقرار بالخطأ ، و تحمّل المسؤولية ، أو أن حلنا (فما لهم عن التذكرة معرضين) (المدثر: 49) .

2- مطر و شمس في آن

أكثر الذين أيّدوا اتفاق أوسلو أقاموا حجّتهم على أن الطرق جميعاً سدّت ، و لم يبقَ من بديل غير الموافقة على مثل هذا الاتفاق . و كان عندهم كلام كثير يقولونه حول انهيار الوضع العربي ، أو الاختلال في ميزان القوى العالمي و الإقليمي في مصلحة أمريكا و الصهيونية و الكيان (الإسرائيلي) ، أي أن القبول هنا بما حواه اتفاق أوسلو من شروط يقوم على حالة من الاضطراب إلى حدّ انعدام الخيار الآخر ، و إذا كان المدافع عن الاتفاق ممن امتلك في السابق خلفيّة فقهية أسند دعواه إلى قاعدة اختيار أهون الشرّين ، أو قاعدة الضرورة التي تبيح للمسلم المضطر حتى أكل لحم الخنزير .

إلى هنا لا يجد المرء إلا أن يرثي للحالة التي وصل الوضع العربي و العالمي إليها ، و الأكثر لحالهم وسط هذا الاختلال المريع لميزان القوى . و ذا كان له أن يقيم الحجة المقابلة فما عليه إلا أن يعيد صيغة تقدير الموقف ليثبت توقّر البدائل الأخرى ، أو ليؤكد أن في الوضع العالمي و الإقليمي عناصر كثيرة تسمح باختراق ما يبدو على السطح من اختلال في ميزان القوى في مصلحة العدو ، أو عليه أن يؤكّد الموقف المبدئي و يعلي من شأن روح التضحية و التمسك بالمثل و الحق حتى في أسوأ حالات الاختلال في ميزان القوى .

و بالمناسبة ثمة اختلال في ميزان القوى شديد و شديد جداً بين أمّتنا و الغرب منذ مائتي عام في الأقل و الدليل على ذلك أن كلّ محاولات النهوض و الإصلاح أجهضت و انتهت في حينه إلى حالة شبيهة بالحالة التي عليها الوضع الآن ، أما في المقابل فإن كلّ محاولات القبول بشروط المنتصرين و الموافقة على المعاهدات الاستعمارية المذلة انتهت بالأوضاع إلى أسوأ ما انتهت إليه محاولات للنهوض و التحدي باستمرار و أبداً .

و لكن كلّ هذا مسألة أخرى في مناقشة الموافقة على الاتفاق بسبب الاختلال في ميزان القوى ، و انهيار الوضع العربي لأن أصحاب هذه الحجّة سرعان ما ينسون الصورة القائمة للأوضاع و ميزان القوى التي أسسوا عليها موقفهم ، ليقدموا الاتفاق باعتباره إنجازاً و انتصاراً بل باعتباره خطوة أولى في التقدم أو الزحف ، لا نحو القدس فحسب ، و إنما أيضاً نحو يافا و حيفا .

هنا نكون أمام محاولة لإقناعك بالحجة و نقيضها فأنت من جهة في وضع المهزوم الذي يوافق على شروط المنتصر و إذا بك و من جهة أخرى أنت المنتصر أو السائر على طريق الانتصار .

إن هذا التناول للأمور لا يسمح للأمة و لا لأصحاب النيات الصادقة أن يضعوا استراتيجية صحيحة لأن الاستراتيجية التي تتفدّ المهزوم غير الاستراتيجية التي يحتاجها المنتصر أو ذلك الذي حقق الخطوة الأولى على طريق النصر .

قالت حكمة الناس في الماضي : (من جاءك بالحجة و عكسها أعلم أن في الأمر دغلاً) .

3- بين الأداء و موازين القوى

ثمة موضوعة أخذت تتردّد كثيراً على ألسنة بعض مؤيدي اتفاق أوسلو و تتلخّص في أن مستقبل الوضع الفلسطيني يتوقف في عملية تطبيق الاتفاق على حسن الأداء ، و يستند أصحاب هذه الموضوعة إلى حكم يقول إن الاتفاق يمكن أن يؤدي إلى بقاء الاحتلال و عدم تحقيق شيء كما يمكن أن يؤدي إلى إنهاء الاحتلال و حتى إلى قيام دولة فلسطينية ، فإذا كان هنالك أداء رديء فسوف يبقى الاحتلال و تسوية الأوضاع كثيراً ، و إذا كان هنالك أداء حسنّ أو ذكي فسوف تتحقّق أهداف الشعب الفلسطيني الواحد بعد الآخر .

هذا الرأي يلغي بضربة واحدة دور ميزان القوى القائم و الظروف الموضوعية ، كما يتجاهل نصوص الاتفاق و روحيته و مجموعة العوامل التي أدّت إليه فضلاً عن تجاهله للعدو بالجملة و الاستهانة بأدائه ! ، و لا يبقى من العناصر المؤثرة في تكوين اتجاه الأحداث و تحديد المصير غير العامل الذاتي أو دور الذين سيقومون بعملية التفاوض أو قيادة عملية الإدارة الذاتية بهذا نكون أمام إشكالية فنية تقنية بالدرجة الأولى .

و لو كان الأمر كذلك فما الذي صنع هذا الاتفاق ؟ أهو الأداء من جانب الطرفين المتفاوضين ، أم موازين القوى و الظروف العالمية و الإقليمية القائمة ؟ هنا ينسى أصحاب نظرية حسن الأداء كل ما قالوه عن الظروف العربية و الدولية و عن الاختلال في ميزان القوى لتسويغ القبول بمثل هذا الاتفاق الكارثة .

لقد انكبّ الكثيرون من المنظرين و الباحثين على مناقشة النسبة التي يمكن أن يحظى بها حسن الأداء أو عبقريّة أداء القيادة في عملية الصراع ، فالبعض بالغ في إعطائها نسبة مئوية لا تتعدى العشرة بالمائة و البعض نزل بها دون ذلك . و لكن ما من أحد جعلها المقررة للنصر و الهزيمة ، و ما من أحد اعتبرها فوق معطيات موازين القوى و الظروف الموضوعية و الذاتية العامة ، فحسن الأداء حين تكون عوامل النصر المختلفة متوقفة تدفع النصر إلى أمام خطوة أو أكثر ، و إذا كانت عوامل الهزيمة هي المتوقفة فحسن الأداء يخفف من الخسائر عشرة بالمائة أو أكثر قليلاً . علماً أن سلامة الاستراتيجية و صحة الخط السياسي أو عدمهما أعظم تأثيراً من حسن الأداء لأن الأخير هو تابع لهما و كثيراً ما يتوقف عليهما .

بكلمة أخرى إن جوهر الإشكالية بيننا و بين عدونا لا علاقة لها بحسن الأداء أو ردايته حتى لو أعطينا لهذا العامل نسبة مئوية في النصر و الهزيمة ضعف ما تعارف عليه واضعوا علم الحرب أو علم السياسة و لهذا فإن نقل الموضوع إلى ميدان حسن الأداء أو ردايته يحرف البوصلة بشكل خطير عن رؤية خطورة الاتفاق كما عن جوهر الصراع و إشكالياته الحقيقية ، و من ثم يحاول أن يلقي بالمسؤولية على عاتق منقذي الاتفاق في كلّ ما سينجم من سلبيات و كوارث بدلاً عن رؤيتها نتاجاً طبيعياً للاتفاق و ما وراءه من خطأ سياسي .

4- حول المعاهدات و تمزيقها

ثمة موضوعة كثر تداولها في معرض التسويق لمسار التسوية في الساحة الفلسطينية و هي أن الاتفاقات و المعاهدات ما هي إلا حبر على ورق ، و ما أسهل تمزيقها إذا ما تغيرت موازين القوى و تبدلت الظروف .

تحمل هذه الموضوعة جملة من المغالطات المضللة ، فلو وضعنا جانباً ذلك الخلق الإسلامي الذي هو تعليم قرآني و سنة ثابتة بمنزلة المتواتر ، أي الوفاء بالعهد ، و عدم نقض المواثيق ، و قبلنا معالجة تلك الموضوعة بمقاييس السياسة و النتائج العملية ، فأول ما تحمله من ضربات في الظلام تسويقها لأيّ اتفاق و أية معاهدة و ذلك بغضّ النظر عن المحتوى حتى و لو كان استسلاماً كاملاً للعدو ، و قبولاً بكلّ شروطه ، و تخلياً عن كلّ ثابت ، أما إذا كان هنالك من يحتجّ على هذا الاستنتاج فعليه أن يغيّر من منطوق الموضوعة المذكورة و من ثم تفقد هدفها التسويقي !! .

على أن الإشكالية الأهم ، فيما تحمله تلك الموضوعة من مغالطات تتمثل في طمسها خطورة النتائج التي تتركها على الأرض معنوياً و مادياً ، و أثر ذلك في ميزان القوى المستقبلي ، أي في إمكان توفير شروط تمزيقها ، و لهذا يجب أن يمتدّ تقويم أي اتفاق أو معاهدة ، من التشديد على الجوانب المتعلقة بالحقوق و الثوابت إلى الحقائق التي تثبتتها على الأرض ، في المجالات الفلسطينية والعربية والدولية، فالاعتراف بحق الدولة الإسرائيلية في الوجود على أرض فلسطين، والقبول بالتطبيع والتعاون و إياها على سبيل المثال ، يهزّان فوراً عدالة الموقف الفلسطيني و العربي و الإسلامي في مواجهة وعد بلفور و وصولاً إلى مقاومة ما أسفرت عنه حرب حزيران 1967 ، و لكن من جهة أخرى يهزّ فوراً حالة العزلة التي وضعت على الكيان (الإسرائيلي) عربياً و إسلامياً و دولياً ، و لا يخفى على ذي بصيرة ما يحمله ذلك من مصادر قوة جديدة تضاف للكيان (الإسرائيلي) .

و إذا ما جمع ذلك إلى سلسلة التقييدات التي يحملها الاتفاق مع العدو فيما يتعلّق بالتسليح و الإعلام و السياسة ، أي رسم حقائق على الأرض تجعل يده هي العليا على مستوى فلسطين و المنطقة ، و تفتح له آفاق امتلاك المزيد من عوامل القوة العسكرية و الاقتصادية و السياسية ، و تضع من جهة أخرى الفلسطينيين و العرب المسلمين ضمن ظروف تزيدهم تمزقاً و ضعفاً ، الأمر الذي يعني أن تحويل الاتفاق إلى حبر على ورق و تمزيقه بمسّ بالمسألة التلقائية و المحتومة ، لأن من المهم لنا أن نلاحظ في كلّ الحالات التي سمحت بتمزيق الاتفاقات ، أو المعاهدات ، من قبل الطرف الذي كان أضعف نسبياً ، أو كان في حالة موازنة و عدوه في ميزان القوى ، إن ثمة معادلة داخل تلك المعاهدات و الاتفاقات و إلى جانبها معادلة على أرض الواقع ، جعلتنا من الممكن أن يحدث ذلك التمزيق في الحالات الأخرى فكان

التوقيع على المعاهدات و الاتفاقات طريقاً للانتهاء و الاندثار و ما كان هنالك من منفذ في حالات أخرى إلا بروز قوة ثالثة محلية أو إقليمية أو دولية تدخل على المعادلة لتعيد صياغتها من جديد .
و من هنا يجب التوقف عن استخدام تلك الموضوعات المضللة بعيداً عن الحقائق داخل الاتفاق ، أو بعيداً عما ستركه من نتائج و آثار معنوية و مادية تمسّ ميزان القوى المستقبلي .

5- في إدارة الصراع

ثمة منهجية ، كثيرة الشبوع ، في إدارة الصراع ، تتسم برّد الفعل التلقائي ، أو الآلي ، لما يريد أو يفعله الطرف المقابل ، و لا سيما حين يتعلّق الأمر بفعل العدوان و الشر ، فإذا أراد الحرب سيقته إليها ، و إذا أراد العداوة السياسية بادرته بها ، أو زده الوزن أرتالاً ، و حتّى الأثرية في الدفاع عن سياستك ترتكز على موقف الآخر و أفعاله و أحياناً نيّاته ، فبدلاً من أن تكون لك استراتيجيتك أو تكتيكك نحوه ، بصورة مستقلة أساساً عن موقفه منك ، وعن استراتيجيته و تكتيكه نحوك ، فتجد نفسك في الفخ الذي نصبه لك . و هذا ليس من حسن إدارة الصراع و تدبير الأمور .

إذا كان هذا القانون عاماً ينطبق على القويّ و الضعيف في ميزان القوى إلا أنه بالنسبة إلى الطرف الأضعف أشدّ ضرورة ، و أكثر أهمية ، فالأقوى قد يمتلك ترف الوقوع بالأخطاء في إدارة الصراع ، و إن كان ذلك ليس بالأمر الحميد ، إلا أن الأضعف لا يمتلك مثل هذا الترف و هو لهذا يجب أن يكون شديد الحرص على حسن إدارة الصراع ، فيجعل سياساته و أفعاله و ردود أفعاله تقدّم على حسابات دقيقة ، و على أساس ميزان قويم في مقابل الطرف الآخر .

و إن هذا الأمر لأشدّ ضرورة و إلحاحاً حين يلجأ الطرف الأقوى إلى المحاصرة و الاستفزاز و ربما العنف الجزئيّ أو غير المباشر ، و هكذا دواليك حتى يدفع الطرف الآخر إلى الردّ بطريقة تلقائية مماثلة ، تحت حجة أنه هو الذي أراد الحرب ، أو المواجهة و أنه مصمّم على ذلك لا محالة . يذهب الطرف المعنيّ إلى حيث أرادته الآخر أن يذهب حتى يحكم عليه الطوق و يثخنه بالسيف بينما يمطره بدموع التماسيح من خلال اتهامه بالعدوان ، أو التطرّف ، أو العنف ، أو إشعال حرب . و بهذا يفقد الضعيف معركتين : الأولى بسبب خوض الحرب برّد الفعل لا بالحسابات الدقيقة ، و الثانية بمساعدته على اختلاط الأمر فيما يتعلّق بالظالم أو المسؤول عما حدث ، فحسن إدارة الصراع هنا تقضي بأن يتجنّب المعركة الأولى قدر المستطاع ، و إن فرضت عليه بجعل الخسائر في الحدود الدنيا ، بينما يكسب المعركة الثانية فيكون المظلوم ، و صاحب الحق و المعتدى عليه ، و من ثمّ يمتلك عنصر قوة هائلة للجولة القادمة .

هذا درسٌ من دروس حرب الخليج ، و له ما يؤكده على مرّ الأحداث و الأزمان . و ينبغي لأهل الصحوّة الإسلامية و لكلّ العاملين لإنقاذ الأمة و نهضتها أن يحفظوه عن ظهر قلب .

6- حول الواقعية

عندما يتحدّث الناس و أهل السياسة عن الواقعية ، و المرونة في التعاطي و الظروف المعطاة ، أو حسن التأقلم و موازين القوى القائمة ، إنما يتحدّثون عن مساومة أو استعدادٍ لمساومة يقوم بها الطرف المعني دون أن يغيّر من طبيعته الأساسية ، و ثوابته و اتجاه مساره نحو أهدافه القريبة و المتوسطة و البعيدة ، فالمساومة في جوهرها قد تمسّ أشكال الوصول إلى الهدف مراعاةً لموازين القوى ، أو قد تمسّ جانباً شكلياً أو تنازلاً جزئياً .

أما إذا وصلت الواقعية أو المرونة بذلك الطرف إلى حدّ نقضه لطبيعته الأساسية و التناكّر أو التخلّي عن ثوابته و التحوّل عن اتجاه مساره نحو الاتجاه المعاكس ، فهذا لا علاقة له بالواقعية أو بمراعاة القوى ، أو التأقلم و الظروف المعطاة ، فالأمر هنا يختلف أشدّ الاختلاف و الأمر هناك .

و ما يُقال هناك لا يمكن أن يُقال هنا ، أي ينبغي للوصف أن يتغيّر و المصطلح أن يختلف و المفهوم أن يتبدّل و هذا ما يسمح بحسن التشخيص و حسن العلاج .

أما إذا سميت الأشياء بغير أسمائها المناسبة لواقعها وحالها ، فستجتم عن ذلك سلسلة من الأضرار و ربما الكوارث و لعلّ أولها التوهّم أن ما أقدم عليه يدخل في الباب المتعلّق بالمرونة و الواقعية في حين يكون الأمر داخل الخط الأحمر ، بل كلّ الخطوط الحمراء و أصبحت الثوابت الأساسية و الطبيعية الأصلية في خبر كان ، و لم يبقَ منها غير الاحتماء بالماضي و مفاخره و مآثره لطمأنة النفس أو تخديرها أو خداعها .

و إذا كانت أغلب المساومات حول التسوية الراهنة تقف بعيداً قليلاً ، أو قريباً كثيراً من الخط الأحمر ، إلا أن اتفاق أوسلو سبقها في تجاوز الخط الأحمر ، و ضرب مثلاً على الحالة الثانية التي لا ينطبق عليها وصف "الواقعية" أو "المرونة" أو "مراعاة موازين القوى" مهما جعلنا هذا الوصف مطاطاً و بلا تخوم أو حدود .

7- الانتقال من سيئ إلى أسوأ

لا يستطيع المرء و هو يتابع مسار التسوية على الجبهة الفلسطينية إلا أن يتذكّر كيف غرست الخناجر فلسطينياً ، في جسد جمال عبد الناصر من خلفه و من أمامه و من جنبيه بسبب موافقته على قرار مجلس الأمن رقم 242 ، و كم أثخن بالجراح على الرغم من أنه كان يقول للفلسطينيين إن من حقهم ألا يعترفوا بقرار 242 و أن يرفضوه .

في الحقيقة لا مفرّ للمرء من هذا التذكّر إذ يلحظ كيف أصبح قرار مجلس الأمن رقم 242 على طاولة المفاوضات الفلسطينية - (الإسرائيلية) مطويّاً في الأدراج و أصبح شعار إزالة آثار العدوان تطرّفاً ، و بدلاً خيالياً ، لا يليق أن يذكر على ألسنة أهل "الواقعية السياسية" في حلتها الراهنة ، بل أصبحت أيضاً رسائل الدعوة التي مهّدت لانعقاد مؤتمر مدريد و انطلاق مفاوضات واشنطن في أدراج طاولة المفاوضات الفلسطينية - (الإسرائيلية) ، و ذلك بعد أن أعلن اتفاق أوسلو ، الذي وقّع في واشنطن ، فقد أصبح من المسلمّ به أن المفاوضات اللاحقة التي يُراد منها أن تطبّق اتفاق أوسلو تقوم على أساس ذلك الاتفاق الذي غدا المرجع البديل عن مرجعية قرارات مجلس الأمن و الجمعية العامة ، و هو كذلك بالنسبة إلى رسائل الدعوة ، و أن لهذا الأمر مغزى و أيّ مغزى لأن المفاوضات الفلسطيني يكون أفقد نفسه حتى تلك الحقوق المبتورة التي تركها له قرار مجلس الأمن 242 .

على أن ما هو أدهى يكمن في أن عودة المفاوضات في مرحلتها الجديدة ، بعد الانقطاع المؤقت الذي حدث ، ستتم على أساس المفاوضات التي تمّت في القاهرة إلى جانب إعلان المبادئ في اتفاق أوسلو ، أي يكون المفاوضات الفلسطينيّ هبط بسفقه درجة أخرى أدنى حتى من سقف اتفاق أوسلو نفسه . و بهذا نكون معرّضين في قابل الأيام لأن نسمع باتفاق أسوأ من اتفاق أوسلو ، و ذلك بعد أن يُزال "الغموض" الذي سمح للبعض أن يسوّقوا من خلالها ذلك الاتفاق الكارثة ، و من ثمّ سيصبح الاتفاق اللاحق هو الأساس للمفاوضات التالية له ، و هكذا دواليك كما كتب علينا في هذا المسار أن نترحم في غدٍ على ما نبكي ، أو نشتكى منه اليوم .

8- حول مواصلة الانتفاضة

صدرت الأوامر من قبل قيادة م.ت.ف. بعد توقيع اتفاق أوسلو بوقف الأعمال المسلحة و إنهاء نشاطات الانتفاضة في مواجهة قوات العدو و اتجه البعض إلى إقناع المطاردين بتسليم أنفسهم ، و حُلّت القيادة الوطنية للانتفاضة و توقفت عن إصدار البيانات حتى المطالبة بالإضرابات المؤقتة السلمية .

بكلمة ، أصبح المطلوب أن تتوقف كلّ مواجهة ضد قوات الاحتلال لئلا يفسر ذلك بالخروج على روح اتفاق أوسلو و رسالة الاعتراف .

على أنّ القوى المعارضة للاتفاق في قطاع غزة و الضفة الغربية ، و في مقدّمتها و قيادتها حركة حماس رفضت الانصياع لتلك التوجّهات ، و استمرت في الحُصّ على استمرار الانتفاضة ، بل صعدت في كثير من أوجهها ، كما صعدت العمليات العسكرية الجهادية . و هذا ما كان ، فقد استمرت الانتفاضة و

التظاهرات والإضرابات و رمي حجارة على قوات الاحتلال ، و ارتفع منسوب العمليات العسكرية كما ونوعاً . و يمكن أن يتذكر المرء هنا بعض الأصوات التي استتكرت هذا الإصرار على استمرار الانتفاضة و تصعيد أعمال المقاومة و راحت ترسم علامات سؤالٍ تشكيكاً ، و لمزاً ، لا يخلوان من تهديد و وعيد .

و جاءت الحقيقة المرة عندما تعثرت المفاوضات و وصلت إلى نقطة الخيار إما القبول بشروط الكيان (الإسرائيلي) في تطبيق الاتفاق ، و سيكون هذا أسوأ من الاتفاق نفسه إذ سينزع منه بعض الغموض الذي استخدم لتسويغه فلسطينياً و عربياً ، و إما العود إلى البحث عن الأوراق الضاغطة في محاولة للتخفيف من المأزق الخانق .

و هنا لا بدّ من أن تفتقد الانتفاضة و المقاومة كما يفتقد البدر في الليلة الظلماء !! أي تفتقد ورقنا الضغط الوحيدتان بيد الشعب الفلسطيني .

و السؤال : ماذا كان سيحدث لو أن الانتفاضة خمدت ، و بردت الدماء الحارة ، أو لو أن شعلة القتال خبت ، و ذهبت من النفوس روح الجهاد و الاستشهاد ؟

الجواب : ببساطة ، لكن الوضع الآن في كارثة حقيقية و لأصبحت الحالة الفلسطينية عارية من كل قوة تماماً .

و هنا لا بدّ من وقفة تقويمية أمام السياسات التي دعت إلى إنهاء المقاومة و الانتفاضة ، قولاً أو عملاً ، ثم يجب أن يذكر لمعارض الاتفاق ، لا سيما حركة حماس ، صوابية موقفهم الذي ما كان شيء غيره لينفذ الوضع عموماً ، و قد شفع بالجرأة في الحق و الصبر أمام الحملات الإعلامية الظالمة ، و التضحية بالدم و كلّ غال .

9- الخطأ في ترتيب الأولويات

و تنتهي الأزمة التي واجهتها المفاوضات الفلسطينية (الإسرائيلية) بسبب مجزرة الحرم الإبراهيمي باتفاق تمّ في القاهرة يقضي بدخول مراقبين دوليين (حوالي 160 مراقباً) إلى مدينة الخليل .

و لا يصعب على "المراقب" أن يلحظ أن هذه النهاية منسجمة و الروحية التي عولجت بها مجزرة الحرم الإبراهيمي من قبل قيادة منظمة التحرير الفلسطينية فبدلاً من أن تكون القضية هي قضية المستوطنين و احتلال المسجد الإبراهيمي فقط دون إضافات عربية ، تحولت إلى قضية أمن سكان الخليل بالدرجة الأولى و احتلت إشكالية المستوطنات و المستوطنين و الاحتلال المرتبة الثانية ، و بهذا جاء الاتفاق منسجماً تماماً و الهدف (الإسرائيلي) الذي يضع في أولوياته بقاء المستوطنين في قلب مدينة الخليل و تحقيق أمنهم ، ذلك بأن استخدام المراقبين الدوليين ، شأنهم هنا مثل شأنهم في كلّ الحالات التي استخدموا فيها ، ينحصر دائماً و أبداً ، و في أحسن الحالات ، في تكريس الأمر الواقع ، و يعني تكريس الأمر الواقع في الخليل ، استمرار بقاء المستوطنين و حمايتهم تحت حجة حماية الفلسطينيين من أمثال جولدشتاين .

الإشكالية الخطيرة في هذه المعالجة تكمن في قلب الأمور رأساً على عقب فبدلاً من أن يحصر الأمر كله بوجود المستوطنات و المستوطنين و بضرورة دحر الاحتلال يتحول إلى معالجة بعض منتجات الصراع الذي يخوضه الفلسطينيون مثل المعتقلين و الأسرى أو الاعتداءات التي يمارسها المستوطنون ، و بهذا يبقى الأصل و تغرق المعالجة بالفروع ، و قد أثبتت كلّ التجارب أن معالجة الفرع دون الأصل بروزاً في هذه المجال لأن الإشكالية في جوهرها تتجسد في كفاح الشعب الفلسطيني و جهاده لاقتلاع الاستيطان و جعل حياة المستوطنين غير آمنة ، أما أمن الفلسطينيين فلا يكون مطلوباً في ظلّ بقاء الاحتلال و المستوطنات و المستوطنين و هذا لا يحتاج إلى مراقبين دوليين .

و بهذا يكون الاتفاق حول المجيء بمراقبين دوليين إلى الخليل هو في مصلحة أمن مستوطني مدينة الخليل و بقائهم أكثر ألف مرة من أن يكون في مصلحة أهل الخليل و أمنهم ، و بالمناسبة من قال إن هؤلاء المراقبين يستطيعون أن يمتنعوا عدوان المستوطنين إذا ما قرّروا تكرار ما فعله جولدشتاين ، هذا إن لم نجد من بينهم من سيتواطأ و أمثال مرتكب مجزرة الخليل ، أما التواطؤ و الجيش (الإسرائيلي) من قبل قوات المراقبين فحدث عنه و لا حرج لا محالة .

10- ضرورة التضامن العربي

لا ريب في أن احتلال العراق للكويت وجّه ضربة قنلة للتضامن العربيّ وقد رفع هو قبل غيره ، مقابل ذلك ثمناً غالياً ، و غالياً جداً ، و ما زال .

اتخذت الولايات المتحدة من ذلك الاحتلال ذريعة لشنّ هجوم شامل على الأمة العربية و الإسلامية ، مبتدئة بالحرب ضد العراق و استمرار الحصار عليه ، و تجريده من قدراته العسكرية فوق التقليدية و فرض حالة من العجز و الوهن المقيمين عليه .

ثمّ تواصل الهجوم ليفتح جبهة لوكربي على ليبيا ، فيضعها تحت الحصار و الاختناق ، ثمّ لدفع بالقوات الأمريكية لاحتلال الصومال ، و يبدأ بالتهئية لمحاصرة السودان و عزله و التدخل العسكري فيه إن أمكن ، و قد مورس كلّ هذا ضمن هجوم أشدّ تركيزاً استهدف القضية الفلسطينية و الصراع العربي - (الإسرائيلي) من أجل فرض حلول أقرب ما تكون إليه الشروط (الإسرائيلية) .

هذا و لم تسلم دولة عربية واحدة من ذلك الهجوم الشامل حتى لو لم يأخذ شكل الحصار و شنّ الحملات المعادية ، و يكفي أن نلاحظ ما جرى لأرصدة دول الخليج و لثرواته و نفطه و للوضع السياسي العام فيه بما في ذلك تدهور العلاقات فيما بين دوله حتى نرى أن الخليج كله استهدف في ذلك الهجوم و ليس العراق وحده .

و يجب ألا يُرى ما يجري من تدهور للأوضاع الداخلية في عدد من الدول العربية بعيداً عن هذا الهجوم الذي راح يسهم بشكل أو بآخر في تخريب تلك الأوضاع . لأن المطلوب أن يكون الجسم العربيّ مريضاً و ضعيفاً حتى لو وضع نفسه ضمن إطار السياسة الأمريكية في المنطقة و دفع باتجاهها و لم يقف ضدها . على أن المسؤولية في كلّ ما جرى و يجري لا يمكن أن ترمى بكاملها على مشجب السياسات الأمريكية و إن كان من غير الحصافة ألا توضع المسؤولية الأولى على فعل تلك السياسات بسبب تقل نفوذها في بعض الأنظمة ، و من ثمّ لا بد من أن يوزّع ما تبقى من مسؤولية على عاتق أولئك الذين ما زالوا يرفضون تصفية الأجواء العربية و يحولون دون عقد قمة عربية .

إذ ظنّ البعض أنه في غنى عن التضامن العربي لو بدّه الأدنى فقد أثبتت تجربة السنتين الماضيتين أنه مثل غيره سيكون مع انعدام ذلك التضامن ، لقمة سائغة و غنيمة سهلة ، فالأمة كلها في خطر .

فالحاجة إلى التضامن العربي تمثل مصلحة عليا لكلّ الدول العربية بلا استثناء ، و لا تقتصر على إنقاذ العراق و ليبيا من الحصار الدولي ، و منع امتداده إلى السودان ، و ضرورة نصره الصومال ، بل إنقاذ المستقبل العربي كله من الاتفاقات المنفردة مع العدو الصهيوني .

11- و يسألونك عن البديل

قل : ما هو بديلكم إذا فشلت التسوية ؟ ..

الذين يدافعون عن ضرورة أو صحة المشاركة في التسوية التي تعدّها أمريكا للقضية الفلسطينية و الصراع العربي - (الإسرائيلي) لا يخفون قلقهم و عدم رضاهم . و يصل الأمر بالبعض إلى القول إن العرب و الفلسطينيين مغلوبون على أمرهم فإن لم يكن هناك ما يمكن استرجاعه من الأرض فعلى الأقل لا يفقد ما باليد حتى الآن .

فأمريكا بعد حرب الخليج كثرت عن أنيابها و أشعرت أولي الأمر من العرب و المسلمين إن من سأل السلامة فليس في ركاب التسوية المذكورة ، ثمّ ربما كان هنالك ما قد يعطى من أرض الجولان و الضفة و القطاع مقابل ما سيؤخذ من اعتراف بالدولة الصهيونية التي اغتصبت فلسطين ، و ما سيُعطاها من حصص في المياه و النفط و المساعدات و التجارة و التطبيع ، و ما سيؤمّن لها من تفوّق دائم على مجموع الدول العربية عسكرياً ، و الأهم مقابل تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية في مرحلتها الجديدة بعد انتهاء الحرب الباردة ، و بعد حرب الخليج ، و هي استراتيجية بدأت خطوطها الأولى بعد التمكن من

العراق تحطيماً و تدميراً ، و بعدما نزح سلاحه المتطور و ما حلّ بأرضه من تقسيم واقعي و ما صدر من قرارات مجحفة فرضت عليه حالة التبعية لعشرات السنين ، و قد صاحب تلك الخطوات السيطرة على الخليج عسكرياً و سياسياً و اقتصادياً أحكاماً لم يسبق لها مثيل من قبل ، و قد وصل الأمر إلى السعي أمريكياً لمنع من العودة إلى أمته العربية و الإسلامية .

بكلمة ، إن القيادة التي خطت لحرب الخليج ، و نفذت تلك الحرب ، و راحت تعيد صياغة الوضع في العراق و المنطقة هناك ، هي القيادة نفسها التي خطت لمؤتمر مدريد ، و راحت تعدّ لتسوية القضية الفلسطينية و الصراع العربي - (الإسرائيلي) . هذه القيادة لا يمكن أن تحمل في جعبتها هنا غير ما حملته في جعبتها هناك . و ما تريد أن تفعله هنا ، إن استطاعت ، يدخل دخولا عضوياً متماسكاً في إطار ما فعلته هناك . إنها "عاصفة صحراء" سياسية . و هذا من بديهيات الأمور و لا جدال .

من هنا فإن مناقشة موضوع التسوية الأمريكية المقترحة أو التي أطلق لها العنان ، يجب ألا تنحصر في مناقشة الترتيبات التي ستعالج من خلالها إشكالية الاحتلال للضفة و القطاع و الجولان أو الحكم الذاتي ، و إنما يجب أن تناقش السياسات الأمريكية بمجملها التي يراد تنفيذها في المنطقة من الخليج إلى المحيط ، إن لم يكن من طنجة إلى جاكارتا . لأن حصر الموضوع ضمن إطار تلك الترتيبات بالرغم من أهمية ذلك بحدّ ذاته ، و بالرغم من خطورته ، و بالرغم ما يحمله من تنازلات ، يخطئ في تحديد مستوى خطورة الوضع ، فالروية الأمثل هي التي يجب أن يركّز عليها في النقاش ، لأنها تعني مستقبل الأمة . فلو صحت الفرضية القائلة إن ما يدبر الآن يرمي إلى إرساء وقائع ، محدّدة مادية و معنوية ، سياسية و اقتصادية و عسكرية ، قانونية و دولية ، لن تترك مجالاً أبداً لنهوض الأمة و استرداد عافيتها و ستجعل المسار إلى تدهور و ضعف و انحطاط أكثر فأكثر و هو أمر لا يسمح ، في مستقبل قريب ، أو حتى بعيد ، باسترداد حقوق فقدت ، أو المحافظة على ما باليد من حقوق أو إمكانيات و قدرات .

هذه الحجة الأساسية التي تحتاج إلى مناقشة من قبل الذين يقولون بالمضي ضمن التصوّر الأمريكي للتسوية ، فإذا كان بعض هؤلاء يرفض الحديث عن الحقوق و الثوابت أو المبادئ الأساسية التي ترفض الإقرار بشرعية الكيان الصهيوني على أرض فلسطين تحت دعوى النظرة الواقعية ، و السياسية العملية أو المرحلية ، أو الخوف من ضياع المزيد ، إلا أن على أولئك البعض عدم إغفال مناقشة الحجة المذكورة ، و ذلك بسبب أهميتها العملية و الواقعية . فما معنى السياسة الواقعية (و حتى البراغماتية) إن لم تكن المحافظة على مكاسب الراهن و تأمين دخول أقوى إلى المستقبل . فإذا كان ما نحن بصددّه يزيد من تدهور الأوضاع ، و يزيد من ضعف الأمة ، و يولد وقائع مادية و معنوية تسدّ طريق التقدم مستقبلاً ، بل تجعل المسار إلى مزيد من التفسّخ و الانحلال و الانحطاط ، فهل يحقّ لمن يفكرون في السياسة بحسابات الواقعية و البراغماتية و موازين القوى أن يغفلوا مناقشة هذا الأمر ؟؟

و لكن ما إن تصل الأمور إلى هذا المستوى من النقاش حتى يسألونك و ما البديل ؟ و يريدونه فوراً يوقف الاستيطان و ينهي الاحتلال و يقيم الدولة الفلسطينية .

و لهذا فآية إجابة عن بديل يتضمّن إعداداً و نضالاً لتغيير موازين القوى ، فإنه لا يقبل بديلاً .

و لكي نجنب الحوار الدخول في طريق مسدود . لنردّ أولاً و قبل كلّ شيء بسؤال مقابل : و ما بديلكم لو فشلت مسيرة تسوية مدريد ؟ و إنه لسؤال لا يراى منه الإخراج ، أو ردّ الصاع صاعاً مماثلاً ، و إنما يراد منه أن يتفق الجميع على أن ثمة بدائل غير بديل مشروع التسوية الأمريكية الراهنة ، لأن من غير المعقول ألا يكون ثمة أكثر من بديل أمام رجل الحكم و السياسة مهما كانت الظروف صعبة و معقّدة ، و إلا يكون قد وضع نفسه تحت رحمة بديل واحد . فإذا فشل يكون كلّ شيء قد انتهى و لم يبقَ عنده ما يعطيه ؟ فمن حيث المبدأ ، لا يمكن و لا يجوز أن يُقال إنه لا بديل غير بديل واحد ، ليس من مصلحة المفاوض و لا من الحكمة أن يذهب إلى ذلك المسار و هو يعلن أن لا بديل غير ذلك البديل ، لأن هذا يضعفه و يتركه تحت رحمة أعدائه .

فالرأي هنا يفرض ألا يكون الهمّ هو إقامة حجة على المعارضة الداخلية بقدر ما يجب أن يركّز الهمّ كله على مواجهة العدو ، و هذا يقتضي أن يدرك العدو الصهيوني ، و تدرّكه أمريكا ، و يدركه العالم ، أن أمام العرب و المسلمين بدائل أخرى ، و ربما كانت أجدى في المدى البعيد ، و أكثر تكلفة لهم ، و إن كانت أصعب و أطول و أعقد و أكثر تكلفة لنا .

فإن صحّ هذا المنطق يجب أن ننتهي من السؤال و ما البديل ؟ و من ثمّ تقدّم الحجة على أسس أخرى ، فباب البدائل لا ينبغي له أن يغلق حتى بالنسبة إلى من يريدون الذهاب إلى ذلك الطريق ، و هو في كلّ الأحوال لن يغلق أبداً و ما ينبغي للأمة أن تفقد قدرتها على توليد البدائل تحت كلّ الظروف . بل إن البدائل موجودة و على أكثر من صعيد .

يمكن أن ندلل هنا على عدم الجدية في البحث عن بديل من خلال مثل سريع أولي . و هو تحقيق شرط التضامن العربي ، إذ كيف تقبل جماهير الأمة من بعض قيادات الدول العربية التي تمتنع عن تحقيق تضامن عربي ، و لا تسعى إلى ذلك ، و هي قادرة أن تواجه الأمة بالحجة القائلة نحن لا نملك من أمرنا شيئاً غير القبول بما يطرح علينا من بديل . أي يصنعون التمزق و أسباب الضعف ، ثم يقولون لا نملك غير بديل واحد بسبب هذا التمزق و ذلك الضعف .

إن التأمل بهذا المثل وحده يؤكد أن أبواب البدائل غير موصدة ، إذ كيف لا يكون من العملي أن ترتفع أصوات العلماء و المتقنين و القيادات الشعبية و معها أصوات بعض قيادات الدول العربية لتكافح من أجل التضامن العربي و الإسلامي و تفرض العزلة و العار على كل من يرفض ذلك من قادة الدول العربية و الإسلامية . فإذا كانت أمريكا تمنع التضامن العربي و الإسلامي فالبديل ليس القبول بهذا بل برفضه و كسره و فرضه ، فيصبح هذا التضامن قضية نضال و جهاد و كفاح . قضية تنزل إلى الشارع و تطرح في كل المحافل . و لا تقبل الفرقة عن ذلك بديلاً . و هذا طريق ممكن التحقيق و إن كان لا يشكل حلاً و لكنه يشكل شرطاً لخيارات بديلة أخرى غير البديل الذي تفرضه أمريكا على المنطقة فرضاً ، خيارات تحافظ على المبادئ و الثوابت و الحقوق ، و هو بديل يجب أن ينقذ العراق و ينقذ الخليج و يمنع سوء المصير الذي تعدّه أمريكا لقضية فلسطين و الصراع العربي - (الإسرائيلي) ، بل لأوضاع الأمة كلها .

الفصل الرابع

في حسن ترتيب الأولويات و المحافظة على الهدف

- تحديد الأولويات و المحافظة على الهدف
- التمسك بالثوابت و تعزيز الانتفاضة بالوحدة و الجماهير
- الأخطار العملية الثلاثة
- لا للافتتال و الفتنة
- كلمة إلى الشعب الفلسطيني
- الحكم الذاتي و ترتيب الأولويات
- حول معالجة الحكم الذاتي و الشرطة ، و ترتيب الأولويات
- اتفاق القاهرة في التطبيق

تحديد الأولويات و المحافظة على الهدف

1- التمسك بالثوابت و تعزيز الانتفاضة بالوحدة و الجماهير (1)

[نشرت في "فلسطين المسلمة" في آذار (مارس) 1992]

ما زالت الساحة الفلسطينية بحاجة إلى امتلاك الوعي في مواجهة العدو ، فعلى الرغم من التجربة الطويلة التي عاشتها فصائل العمل الفلسطيني إلا أنها لم تخرج بالعبر الكافية من تلك التجربة ، و يمكن للمرء أن يعدد سلسلة من الأخطاء منذ عشرين عاماً و نيف . فعلى سبيل المثال لم يتعلم الكثيرون من قادة العمل الفلسطيني كيف يميزون بين الثوابت و المتغيرات ، أو بعبارة أدق ما فتئوا يتركون أنفسهم على سجيئتها حين تبرز خلافات سياسية و إذا بها تصبح قضية القضايا ، و فوق كل القضايا ، فتطغى على كل ما عداها ، بل و لا يتردد في التضحية بالثوابت في سبيلها ، و هذا ما يسمّى بلغة فن إدارة الصراع ، جعل

التكتيك يطغى على الاستراتيجية ، أو بكلمة أخرى التضحية بالكلي والعام و الدائم من أجل الجزئي و الخاص و العابر .

لو عدنا بالذاكرة لعام 1974 يوم دخلت على الساحة نظرية مرحلة تقسيم التحرير إلى مرحلتين الأولى بإقامة سلطة وطنية على المناطق التي ينسحب منها الاحتلال و تأتي الثانية ، أي تحرير كامل التراب الفلسطيني بعد ذلك ، و لكن لم يمض حين من الدهر حتى انتهى حديث أصحاب نظرية المرحلتين عن المرحلة الثانية لتصبح المرحلة الأولى هي الغاية المنشودة ، بل وصل الأمر حدًا أصبح فيه حديث التحرير الكامل و لو كمرحلة ثانية و مؤجلة لأجل مديد محرماً ، و هنالك من سلم بشرعية اغتصاب كل ما اغتصب من أرض فلسطين قبل عام 1967 .

اليوم تبدأ المرحلة الأولى مقسمة إلى مرحلتين :

الأولى : تبدأ بإقامة حكم ذاتي ، و لو ضمن المواصفات الأمريكية - الصهيونية ..

والثانية : تترك للمفاوضات التي تبدأ مع العام الثالث بعد إقامة الإدارة الذاتية (2) [جاء اتفاق أوسلو ليقسم الوصول إلى الحكم الذاتي نفسه إلى مرحلتين "غزة و أريحا أولاً" تفصل بينهما فترة من ثلاث إلى خمس سنوات ، و تتوقف كل خطوة تالية كبرت أو صغرت على المفاوضات الثنائية ، و لعل هذه ستقسم إلى مرحلتين أو مراحل ، أي في كل مرة يصبح ما اعتبر مرحلة الحد الأدنى إلى مرحلة أعلى و هكذا ..]

و لم يعد من المسلم به أن تكون النهاية دولة فلسطينية مستقلة ، و إنما حالة يتفق عليها من خلال المفاوضات ، و هذا يعني أن بصمات القيادة (الإسرائيلية) و الإدارة الأمريكية ستكون الأبرز في تحديد ملامح تلك الحالة و هو أمر لا يحتاج إلى نقاش طويل ما دام الاتفاق مرهوناً بموافقة هذين الطرفين ، و لا سيما (الإسرائيلي) .

و بهذا تكون الخطوات التكتيكية في معالجة إدارة الصراع قد أكلت الاستراتيجية الأولى تحت دعوى المرحلتين ، ثم أكلت الاستراتيجية الثانية ، استراتيجية إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية و القطاع ، و ها هي ذي مفاوضات واشنطن و موسكو في طريقها لتأكل ما تبقى من ثوابت و وضعتها قرارات المجلس الوطني العشرين لتكتيك القبول بالمشروع الأمريكي للتسوية الذي انطلق من مؤتمر مدريد (1) [و هذا ما فعله اتفاق أوسلو ، ثم لقي الأخير المصير نفسه من خلال اتفاق باريس ، و القاهرة .] ، أما من ناحية أخرى فقد راحت الساحة تضرب ثوابت من طراز آخر و هي تختلف في المواقف عن تلك القضايا المتعلقة بالخط السياسي و برامج العمل المرحلي وصولاً إلى مؤتمر مدريد ، و قد وصل الأمر في عام 1974 إلى انقسام في الساحة لم تخفف من مخاطره غير الحرب الأهلية التي اندلعت في لبنان ، ثم أصبح الانقسام حاداً منذ ربيع 1983 و لم يلتئم حتى اليوم و كان ذلك حرباً بتعريض الثورة الفلسطينية لأشد الأخطار لولا أن الداخل الفلسطيني في الضفة الغربية و القطاع لم يتأثر به ، و لم يفقد وحدته ، و لولا أن الانقسام في الخارج كان جزئياً و لم يتحول إلى شرط الجسم إلى شطرين متساويين حجماً و أهمية .

على أن هاتين السمتين اللتين رافقتا انقسامات الماضي ، و من ثم سمحتا بالألا يكون الانقسام مدمراً لم تعودا قائمتين مع الانقسام الجديد الذي وقع في الساحة مع مؤتمر مدريد و مفاوضات واشنطن فالانشطار بدأ في الداخل الفلسطيني ، في هذه المرة ، قبل أن يمتد إلى الخارج ، و قد جاء من حيث حجم كل شرط في الداخل متقارباً إلى حد بعيد ، و إذا كان هنالك من تفاوت فطبعته رجاءة يمكن أن تميل في مصلحة هذا الشرط أو ذاك ، وفقاً لانعكاسات عملية التسوية و تقلباتها على الرأي العام الفلسطيني (1) [و هذا ما حدث بعد اتفاق أوسلو الذي كاد أن يكسب الجولة مع الرأي العام ثم سرعان ما فقدها مع اتفاق القاهرة الأول الذي حرم الحكم الذاتي حتى من السيادة على معبر واحد إلى فلسطين ، و ازداد ميلان الرأي العام ضد اتفاق أوسلو مع مجزرة الحرم الإبراهيمي و لكن مع ذلك سيظل الرأي العام في أغلبية رجاءاً بين الاتجاهين تبعاً لتطورات الأحداث .]

و من هنا تصبح معالجة هذه الخلافية العميقة ذات أهمية خاصة بسبب تأثر عدد من الثوابت بها ، فقد تصاعدت إلى فتنة داخلية في الانتفاضة ، كما تؤثر إلى ذلك حالات الطعن في طولكرم و غيرها ، فوجود الانتفاضة يصبح في خطر شديد من حيث أتى ، كما أن التصعيد إلى العداوة و الاقتتال و الفتنة سيزيد من مخاطر المستوطنين على أهلنا في الداخل . و يضعف من قدرات الاستمساك بالأرض و الثبات في وجه الاقتلاع ، أما على مستوى الخارج فسيؤدي إلى إضعاف هيبة الكفاح الفلسطيني ، و يشجع على سياسات الحصار و التضييق و التصفية عربياً و دولياً .

هذا ما يفرض على الوعي الفلسطيني أن يمسك بخط صحيح في معالجة الخلافية حول مشروع التسوية الأمريكية - (الإسرائيلية) و الأهم في معالجة الانتفاضة و استمراريتها .

ينبغي لنا أن نقرّ و نسلّم بادئ ذي بدء - إن من المحال في الظروف الراهنة توحيد الساحة على حدّ أدنى من الموقف السياسي تجاه مشروع التسوية ، فالانقسام في الرأي حول ذلك أمرٌ محتوم ، و لا مفرّ منه ، و لا يستطيع أحدٌ أن يتهّم مخالفي التسوية بأنهم يفعلون ذلك تمشياً و سياسات المحاور العربية كما كان الحال في تجربتي 1974 و 1983 ، فالمعارضة هنا تقف في وجه الرياح العربية و الدولية أكثر مما تقف في وجه القبول الفلسطيني للتسوية ، و لأن هذا القبول دون أن يُعفى من المسؤولية قد وقع تحت ضغط تلك الرياح التي راحت تدفعه إلى مواقع ما كان يريد لها لو كان من خيار ، و لهذا يجب أن تعامل المخالفة للتسوية بدرجة عالية من الاحترام و النظر إليها ، باعتبارها موقفاً شرعياً و مشروعاً و مسوّغاً و له فوائده الجمة ، حتى لو أنكر البعض عليه وجهة نظره الأساسية ، كما يجب أن تعامل الموافقة من قبل المعارضة بدرجة من الرفق و الحكمة بسبب ما حدث من متغيّرات عربية و دولية ، و لكن مع إبقاء الرّفض مبدئياً حاسماً و واضحاً ، و هذا يعني ألا نجعل سقف الخلافة يرفع إلى العداوة و الاقتتال و الفتنة ، و يبقى باب الحوار و الإقناع و الاحتكام إلى قابل الأيام مفتوحاً و مشروعاً .

بيد أن هذه المعالجة لا تعطي جانباً مهماً من إشكالية الوضع بينما يستحق الجانب الأكثر أهمية معالجة خاصة به أي الجانب المتعلّق بالانتفاضة و البقاء في الأرض و مواجهة قوات الاحتلال و المستوطنين ، فضلاً عن الجانب المتعلّق بصون هبة الكفاح الفلسطيني عربياً و دولياً في وجه سياسات التعتيم و الحصار و التضييق و التصفية .

إذا كان الانقسام حول الموقف من التسوية الأمريكية - (الإسرائيلية) محتوماً ، و لا رآب لصدعه بالاتفاق على موقف واحد ، و إذا كان التعايش مع هذا الانقسام أمراً لا مفرّ منه تحت سقف لا يصل العداوة و الاقتتال و الفتنة ، فإن هنالك على الرغم من ذلك ما يمكن الاتفاق حوله و عليه ، و هو الانتفاضة و تعزيز البقاء في الأرض ، و مواجهة قوات المستوطنين و الاحتلال ، فضلاً عن منع عمليات التضييق و الحصار و التصفية عربياً و دولياً ، و هذه جميعاً يمكن ، بل يجب ، أن تشكل ثوابت لا يجوز الاختلاف عليها ، بل ينبغي لجبهة واسعة أن تشكل على أساسها تجمع حتى فيما بين المختلفين في موضوع التسوية فإذا لم يرتفع الوعي الفلسطيني إلى مستوى التفريق بين الثابت و المتغير ، أو بين ما هو عام و مشترك و دائم من جهة و بين ما هو خاص و جزئيّ و عابر مهما بلغت خطورته و تهادى في تجاوز الخطوط الحمراء ، من جهة أخرى ، فإنه سيفقد الثابت و لا ينجح في معالجة المتغير ، و هذا مايفرض أن تنفق الساحة الفلسطينية اتفاقاً صادقاً و صارماً على السقف الذي يحدّ الخلافة حول التسوية و على تعاون و تنسيق للمحافظة على الانتفاضة و استمراريتها ، و من ثم توفير مستلزمات ذلك من توجيه نشاطات الانتفاضة ضد الاحتلال فقط ، فلا تزجّ في مسائل الخلافات حول التسوية و إن تحقق هذا فيشكل الحد الأدنى ، بينما المطلوب أن يعمل على تخليص الانتفاضة من سلبات أملت بها و من حولها نتيجة الصراعات الفئوية مثل ظاهرة الملمّين ، و محاولة السيطرة على الشارع بالقوة ، و سوء توزيع الدعم و المساعدات ، و رفع أغصان الزيتون للمستوطنين و جنود الاحتلال ناهيك عن مخاطر الاغتيالات الفردية حتى يحقق المشبهين ، فالانتفاضة نتيجة سلسلة من السياسات الفئوية الضيقة ، طغت عليها حالة المجموعات الصغيرة من رماة الحجارة و المولوتوف بينما ضعفت المشاركة الشعبية الواسعة ضعفاً شديداً ، إلا في القليل القليل من المناسبات و الحالات ، و هو ما يطرح هدفاً جديداً للعمل المشترك في الانتفاضة إلى جانب المحافظة على ظاهرة رماة الحجارة و المولوتوف و العمليات العنيفة المسلحة و غير المسلحة ، و هو السعي لإشراك أوسع للجماهير ، لا سيما من الكهول و الشيوخ و النساء في تظاهراتها و مسيراتهما و اعتصاماتها ، و هو يتطلب أن يخصّص يوم أو يومان في الأسبوع ، و ابتداءً من أيام الجمعة ، لتكون أيام النزول الجماهيري الواسع إلى الشوارع ، و لو لساعتين أو ثلاث ، فيبتعد رماة الحجارة و المولوتوف عن تلك المسيرات لتكون سلمية هادئة بهتاف الله أكبر ، أي المطلوب استعادة الدور الشعبي في التكافل و التضامن و تشييع الجنازات ، أما الأيام الأخرى من الأسبوع فتكون للشباب الشجاع المقدم من رماة الحجارة و المولوتوف و أهل اجتراح البطولات الصدامية من كلّ لون ، فالأرض في الضفة و القطاع يجب أن تميد في وجه المستوطنين و قوات الاحتلال ، و هي لا تميد إلا بنزول الآلاف و عشرات الآلاف من مختلف فئات الشعب إلى الشوارع و لو ليوم أو يومين في الأسبوع ثم يستكمل ذلك فيما تبقى من أيام الأسبوع بالفعل المنظم للشباب المجاهد و المناضل .

و إننا إذا ما فعلنا ذلك ، أي أعدنا للجماهير دورها و مشاركتها لا في التظاهرة و المسيرات فحسب ، و إنما في التكافل و التضامن من أجل البقاء في الأرض ، و تضميد الجراح و توزيع المساعدات ، و مواجهة الصعوبات المعيشية فنكون قد ضمنا المحافظة على الانتفاضة و استمراريتها و أجننا روح الجهاد في الشبيبة و الأجيال الصاعدة ، و أمّا هبة للعمل الفلسطيني الذي كثر التطاول عليه عربياً و دولياً ، و ازداد الاستهتار (الإسرائيلي) به .

و قد أخذ يبرز الآن سبب آخر يدعو لمثل هذه الجبهة لتعزيز الانتفاضة و توسيع جماهيريتها ، ألا و هو الدور الجديد الذي أنيط بالمستوطنين القيام به ، و هو أن يشكلوا جماعات منظمة تتصدى للانتفاضة بالرصاص و الحجارة و إقامة الحواجز من أجل أن يبدو الصراع كأنه صراع "أهلي" داخل الضفة و القطاع ، لتأتي الحلول مساوية بين وجود الشعب الفلسطيني و المستوطنين كما بين اعتداء المستوطنين و جهاد المجموعات الصغيرة من رماة الحجارة و المولوتوف و مجترحي البطولات .

1- الأخطار العملية الثالثة (1)

[فلسطين المسلمة - تشرين الأول (أكتوبر) 1992 م .]

حملت العملية السياسية التي أطلقها بوش - بيكر بعد حرب الخليج ، بذور شرّ للمنطقة ، فقد جاءت حلقة متصلة بحلقات عملية عاصفة الصحراء ، و إذا أريد لها أن توضع في إطار فلا يمكن أن توضع في إطار خارج ما حصل في الخليج و العراق ، و إذا أريد أن تُرى الأبعاد الحقيقية للأهداف التي ترمي إلى تحقيقها فمن غير الممكن أن ترى إلا في منظار الأهداف الأمريكية التي حققت في العراق و الخليج ، و ما زالت تتحقق و ذلك على الرغم من أن ما حدث هناك تم بصورة صاخبة في ظلال الحرب و قرارات مجلس الأمن الظالمة الخاصة بتجريد العراق من أسلحته فوق التقليدية ، و فرض القيود عليه من كل طراز ، بما في ذلك تقسيمه واقفياً و ربما قانونياً دولياً فيما بعد ، كما من غير الممكن أن تُرى خارج إطار الحصار المضروب على ليبيا . و إذا وضعت جانباً سلسلة الانتهاكات للحقوق الفلسطينية و العربية و الإسلامية في فلسطين ، و التي تضمنتها توجهات عملية التسوية منذ البداية ، فإن العملية بحذّ ذاتها راحت تبرز اليوم مجموعة من المخاطر العملية و هي التي يجب أن يركّز عليها قبل أن تستفحل و تزيد من تدهور الأوضاع و ضياع الحقوق .

يلاحظ ، منذ الجولة الأولى التي انطلقت فيها المفاوضات الثنائية في رحاب وزارة الخارجية الأمريكية في واشنطن ، أن ثمة توجهاً (إسرائيلياً) - واحداً من التكتيكات - للاستفراد بحالة ما أو للتوصل لحلّ منفرد مع هذا الطرف أو ذاك كما حاول مفاوضو حكومة شامير مع وفد الأردن منذ الجولة الأولى و هي محاولة كادت أن تولّد أزمة لولا أن تداركها وفد الأردن بإغلاق الباب في وجهها و الإصرار على السير المتوازي للمفاوضات و إبقاء التنسيق الرباعي (السوري - الأردني - اللبناني - الفلسطيني) قاعدة لإدارة العملية التفاوضية .

و جاءت حكومة رابين لتبدأ المناورة نفسها مع مشروع مجلس الإدارة الذاتية الفلسطيني ، بل أعلنت أن مشروعها يرمي إلى مرحلة المفاوضات جبهة بعد جبهة مبتدئاً بالإدارة الذاتية ثم بعد ذلك بجنوب لبنان فالأردن فسوريا ، و هو ما كاد أن يحدث صدعاً جديداً في صفوف المفاوضين العرب و لا سيّما حين لم يغلق الباب في وجهه إغلاقاً واضحاً و حازماً و تاماً ، ثم عاد الوضع للتوازن نسبياً حين تعمّق الخلاف حول مفهوم الحكم الذاتي و صلاحياته و مفهوم مشروع رابين للمجلس الإداري و صلاحياته ، و إذا بالخرق ينتقل هذه المرة إلى جبهة الجولان ، و ذلك من خلال مشروع (إسرائيلي) يرمي إلى الاستعداد للانسحاب الجزئيّ مقابل اتفاقية سلام كامل ، و إذا كان الموقف السوري قد رفض المشروع إلا أن المحاولة (الإسرائيلية) ، و من ورائها المساعي الأمريكية ، ما زالت مستمرة في التركيز على إيجاد حلّ منفرد لموضوع الجولان ، و قد ترجم ذلك بمشروع جديد حملته المفاوضات (الإسرائيلية) يرمي إلى الوصول إلى إعلان مبادئ على الأقل حول الجولان بين سوريا و الكيان (الإسرائيلي) .

هنا أيضاً لم تواجه المحاولة بإغلاق الباب إغلاقاً حازماً و واضحاً و إنما بقي نصف مفتوح و نصف مغلق ، كما حدث مع الحالات السابقة من قبل ، مما أثار المخاوف نفسها التي أثّرت سابقاً من قبل بقية الشركاء ، و هو خوف الوصول إلى اتفاق منفرد لتبقى المفاوضات حول الجبهات الأخرى تدور في مكانها .

الإشكالية هنا تتمثل ، أولاً و قبل كلّ شيء ، باختلال الثقة فيما بين الأطراف العربية إذ تكفي بادرة واحدة يستجيب لها الطرف المعني استجابة أولية ، حتى لو كان الأمر جسّ نبض للطرف الآخر ، أو كانت في بدايتها حتى تشتعل الشكوك اشتعالاً ، و يصبح الوضع قريباً من الأزمة المتفجرة ، أما لماذا انعدام الثقة ؟ فأمرٌ له جذور عميقة في الأرض ، و قد تغدّى من تجارب مريرة في علاقات غير سوية خلال عشرات السنين ، و هو ما يتطلب أن يُعالج بحكمة عالية ، و يوضع خطوط حمراء تلتزم بها الأطراف جميعاً ،

هذا إذا أريد التخفيف من الشرور المستطيرة التي تحملها عملية التسوية ، فمن جهة لا يمكن إلا أن يكون هناك تفاوت ، في التقدّم أو التأخّر في المفاوضات ما دامت ثنائية ، و ما دامت قضية كلّ جبهة تبحث بمعزل عن القضايا الأخرى ، و هذه واحدة من بذور مشروع بوش - بيكر للتسوية ضمن الشروط التي قامت عليها ، أي بذرة السير المتفاوت المنفرد ، و مهما حاول التنسيق الرباعي أن يحافظ على تماسكه سيظلّ واقفاً فوق لغم هذا التفاوت و الحل المنفرد و لا يمنع تجبره غير الموقف (الإسرائيلي) ، إذا أراد التشدّد على كلّ الجبهات تشدّداً متوازياً متساوياً و هو أمرٌ غير مضمون ، و لا سيّما ، في ظلّ حكومة رابين التي قد تجد مخرجاً في التنازل الجزئي على جبهة من أجل تفسيح صفّ المتفاوضين حتى يضعف موقفهم جميعاً ، فوق ما هو عليه من ضعف ، و من ثمّ يستجيب للمزيد من التنازلات هنا و هناك ، فالمطلوب أن يصل الأمر إلى حدّ الشعور بأن الوضع سيتجمّد إذا تحقق اتفاقٌ على جبهة واحدة ، و لا سيّما إن كانت جبهة الجولان أو جبهة الضفة و القطاع فيضار إلى اللهات بالحاق مهما كان الثمن ، أما البديل الآخر فسيكون الدخول في حرب عربية - عربية معلنة ، أو غير معلنة ، مما سيزيد من التمزّق .

الإشكالية هنا بالنسبة إلى الأطراف المعنية تكمن في كيفية المحافظة على خطٍ أحمر يمنع الوصول إلى اتفاق منفرد ، و يجعله مرفوضاً و مداناً تحت كلّ الظروف ، كما تكمن في تطبيق فسحة التفاوت الحتمي في مجرى العملية تحت سقف ذلك الخط الأحمر ما دام من غير الممكن منع الطرف المعني من التأكد مما يمكن أن يستخلصه على جبهته من الطرف (الإسرائيلي) ، و مع ذلك ستظلّ الشكوك و بحق في أكثر الحالات ، قائمة من تجاوز الخط الأحمر ، لأن العلاقات العربية - العربية مريضة حتى النخاع في داخلها ، و هي أسيرة إقليمية خطيرة من حيث الأساس ، و هو ما يجب أن تسلط عليه نيران فكرية و سياسية ، و لا سيّما من خلال التعبئة الشعبية العميقة ، لمحاصرته و فضحه ، أي ضدّ القطرية ضيقة الأفق لكي لا تجعل مصالحها الأنانية الضيقة تتجاوز سقف المصالح العليا المشتركة و لو بحدّها الأدنى و تطوح بها تطويحاً .

هذا هو الخطر العمليّ الأول الذي تحمله عملية التسوية و الذي سيواجهنا في المرحلة القادمة ، أي خطر الحلّ المنفرد و تفسخ الجبهة الرباعية و ما يمكن أن يستتبعه من صراعاتٍ و نتائج مدمرة (1) [لقد تحقق هذا الخطر من خلال "اتفاق أوسلو" الذي قبل بالنسبة إلى الموقف العربي خرقاً فلسطينياً انفرادياً] .

هذا الخطر قد يقود بدوره إلى الخطر العمليّ الثاني الذي أشدّ ذكراً منه ، أي خطر الصهاينة .. فالاتجاه نحو حلّ منفرد على الخصوص ، بل اتجاه مشروع التسوية على الجملة ، لا سيّما عنصر التطبيع فيها ، يحملان في طياتهما خطرَ بروز تيارات تذهب إلى حدّ التحالف و العدو الصهيوني ، و ربط مستقبلها في المرحلة القادمة و هو ما تمهّد له الولايات المتحدة و المساعدات الأوروبية للضفة و القطاع ، فالمطلوب توليد تيارات موثوقة بعيدة عن أصحاب التاريخ النضالي "الإرهابي" ، و لو لبسوا لبوس الاعتدال .

إذا كان هنالك من ذهب إلى التسوية تحت شعارات وقف الاستيطان و إنهاء الاحتلال ، و إنقاذ ما يمكن إنقاذه من الأرض ، أو إيجاد دولة فلسطينية ضمن كونفدرالية مع الأردن و ذات عمق عربي و هو موقف يريد التأكيد على أن العملية بالنسبة إليه ، موجهة ضد مشروع (إسرائيل) الكبرى و ضد السياسة الصهيونية الاحتلالية و التهويدية ، فسيجد نفسه في تناقص و الأهداف الحقيقية للتسوية التي تتطلب الذهاب إلى أبعد من ذلك ، أي عقد صفقة كاملة مع العدو فيما يتعلق بمستقبل المنطقة ، و قد أصبحنا نسمع تمهيداً لمثل هذا التوجّه معيّراً عنه على سبيل المثال بهجوم مركّز على العرب و ما فعلوه بالفلسطينيين ، و بديهيّ أن من يضرب عمقه العربي سيذهب إلى الطريق الآخر بالضرورة ، أو معبراً عنه بمشاريع اقتصادية و تنمية للضفة و القطاع نواتها توجيه المساعدات الاقتصادية الأوروبية نحو بناء قاعدة تكنولوجية و اقتصاد خدمات و وسطاء تجاريين و وكلاء مشاريع كبرى الخ .. كما يدخل ضمن هذا السياق مقالات بعض الصحفيين التي أشارت إلى مشاريع كونفدرالية مع العدو الصهيوني أكانت ثنائية أم ثلاثية أم رباعية و الكونفدرالية أقوى من التحالف بين دولتين ، و أقوى محوّر ، و بديهيّ القول إن كلّ خطة يكون الكيان (الإسرائيلي) جزءاً منها ستكون موجهة ضد الأمة العربية و الإسلامية بالضرورة .

و هذا في الواقع ما تروّج له الدوائر الأمريكية في الأوساط العربية و الفلسطينية لأنه يمثل الهدف الأساسي أصلاً من وراء مشروع بوش - بيكر للتسوية أي إعادة صياغة الوضع العربي ، أو على الأصح الوضع في المنطقة ، لأن كلمة عربيّ يجب أن تلغى ، بما يجعل (إسرائيل) جزءاً لا يتجزأ منه ، أو في الأقلّ تصبح قاعدة لمحور عربيّ ضد الأمة عموماً و هذا ما ترمي إليه المفاوضات الإقليمية (الإسرائيلية) - العربية ، و هو ما يرمي إليه هدف التطبيع مع الدول العربية و ما يجب أن يفهم من عبارة "بناء الثقة" ، لا سيّما بين الحكم الذاتي الفلسطيني و الكيان (الإسرائيلي) خلال المرحلة الانتقالية و هو شرط المفاوضات اللاحقة لإيجاد الحلّ النهائي ، فمعنى التطبيع و معنى بناء الثقة و هو مزجّ اللون

الصهيوني باللون الفلسطيني أو بلون هذا القطر العربي أو ذلك ، و هو مزجٌ يقود إلى الصَّهْيَنة حتماً ، لا الصَّهْيَنة السياسية فحسب ، و إنما أيضاً الصَّهْيَنة الاقتصادية و الثقافية و الحضارية .. و هذه لا يمكن أن تمزج مع أهداف الأمة و هويتها و مصالحها بل هي نقيضها ، أي سيكون مزيجاً موجّهاً بالحنتم ضد الأمة العربية و الإسلامية ، و لا يمكن أن تكون (الإسرائيلية) سياسة و اقتصاداً و ثقافة و حضارة غير ذلك ، و إلا فقدت طبيعتها و وجودها و من ثمّ لا بد من أن تنشأ معركة ضاربة في المرحلة القادمة تقف فيها الأمة العربية و الإسلامية بمجموعها ضدّ تيار الصَّهْيَنة الذي لا بدّ من أن يخرُج إلى النور مستقبلاً تحت الرعاية الأمريكية و التشجيع الرسمي الأوروبي و نتاجاً للتطبيع و بناء الثقة المتبادلة له و موازين القوى الجديدة .

أما رجال هذا التيار فسيرمون وراءهم المنظّمات أو القيادات الفلسطينية و العربية التي ذهبت للتسوية تحت سقفٍ من الثوابت الفلسطينية و العربية و لهذا لن يكون غريباً أبداً أن نرى الضرر في مستقبل قريب لا يقوم على أساس من مع التسوية و من ضدها ، و إنا على أساس من مع الصَّهْيَنة و من ضدها ، و من هنا أصبح من الضروري أن تستبِق الأحداث بإقامة السدود السياسية و الاقتصادية و الثقافية فلسطينياً و عربياً و إسلامياً ضدّ تيار الصَّهْيَنة الذي سيكون له امتدادات في الديار العربية و الإسلامية و الفلسطينية .

أما الخطر العملي الثالث و الذي قد يجد الطريق مهّداً أمامه في ظروف الحلّ المنفرد كما في ظروف بروز توجّهات الصَّهْيَنة فهو خطر الاقتتال الداخلي على المستوى الفلسطيني أولاً ، كما على المستوى العربي ثانياً ، لأنّ الاقتتال على الساحة الفلسطينية سيدمرّ القوى الحيّة في المنظّمات و الفصائل على الساحة الفلسطينية سياسياً و ستقوم دعوات التخلّص من التنظيمات و قياداتها من حيث أنت ما دامت قد أغرقت البلاد في الدم و العداوات و الأحقاد ، و هو ما سيضعف القدرة على الصمود في الجسم الفلسطيني كله في المرحلة القادمة ، و هي المرحلة التي ستحتاج إلى القوة الروحية و المعنوية و الجسدية لهذا الجسم أكثر من أية مرحلة سابقة ، فالتحدّي إذا ما تمّ الاتفاق على التسوية و لو بمراحلها الأولى ، سيكون أعظم من التحدي في مرحلة الصدام المسلح ضدّ العدو لأننا هنا سنواجه القوة العسكرية (الإسرائيلية) بكلّ أهميّتها العسكرية و لكن مع نزاع السلاح من أيدينا و مطالبتها بالتسليم للتطبيع و بناء الثقة و التخلّي عما بقي من ثوابت ، و القبول بالمنظور الأمريكي - الصهيوني ، في إعادة ترتيب أوضاع المنطقة ، أي سنجد أنفسنا أمام تحدّي الصَّهْيَنة في ظروفٍ صعبةٍ و شديدة التعقيد و من ثمّ تحتاج إلى قوة روحية و معنوية و جسميّة هائلة للوقوف في وجهها و منع الانجراف مع سيولها ، و ستكون هذه المهمة من مسؤوليّة الكثيرين ممن قبلوا الدخول في عملية التسوية و ليست من مسؤوليّة الذين رفضوها فقط .. أي ستكون من مسؤوليّة أغلبية فتح كما من مسؤوليّة حماس و من مسؤوليّة مختلف الفصائل الوطنية و العروبيّة كما من مسؤوليّة الفصائل الإسلامية الأخرى . و لهذا فإن كلّ اقتتال في الساحة الفلسطينية سيفقد الجسم مناعته الداخلية و قواه الحيوية المضادة لجراثيم الصهيونية ، و من ثمّ يجب أن يعبأ ضدّ الاقتتال تعبئة صارمة لا تسمح أن تنساب قطرة ماء من شقوقها .

هذه الأخطار العمليّة الثلاثة التي تشكّل تحديّات المرحلة القريبة القادمة تحتاج إلى رؤية مسبقة و إلى تهيئة مسبقة ، و مبادرات استباقية .

و لعلّ دعوة للقوى الإسلامية على الساحة الفلسطينية أصبحت ضرورة لتتلاقى من أجل تقدير موحد للمواقف ، و من ثمّ من أجل الدخول في حوار مشترك مع م.ت.ف. و خصوصاً مع فتح ، لتنظيم العلاقات الداخلية الفلسطينية - الفلسطينية بما يمنع الاقتتال و تدهور الأوضاع ، و يفسح مجالاً للتعدّد و حرّيّة الرأي و حقّ الاختلاف ، و يتعاون على دعم الانتفاضة و استمراريتها في الوقت الراهن ، و ربّما كان تمهيداً كذلك لمواجهة اتجاهات الصَّهْيَنة في قابل الأيام .

2- لا للاقتتال و الفتنة (1)

[فلسطين المسلمة" - آب (أغسطس) 1992 م.]

دخل الصراع في قطاع غزة بين فتح و حماس في الفتنة ، و راحت جهات كثيرة دولية و عربية و فلسطينية تصبّ الزيت على النار أو تتفخ النار فيها لتزيدها تأججاً و أواراً ، و طغت الأصوات التي كانت تطالب دائماً باللجوء إلى العنف و القتل و الاغتيالات في معالجة المدّ الإسلامي في الأرض المحتلة .

و قد راحت تتباهى و تزدهي في بياناتها لأن الأحداث الأخيرة أثبتت "صحة" رأيها ، فهي صاحبة السبق في الدعوة إلى العنف . فالخلافات مع الإسلاميين ، من وجهة نظرها ، يجب أن تحسم بالحديد و النار في الأقطار العربية كلها ، بما في ذلك الأرض المحتلة ، و لو تحت الاحتلال .

و لعلّ من نافل القول الإشارة إلى أن هذا التيار يستمد امتداده من تيار في مواقع السلطة ، و له الكلمة العليا في أغلب الأنظمة ، فهو في الاتجاه نفسه مع الحملات الشعواء التي تشنّ عالمياً ضد الخطر الأصولي الإسلامي ، و يجدر أن يذكرنا هذا بحملات دولية و عربية مشابهة شنت من قبل ضد خطر الحركة التحررية العربية في الخمسينات و الستينات ، أو ضد الخطر الفلسطيني المقاوم بالحرب الشعبية و الذي مثّله فتح و فصائل م.ت.ف في النصف الثاني من الستينات .

بكلمة ، كانت هنالك قوى عربية و دولية تقف في وجه كلّ محاولة نهضوية و تسعى لتمزيق الصف الداخلي ، و قد أخذت تجعل أسباب الخلاف حتى لو كانت هامشية ، مدخلاً لإشعال الفتنة و إحداث الصدع و الانشقاق ، و قد شكّلت هذه الظاهرة المتكررة منذ مائتي عام ، أخطر عوامل الضعف في الداخل العربي إذ ساعدت القوى الاستعمارية الخارجية بصورة مقصودة أو غير مقصودة على إجهاض كلّ محاولة نهوض . و يمكن أن نلاحظ هنا ثلاث إشكاليات :

الأولى : إشكالية التخبّط في تنظيم الأولويات ، و تغليب الأهواء و المصالح الفئوية الضيقة إذ ما أكثر الأسباب التي يمكن أن يسوقها المرء للنش ضد أقرب الناس إليه بل حتى ضد نفسه و ما هي عليه من حال (التنمّر مثلاً) ، و إذا جئنا إلى الميدان السياسي و الفكري فالأسباب الداعية للخلاف كثيرة و كثيرة جداً ، كما أن الدوافع الأنانية و الفئوية الضيقة قوية و قوية جداً ، الأمر الذي يفتح الباب على مصراعيه للمعارك الجانبية ، و يطلّ في حسن تنظيم الأولويات . و هذا ما يسمح بأن يعلو صوت الفتنة على صوت الوحدة أو الجبهة ، أو التعاون ، أو التضامن ، لأن هذا الصوت الأخير يستند في الجوهر إلى سببين بسيطين بديهيين و لعلهما سبب واحد ، و هما ضرورة تغليب الصراع ضد العدو الخارجي على الصراع الداخلي ، و ضرورة تنظيم كلّ خلافة داخلية ضمن إطار إعطاء الأولوية لمقاتلة العدو أو ضمن توفير المناخ الأفضل من أجل الانتصار على العدو ، هذان السببان ثقيلان في الميزان إذا ما أثّرت الأسباب التي تدفع للاختلاف و العداوة و الإضراب .

ثم تأتي الإشكالية الثانية بعد أن تندلع الفتنة و هي اختلاط الحابل بالنابل في تحديد المسؤولية ، فالبادئ بالفتنة و الظالم فيها سرعان ما يختبئ في تفاصيل الأحداث الجزئية و الاقتتال الفرعيّ ما دام الطرف الآخر مضطراً للردّ حتى لو تجنّب ذلك مرة تلو المرة ، و ما دامت رغبة الناس هي في وقف الفتنة و إنقاذ الموقف مما يجعلهم يعضّون الطرف عن كثير .

إن هذه السمة الثانية للفتنة ، و هي اختلاط الأوراق بعد اندلاعها تؤدي إلى خطر وضع القتل و المقتول ، و الظالم و المظلوم ، و المعتدي و المعتدى عليه ، في سلة واحدة ، هذا إن لم يصبح المظلوم المقتول المعتدى عليه في قصص الاتهام ، و الظالم القاتل المعتدي في منصة القضاء أو الادعاء العام ، كما حدث في كثير من الحالات في بلادنا العربية و الإسلامية . و من هنا كان الدخول في التفاصيل الجزئية و متابعة كلّ فعل و ردّ فعل على جبهة متداخلة لا يقودان إلى تحديد المسؤولية ، و لا إلى وأد الفتنة ، و لهذا فإن الطريق الأسلم هو أن يقرّ موقف كلّ طرف في سياساته و مراميه و قبل ذلك في ممارساته للفتنة الداخلية من أجل أن يحدّد اتجاه البوصلة في تحديد المسؤولية و البحث في التفاصيل و تداعياتها .

لو عدنا إلى الوراء منذ سنة في الأقل ، لنذكرنا أن الكثيرين توقعوا تحول الصراع بين فتح و حماس إلى اقتتال و فتنة و حذروا منه تحذيراً شديداً ، و قد كان لذلك التوقع مرتكزات تقوم على نوع التعبئة التي كانت تقوم بها بعض الأطراف ، علناً ضد الإسلاميين عموماً ، و حماس خصوصاً ، و كان أقلها التهمة "بالعمالة للشين بيت (الشرطة السرية "الإسرائيلية") أو خدمة أغراض العدو ، موضوعياً و عملياً ، و إن لم يكن عن قصد ، "طبعاً هذه التعبئة لم تكن تمثّل وجهة نظر فتح أو م.ت.ف. رسمياً" و لكنها مع ذلك كانت تتعالى من داخلهما و يدافع عنها و تكتب بيانات و أنه لمن المنطقي أنك حين تتهم خصمك السياسي بالعمالة للعدو ، أو خدمته ، فقد هدرت دمه ، و سرت في طريق الاقتتال .

كما أن بعض التصريحات و البيانات التي صدرت عن أطراف معارضة للتسوية ، بما فيهم بعض الإسلاميين ، ذهب بعيداً في اتهام المنخرطين في التسوية وصولاً إلى تهمة الخيانة ، مما شكّل بدوره دعوة إلى تصعيد الخلاف حتى العداوة و الاقتتال و لم يتردّد الاتجاه الأول في النقاط حباته و وضعها في طاحونة الفتنة . و لهذا فإن للفتنة الحالية جذوراً و تمهيداً ، و لا يمكن اعتبارها من فعل لعدو أو نتاج صدفة ، أو تطوراً لحادثٍ فرعيّ محلي .

أما الإشكالية الثالثة فنتجت عن التركيز المتزايد على معارك النفوذ و الشعبية في المؤسسات و النقابات مما عمق الصراع ، و سمح بتوقع الانتقال إلى ميدان الاقتتال و الفتنة ، فقد اتخذ من نتائج كل معركة انتخابية حتى لو كانت في موقع هامشي معبراً لإثارة الطرف الآخر و استفزازه .

لو توقفنا أمام هذه العوامل فسنجد أن الخلافية بين الإسلاميين و غير الإسلاميين من وطنيين أو عربيين أو علمانيين ، و حتى فيما بين الإسلاميين أنفسهم ، أمرٌ موضوعي و طبيعي ، و له أسباب تتعدى ما ذكر ، و لكن المشكلة ليست هنا ، و إنما تكمن في كيفية المعالجة و يشكل هذا بدوره مصدراً لخلافات أشد ، فالذين يرون الحل يمر من خلال التصفيات و الاقتتال و الحديد و النار ، أو من خلال الصراع السياسي و الأيديولوجي العدائي الذي يذهب إلى أبعد مدى في اتهام الآخر ، يجدون أنفسهم في الفتنة غارقين ، أما الذين يغلبون الصراع ضد العدو الصهيوني و يسعون ، و لو إلى حد أدنى من التفاهم و التعاون ، و يبقون الخلاف في حدود الحوار العقلاني الراشد ، و يقولون في نهاية المطاف أن يحتكم إلى صناديق الاقتراع للكشف عن أي الطرفين يحظى على تأييد الشعب ، فأولئك يضعون البلاد و أنفسهم في طريق السداد و الانتصار ، و لو تغلب هذا الاتجاه الأول لما وصلت الأمور إلى ما وصلت إليه في قطاع غزة ، و لتجنبنا الكثير من المخاسر السياسية و المعنوية و المادية و لتركنا عدونا يموت بغیظه ، و لم نتركه ينظر إلى اقتتالنا شامتاً محبوراً ! و لهذا فالمعالجة الصحيحة ما زالت ممكنة ، بل واجبة و لكن عليها أن تكون حازمة و واضحة في مواجهة النافخين في أبواق الفتنة بقدر حزمها في الدعوة إلى وقف الاقتتال و إجراء كل المصالحات اللازمة و توحيد كل الحجارة و كل البنادق و كل الجهود ضد العدو .

أما الدخول في التفاصيل الجزئية بعد اندلاع الفتنة و اعتبار هذا الحادث أو ذلك مسؤولاً أولاً في اندلاعها و ليس نتيجة لسياسات سابقة ، فلا يساعد على كشف الحقيقة و إنقاذ الموقف من الدهاليز المظلمة التي تقود إليها التقارير الميدانية و هي تقارير متضاربة دائماً ، و تحتاج إلى الكثير الكثير من التدقيق و التحقيق .

و لهذا من المهم أولاً أن يدعى إلى وقف الاقتتال فوراً ، و نهائياً و توقف الفتنة فوراً ، و ثانياً لتعد العقول إلى رشدّها ، ثم تعلن المواقف المبدئية و الأساسية و لا يكون ثمة موقف باطني تعبئة داخلية ضد الآخر ، و موقف علني للناس بقصد إظهار حسن النيات و التوصل من مسؤولية دفع البلاد إلى الفتنة ، و أن الانتباه إلى هذا الأمر يساعد أعضاء كل تنظيم على امتلاك دليل لكشف الحقيقة ، فيدرك أن الأمر مدغول و مدخول حين يسمع في الداخل تعبئة عدائية تقطر حقداً و تحريضاً على الآخر بينما تصدر البيانات المعلنة التي تدعو إلى الوحدة و التعاون و ترفض الاقتتال .

فما ينبغي للموقف الصحيح أن يتجزأ فيختلف باطنه عن ظاهره ، فإذا ما اختلفت التعبئة الداخلية عن التعبئة المعلنة فذلك دليل على عدم صحة الموقف ، بل على خطورة النهج كله ، و ما نطرحه في المعلن يجب أن نكون قادرين على الدفاع عنه داخليا .

هنا تبرز ظاهرة أخرى تحاول أن تعزو الأحداث إلى أيدي خفية ، و عناصر مدسوسة ، أو حتى إلى قوات العدو السرية ، و هو يجب ألا يصبح ستاراً لإخفاء المسؤولية . فالأيدي الخفية لا مكان لها إلا حين يكون الماء عكراً أصلاً ، و تكون هنالك اتجاهات متفردة في الداخل تتقاطع في سياساتها و تعبئتها و ممارساتها و تلك الأيدي و العناصر و القوات حتى تكون بإمكان هذه الأخيرة أن تعبث عبثها ، أما حين يكون الماء صافياً فما أسهل أن تتكشف و يبين أمرها .

فما من تحقيق كانت قيادة التنظيم المعني به جادة إلا و كشف كل ما هو مدخول خارجاً على الخط و ما من تحقيق ضاع في اللجان و الأدرج إلا كان دليلاً على عدم جدية القيادة في وأد الفتنة ، لهذا فإن كشف الحقيقة أمرٌ ضروري لا للتشهير بالمعتدي لأن التشهير لا يعود ضرورياً إن كان هنالك اتفاق و ميثاق لفتح صفحة جديدة . و إنما للكشف عن المشبوهين إن كانوا موجودين حقيقة (1) [تتطبق هذه القواعد المنهجية أيضاً على كل اقتتال داخل الصف الواحد] . أما النقطة الثالثة التي تحتاج إلى علاج فهي انتهاج سياسات مشتركة لوقف التنافس المغالي في انتخابات المؤسسات و النقابات ، و ذلك إما بالوصول إلى قوائم مشتركة تكون أقرب ما تكون إلى الأحجام الحقيقية لكل فصيل ، و تكون فيه حصة المستقلين من أصدقاء الجميع كبيرة و بارزة ، و أما أن يُعاد إلى وضع سقف للمعارك الانتخابية فلا تتحول نتائجها إلى إثارة أو استفزاز للآخر ، و ألا تحمل فوق ما تحتمل من أبعاد حول النفوذ الشعبي .

فالمؤسسات و النقابات و الجمعيات يجب أن تكون ميداناً للالتقاء فيه بين الجميع ليتعاونوا في خدمة صمود الفئات الاجتماعية و المهنية المعنية و تعزيز أوضاعها المعاشية لخدمة الانتفاضة و مواجهة العدو .

على أن الحلّ الجذري يكمن في نقطتين : الأولى تحديد موقفٍ صحيح من الآخر بعيداً عن الاتهامات التي تجعله عدواً ، و تؤدّي كذلك إلى قطع الخيوط وصولاً إلى الصدام ، أما النقطة الثانية فلا بد من إيجاد صيغة للاتفاق على الثوابت المتعلقة باستمرار الانتفاضة و زيادة فعاليتها و تصعيد المواجهة ضد العدو مع الاتفاق على سقف الصراع حول موضوع التسوية في حدود البيانات و الكراسات و التصريحات دون أن يمسّ ذلك النقطة الأولى لتجنّب الانقسام في الانتفاضة أو عليها ، و دون أن يقود ذلك إلى الصدام فالأقتتال .

و يجدر هنا التوقف من أجل التأكيد على ضرورة وقف الحملات الظالمة ضد الإسلاميين أو الأصولية الإسلامية على مستوى العالمين العربي و الإسلامي و الالتفات إلى توحيد الصفوف في مواجهة تحديات النظام الدولي الجديد الذي تترعّمه أمريكا ، و الذي راح يتهدّد بتصفية القضايا العادلة لأمتنا و لا سيما قضية فلسطين لحساب الصهيونية ، و الذي أخذ يشدّد قبضته المسيطرة على سياسات الكثير من دولنا و مقرراتها و أمعن في استراتيجية التمزيق و الإنهاك وصولاً إلى وضعنا في حال يكون أسوأ من حال عبيد روما .

بيد أن من الضروري الحذر مسبقاً من مشروع بيكر الجديد الذي عمل على مقايضة الانتفاضة بإعلان رابين وقف الاستيطان السياسي و إبقاء الاستيطان الأمني (أي إبقاء الاستيطان عملياً) .

و هذا ما يشكل نقطة خلافية داخلية خطيرة لأنه يمسّ الانتفاضة و إشكالية وقفها و استمرارها ، فإذا افترضنا أن هذا المشروع رفض بإجماع فلسطيني فسيكون ذلك عاملاً مساعداً لوأد الفتنة .

أما إذا افترضنا قبول البعض بهذه المساومة فإن خطورة تجدد الصدام قد تتصاعد ما لم يتم تدارك ذلك ، و يكمن الحل الصحيح هنا في تجنّب الفخ الأمريكي - (الإسرائيلي) حين يطلب من الموافقين مواجهة الداعين لاستمرار الانتفاضة و مقاومة جيش العدو لأن هذه المهمة يجب أن تترك لقوات الاحتلال ما دامت قوات الاحتلال قائمة ، و هذه حجة قوية يجب استخدامها حتى نلقي الكرة في ملعب بيكر - رابين لا في الملعب الفلسطيني ، و بهذا قد تصبح هذه الحدة نقطة قوة ضاغطة لفرض الانسحاب الكامل ، و تجنّب الفتنة الداخلية فيتحول الخلاف الفلسطيني الداخلي إلى نقطة مساومة ضد العدو لا العكس ، و هو ما يمكن أن يطلق عليه إخراج الحسن من السيء .

تبقى نقطة أخيرة تحتاج إلى تأمل من جانب كلّ العاملين في الفصائل الفلسطينية ، أكانت إسلامية أم وطنية أم عروبية ، و هي ضرورة الانتباه إلى أن الولوج في الفتنة و الاقتتال الداخلي سيسفر عن تحريض لرفض حالة الفصائل من حيث أتى ، كما حدث مع الميليشيات في لبنان ليقطف الثمار أولئك الذين سيأخذونها على البارد المستريح بينما ينتهي دور الذين قدّموا الدم أو زهرة العمر في السجون و المنافي ، و بالفعل صدر بيانٌ عن مجموعة أسمت نفسها "المجلس القيادي المؤقت للحكومة الفلسطينية" بتاريخ 1992/7/9 تضمّن مطالبة بإنهاء عهد التنظيمات التي قامت في ظلّ الاحتلال و غياب السلطة الشرعية .

و من هنا ينبغي للجميع أن يتنبّهوا إلى خطورة الاقتتال على الجميع ، فالفتنة مؤامرة عامة لا تصيب إلا الفصائل المناضلة و المجاهدة و لا تصيب إلا الانتفاضة .

و هذا ما يفرض عمق التفكير و حسن التدبّر ثم بعد ذلك لعلّ و عسى أن نقبر الفتنة ، و نجعل راية الجهاد و النضال مرفوعة و راية الانتفاضة و مقاومة العدو خفاقة ، و راية تحرير فلسطين كلّ فلسطين نصبّ أعين يقظة لا تحيد عنها .

4- كلمة إلى الشعب الفلسطيني

لشدّ ما كان الفلسطيني يشعر بالفخر إذ ينتسب إلى الشعب الفلسطيني ، لا لأنه يفضل على غيره من شعوب العرب و المسلمين فكلّ تلك الشعوب سواءً من حديث الأساس . على أن مبعث الفخر كان ينبع من الدور السياسي و النهضوي و التحرري الذي راح يلعبه شعب فلسطين منذ أكثر من ثلاثة أرباع قرن .

فالمأزق الذي وجدّ فيه شعب فلسطين نفسه في مواجهة المشروع الصهيوني فوق أرضه لم يسمح له أن يسلم بتجزئة سايكس - بيكو و لم يتح له أن يقيم دولة قطريّة مستقلة بعد رحيل الاستعمار المباشر ، كما

حدث بالنسبة إلى سائر الأقطار العربية والإسلامية التي ابتليت بالاحتلال الاستعماري . و استطاعت بعد حين من الدهر أن تحقق الاستقلال و ترفع راية خاصة بقطرها .

لقد ظلّ الشعب الفلسطيني في حال جهادٍ و كفاح مستمرين لأن قوات الاحتلال الاستعماري لقطره لم تخرُج إلا و قد خلفت وراءها دولة الكيان (الإسرائيلي) مغتصباً أكثر من 82 % من أرض فلسطين . أما الشعب الفلسطيني فبقيَ منه جزءٌ تحت ذلك الكيان ، و شرّدت أجزاء في عددٍ من الأقطار العربية ، و حمل قطاع غزة و الضفة الغربية أعداداً كبيرة من النازحين كذلك . و بهذا عليه أن يواجه تحدياتها و هو في موضع التشردّ و التجزؤ و الضعف . و قد انتهت قيادته التاريخية في حينه، و أصبح محكوماً تحت أنظمة شتى . و كان عليه أن يقاوم مشاريع التوطين و التصفية ، و يأبى التسليم بهذا الأمر الواقع . و كان عليه بادئ ذي بدء أن يصمّد و لا يستسلم و هو في أقصى الظروف سواءً أكان ذلك في مواجهة القمع و كبت الأنفاس ، أم في الحفاظ على الكرامة و عزة النفس في تحدّي المهانة و الإهانة و سوء الأوضاع المعيشية سكناً و مقاماً و طعاماً و سعيًا .

لقد كانت مسيرة الشعب الفلسطيني خلال الاحتلال البريطاني لفلسطين ، سلسلة متواصلة من الإضرابات و الانتفاضات و الثورات ، و كانت السجون تغصّ بالآلاف و كانت حبال المشانق تطبق على أعناق عشرات المجاهدين ، و كانت الدماء الزكية تخبّ الجبال و السهول و أزقة القرى و أسواق المدن في كلّ حين . و لهذا عندما كان الجيل الذي عاش تلك الحقبة التي انتهت به إلى التشردّ و الخيام يقول لأبنائه و أحفاده لم ننقُ طعاماً للراحة ما كان ليبالغ في شيء و من ثمّ فإن كلّ من يراجع مسيرة أهل تلك الحقبة لا يستطيع إلا أن يفخر بهذا الشعب جهاداً و تضحية و صبراً . أما مسيرة الشعب الفلسطيني في الحقبة الثانية لتي تمزق فيها جسمه إلى أجزاء فقد استمرت على روح التحديّ و المقاومة .

عوملت المخيمات في هذه المرحلة ، في بعض الميدان كمعسكرات الاعتقال ، و أصبح الفلسطيني يعاني في معاشه و سعيه و سفره و تعليمه ، هذا فضلاً عن التعسف السياسي و القهر و كبت الأنفاس في عددٍ من الأقطار . و قد حسبت الدول الكبرى و الحركة الصهيونية أن وضع الشعب الفلسطيني في مثل هذه الظروف سيقوده إلى يأس فاستسلام فانصياح لمشاريع التوطين و تصفية القضية الفلسطينية . و لكن على الرغم من ذلك تبين أن هذا الشعب استطاع الصمود و النهوض على قدميه من جديد . فلم يستطع وقوفه صفوفاً للحصول على "المؤن" من وكالة الإغاثة التابعة للأمم المتحدة أن ينال من معنوياته أو كرامته ، أو عزة نفسه . و لم يركن لهذا المصير فراح يسعى للحصول على لقمة عيشه من كدّه و جهده تعليمياً و كدحاً.

و إذا كان الجيل الذي خاض المعارك و شنّ المقاومة قبل النكبة قد فقد الأمل في جدوى مواصلة الكفاح و الجهاد في هذه المرحلة ، فإن الجيل الذي تلاه سرعان ما حلّ مكانه ، و قد صمّ أذانه عن سماع نصائحه بالتعقّل و الواقعية . فراح يملأ أحزاب التغيير في البلاد العربية ، و يغذيها بكوادر و قيادات نشطة قوية الشكيمة و ما هي إلا بضعة سنين حتى أصبحت كلّ أرض يقف عليها بعض أهل فلسطين تتحوّل إلى شعلةٍ من العمل السياسي الكفاحي .

بكلمة ، انخرط الشباب الفلسطيني طوال خمسة عشر عاماً ، منذ مطلع الخمسينات ، في مختلف حركات التغيير للأوضاع العربية و قد بذل تضحياتٍ جمة و تلقوا ألواناً من العقاب كثيراً ما كان يزيد عمّا تلقاه زملاؤهم في الحزب نفسه و التهمة الواحدة ، لهذا فإن كلّ من يراجع سيرة الفلسطينيين في هذه الحقبة لا يستطيع إلا أن يفخر بهذا الشعب من حيث عمق انتمائه الإسلامي و العربي و الوجداني و تضحياته في سبيل إنقاذ الأمة سبيلاً لا مفرّ منه على طريق تحرير فلسطين .

أما المرحلة الثالثة ، و التي بدأت مع أواسط الستينات ، فقد عرفت من الشعب الفلسطيني في كلّ أماكن وجوده ألواناً من البطولات و التضحيات و قد تطلبت هذه المرحلة أن يُعاد إبراز الشخصية الفلسطينية و الهوية الفلسطينية و كان تسويغ ذلك لا يستند إلى انكفاء قطريّ و إنما باعتباره وسيلة لبناء المقاتل ضد العدو الصهيوني ، و للتأكد على تحرير فلسطين من النهر إلى البحر ، بل مسوِّغ الكفاح نفسه لتحرير فلسطين باعتباره طريقاً للوحدة العربية و للتغيير العربي ، و استنهاض الأمة .

إلى هنا كان المرء يفخر بانتسابه لهذا الشعب الذي عاش عشرات السنين في حالة مستمرة من الاضطرابات و التوتر و المواجهات و التضحيات دون أن تقلّ إرادته أو يتعب ، أو يركن إلى استسلام .

كان المرء يفخر بالانتساب للشعب الفلسطيني و هو يعاني من المظالم الدولية حتى الاختناق فيرفض مشاريع التوطين و التصفية أو المساومة على أيّ جزءٍ من أرضه أو حقوقه ، بل ما كان ليتقاعد عن خوض النضال ضد السيطرة الاستعمارية و الأحلاف العسكرية في كلّ نقاط وجوده .

و كان المرء يفتخر حين يرى ردّ الفعل الفلسطيني على الاضطهاد الرسمي في عددٍ من البلدان العربية لا يتحول عصبيةً قطرية فلسطينية منغلقة ، و لا يتحول إلى التنكّر لوحدة الأمة و عقيدتها و هويتها و مصالحها العليا المشتركة . و إنما كان يتجه إلى المزيد من روح الأخوة الإسلامية و الروح الوجدانية العربية ، فينخرط في عمليات التغيير في الأقطار الشقيقة باعتبار ذلك هو الردّ الصحيح على التعسف و الاضطهاد أو على التفريط في القضية الفلسطينية .

و كان المرء يفتخر إذ يرى ردّ الفعل الفلسطيني على حالات التراجع الرسمي في الصراع ضد العدو الصهيوني ، تصعيداً للكفاح و الجهاد ، كما حدث في الانتفاضة ، و قضية المبعدين ، و العمليات البطولية، من أجل الاستنهاض ، و هزّ الضمائر ، و تحريك المخزون التاريخي في الأمة .

على أن هذه السمات الرائعة في الشعب الفلسطيني و ذلك التاريخ المجيد أخذاً يواجهان اختراقاً من قبل بعض الفئات الفلسطينية ، فمنذ الانخراط في المفاوضات المنبثقة عن مؤتمر مدريد أخذت تتعالى أصوات تدعو إلى الانكفاء على الذات الفلسطينية ، و البحث عن طريق فلسطيني بمعزل عن المسارات العربية على اختلافها حتى تلك التي انخرطت معه في المفاوضات الثنائية و الإقليمية ، بلغ هذا التوجّه ذروته مع توقيع اتفاق أوسلو ، و من ثمّ حملة الدفاع عنه و الترويج له .

هنا بدأت تعلو مقولات تتناقص بنسبة 180 درجة و المقولات التي عاش عليها الشعب الفلسطيني طوال ثلاثة أرباع قرن من الصراع ضد الصهيونية . و قد وصل بها الحد حتى الاستهزاء بالتضامن العربي أو الوحدة العربية ، أو المصير المشترك أو المصالح العربية العليا ، ناهيك عن الاستهزاء بالهوية الإسلامية أو بالتحرّر و الاستقلال و معاداة الصهيونية و الإمبريالية ، و راح البعث يبيّن الحقد ضد كلّ ما هو عربيّ . فقد نُمّي على سبيل المثال اتجاهٌ كشفت عنه الانتخابات الأردنية الأخيرة يدعو إلى عدم انتخاب غير الفلسطيني ، بغضّ النظر عن توجّهه السياسي أو ميّزاته الشخصية ، أو حتى اشتراكه التاريخي مع العمل الفلسطيني ، و قد عبّر البعض عن ذلك بالقول إنه مستعدّ لانتخاب مرشّح عن جبهة العمل الإسلامي إذا كان فلسطينياً و لكن لا أنتخبه إن لم يكن فلسطينياً .

و لعل أخطر ما في الموضوع هنا ليس وجود مثل هذا الاتجاه ، فقد وجد بشكل أو بآخر منذ أمّ بعيد ، إنما اتساع مداه في هذه الأيام ، هنا لا يملك المرء الذي افتخر بالانتماء إلى هذا الشعب العظيم إلا أن يجد نفسه غريباً عن مثل هذا الاتجاه المريض حتى لو أصبحت قاعدته عريضة جداً ، بل يجب أن يواجه بكلّ الشجاعة باعتباره وباءاً قاتلاً بعيداً كلّ البعد عن تلك التقاليد الوجدانية المجيدة و العريقة التي تحلّى بها شعب فلسطين و شكّلت شخصيته المميّزة .

إن السير في اتجاه العصبية القطرية ضيقة الأفق يعني فقدان الصواب ، و ضياع البوصلة ، و التخبّط خبطاً عشوائياً ، و قد يؤدّي بعد حين بأصحابه إلى الدخول في المشروع الصهيوني ضد الأمة . لأن كلّ ابتعاد عن الأمة ، و مهما كانت الأسباب ، و مهما كانت الجراح ، و مهما كان حال الأمة ضعفاً و تمزّقاً و انهياراً ، لن يقود إلى خير أو فلاح ، و إنما إلى ضياع و انحراف ، قد يؤدّي إلى ما هو أشدّ هولاً و نكراً .

فالذي صان الشعب الفلسطيني و كوّن سمعته العطرة في بلاد العرب و المسلمين ، بل في كلّ الدنيا ، كان ردّ فعله الصحيح ما كان يلقاه من بطش العدو الصهيوني ، أو من اضطهاد بعض الأتقاء له ، أو تفريط في نصرة قضيته . لقد كان ردّ فعله دائماً المزيد من الانخراط في صفوف الأمة ، و المزيد من إعلاء رايات الهوية الإسلامية ، و الوحدة العربية ، و التحرير و النهوض و الاستقلال و التضامن ، و المزيد من الحثّ على محاربة الصهيونية و الإمبريالية ، و لهذا رأت شعوب الأمة العربية و الإسلامية في الشعب الفلسطيني قدوة و مثلاً و محضنة الحبّ و التكريم ، و تمثّل الكثيرون من خيرة أبنائها أن ينضمّوا إلى صفوفه ، و يجاهدوا إلى جانبه و يقدّموا له كلّ ألوان الدعم ..

و إذا كان بمقدور الاتجاهات التي تريد الشعب الفلسطيني أن ينكفئ عن إسلامه و عربيته و روحه الوجدانية و التحرّرية و الجهادية أن تقول الكثير عما كابده من حالات اضطهاد و ما تعرّض له من ضغوطٍ و مجازر ، أو عمّا أصاب قضيته من تواطى أو تقصير أو تفريط ، إلا أن على الشعب الفلسطيني ألا يعالج الانحراف بانحراف ، و المرض بالوباء ، و ألا يسقط في آفة الأناثية القطرية التي استتكرها عند غيره ، كما أن عليه ألا ينسى من جهة أخرى ، ما قدّمه الآخرون له ، و لقضيته من تضامن و خدمات و تضحيات و لا ينسى أن بلداناً عربية أخرى دفعت أثمناً غالياً مثل الأردن و لبنان و سوريا و مصر و العراق في مواجهة الصهيونية .

فالصورة من زاوية الشعوب العربية و الإسلامية كلّ الشعوب لها ، أما الصورة حتى من زاوية العلاقة بالأنظمة العربية في أشدّ تعقيدٍ من أن تبسّط في هذا الحدث أو ذاك ، أو هذا الموقف أو ذاك ، إنها أشدّ

تعقيداً من أن تُرى من زاوية واحدة و ليس من كلّ زواياها و مختلف أطوارها . و من ثمّ لم تكن سلبية دائماً كما يحاول البعض تصويرها .

صحيح إن ثمة عوامل كثيرة أخذت تغذي مرض العصبية القطرية الفلسطينية ليعطب الجسد الفلسطيني فيوجهه ضد الوحدة ، أو التضامن و الأشقاء العرب ، إلا أن على العقل الفلسطيني و الضمير الفلسطيني أن يبقا بكلّ حزم ضد هذه العصبية المريضة و الاستمساك بكلّ تلك التقاليد الراضية التي جبلت في جماهير هذا الشعب و أصبحت جزءاً من مكونات شخصيته.

5- الحكم الذاتي و ترتيب الأولويات (م.ت.ف. و سلم الأولويات)

ستثبت الأيام القادمة أن منظمة التحرير الفلسطينية أخطأت مرتين أساسيتين في إدارة الصراع : الأولى حين دخلت مشروع التسوية لا سيما تحت شعار إقامة كيان فلسطيني - سلطة حكم ذاتي - دولة . لأن إقحام هذا الموضوع قبل الانسحاب (الإسرائيلي) و تفكيك المستوطنات ، و إنقاذ القدس ، جعلته موضوع المساومة ، إن لم يكن على ثوابت و أساسيات تمسّ القضية الفلسطينية برمتها ، ففي الأقل على حساب إنجاز دحر الاحتلال ، خصوصاً من القدس ، و تصفية المستوطنات ، و لا سيما من القدس كذلك .

أما الخطأ الثاني فالدخول في اتفاق أوسلو الذي مثل هو و ما استتبع من اتفاقات في القاهرة ، صلحاً منفرداً أو القبول بالتعاطي الانفرادي بدلاً من وحدة الموقف التفاوضي العربي و قد جاء هذا ناسفاً لخط ثابت طالما تبنته م.ت.ف. و هو رفض الطريق الانفرادي و الدعوة إلى وحدة الموقف . ولشّد ما سمع الرئيس المصري السابق أنور السادات كلاماً جارحاً بسبب نهجه الانفرادي أو التفردّي - و دعك من المحتوى ! .

هذان الخطآن تركا بصماتهما على اتفاق أوسلو ، و من ثمّ اتفاق القاهرة الأول و الثاني (الآتي) ، و اتفاق باريس الاقتصادي (الآتي كما يبدو كذلك) ، و سيظهر هذا بصورة أوضح ، إذا ما أقيم الحكم الذاتي وفقاً لشروط الاتفاقات المذكورة .

فهو حكمٌ يستمد أمنه من حماية الجيش (الإسرائيلي) ، و لا يبالغ المرء إن رآه أشبه ما يكون بمعسكر اعتقال محاط بالأسلاك الشائكة ، و بروح المراقبة و حواجز التفتيش تقام كلما اقتضت الضرورة ، أما المعتقلون فمسؤولون عن أمنهم الداخلي ، و معاشهم ، و ما يحتاجونه من خدمات .

و هو حكمٌ يرتبط باقتصاده باقتصاد العدو إلى حدّ بعيد ، إن لم يكن المسار لا سمح الله ، اندماجاً كاملاً و سيكون اندماج تبعية لا شراكة ! ..

و هو حكمٌ لا يستطيع أن يتمتع بحق سياسي أو قانوني أو اقتصادي أو أممي أو ثقافي إلا من خلال التفاوض و قادة الاحتلال (الإسرائيلي) و موافقتهم . و هذا ما كشفتته مفاوضات طابا و القاهرة و باريس - و ما أشير إليه ، صراحة ، في اتفاق أوسلو . أي هو حكمٌ يفتر إلى أدنى معاني السيادة التي تمتع بها أي حكم ذاتي معروف حتى لو كان هزيلًا و شكلياً .

و خلاصة ، فإن أهل الحكم الذاتي الفلسطيني سيترحمون في غدٍ على ما كانوا ييكون منه اليوم و أمس ، و لا منفذ إلا بالعودة إلى الثوابت و الأساسيات لا من حيث الحقوق و المبادئ فحسب ، و إنما أيضاً من حيث إدارة الصراع و تحديد الأولويات .

6- حول معالجة الحكم الذاتي و الشرطة ، و ترتيب الأولويات (الموقف من السلطة و الشرطة)

يدخل الوضع الفلسطيني برمته مرحلة جديدة تماماً بعد دخول الشرطة الفلسطينية و قيام سلطة الحكم الذاتي على أريحا و قطاع غزة ، فقد كانت الخلافات في الساحة الفلسطينية تقوم في المراحل السابقة على الصراع حول مواقف و مشاريع و اتفاقات ، بينما فلسطين كلها تحت الاحتلال ، و الشعب الفلسطيني بكلّ فئاته السياسية يواجه ظروفاً واحدة .

أما في المرحلة الجديدة آنفة الذكر فسيقوم الانقسام الفلسطيني على أسس مختلفة ، فستكون ثمة سلطة و شرطة في مواقع محدّدة من أرض فلسطين ، و هي مرتبطة باتفاقات و التزامات تجاه الحكومة (الإسرائيلية) و الجيش (الإسرائيلي) ، بينما ستكون هنالك معارضة داخل تلك المواقع ، و تكون هنالك مناطق تغطي أغلب فلسطين ، بل أغلب الأرض المحتلة بعد 1967 تحت الاحتلال ، و ثمة المستوطنات و الأهم ثمة قضية القدس ، أي القدس تحت الاحتلال بل تحت الضمّ لدولة العدو .

تبدأ المرحلة الجديدة و المعارضة متفاقمة ضد اتفاق أوسلو و ما تبعه من اتفاقات في باريس و القاهرة ، فمن جهة ستكون أولى مهمات السلطة و الشرطة الإيفاء بتعهد المحافظة على أمن المستوطنات و المواطنين و قوات الاحتلال ، أما المهام الأخرى مثل إدارة شؤون السلطة و تلبية حاجات الناس الاقتصادية و الصحية و التعليمية فستكون تابعة للمهمة الأولى .

أما من الجهة الأخرى فالمعارضة مستمرة في رفض اتفاق أوسلو و عدم إعطاء الشرعية لنتائجها ، لكنها لا تستطيع ، و ليس من المنطقي حتى لو استطاعت ، أن تمنع دخول الشرطة أو قيام السلطة ، و ذلك على الرغم من معارضتها الحازمة للأسس التي دخلت بموجبها الشرطة و قامت السلطة ، لأن المنع هنا يعني الاقتتال الداخلي و الفتنة من ناحية ، و يحمل من ناحية أخرى ، تعقيداً إزاء عملية انسحاب قوات العدو و لو كان جزئياً ، و مشروطاً ، و مكرساً للاحتلال عموماً .

و من هنا فإن إشكالية الموقف من الشرطة و السلطة لا تذهب إلى حدّ المنع بالقوة حتى لو توقرت ، و إنما بضرورة استمرار المعارضة السياسية و ضرورة ضمان استمراريتها في ظلّ الوضع الجديد .

على أن الإشكالية الأساسية ، و هي الورقة الأقوى بيد المعارضة ، فتمثل بضرورة استمرار الانتفاضة و المقاومة ضد قوات الاحتلال في المناطق خارج حدود السلطة و الشرطة ، فالأهداف الأساسية و لو بحدودها الدنيا ، لم يمستها الوضع الجديد من قريب أو بعيد ، فالاحتلال ما زال مستمراً و المستوطنات ما زالت قائمة و قرار ضمّ القدس إلى دولة العدو أصبح بالنسبة إليه لا رجعة عنه ، و هذا يعني أن مسوغات استمرار الانتفاضة و المقاومة ما زالت قائمة و على أشدها ، و لا يحقّ للسلطة و الشرطة أن تنسبا من أنفسهما حماية للاحتلال أو المستوطنات ، أو لضياع القدس .

و لهذا لا تملك السلطة التنفيذية إلا أن تحتجّ بالمفاوضات القادمة وبإعطائها فرصة لإنجاز المهمة من خلال المفاوضات.

على أن هذه الحجة واهية لا تستطيع أن تثبت بدليل واحد ، مصداقيتها ، و قد أثبتت المفاوضات بعد اتفاق أوسلو ، و التي أسفرت عن اتفاق باريس الاقتصادي ، أو عن اتفاق القاهرة ، أنها تراجعت إلى الخلف حتى عن اتفاق أوسلو الذي يشكل بحدّ ذاته اللعنة و الكارثة ، فلم تستطع حتى أن تؤمّن معبراً واحداً بلا إشراف (إسرائيلي) . و لم تستطع أن تزيد مساحة أريحا بضعة كيلومترات أخرى ، و لم تستطع أن تخرج المستوطنين من الخليل حتى بعد المجزرة ، و لم تستطع أن تمتلك حق إصدار قانون واحد يتعلق و لو بالتعرفة الجمركية .

بكلمات أخرى أثبتت المفاوضات من أوسلو و ما بعدها أنها تسير باتجاه تكريس الاحتلال و المستوطنات و ضمّ القدس ، و قد زادت على ذلك باتباع الحكم الذاتي أمنياً و اقتصادياً بأمن (الإسرائيلي) و الاقتصاد (الإسرائيلي) ، فالتعلل بالمفاوضات القادمة ركضاً وراء سراب ، بل مضيّ باتجاه تأييد الاحتلال و تهويد القدس .

من هنا يجب أن تُرفض هذه الحجة ، بل يجب على السلطة و الشرطة ألا تقبّلا أن تشمل مهمتهما أكثر من المناطق التي يقومون عليها ، إنها الحكمة و بعد النظر هنا أيضاً ، إن بقي للحكمة و بعد النظر مكان . لقد أحسنت حركة حماس و معها أغلبية المعارضة الفلسطينية في رفع شعار عدم التعرّض للشرطة ، و عدم اللجوء إلى العنف في مواجهة السلطة ، و من ثمّ حصر معارضة اتفاق أوسلو و تداعياته بالأساليب السياسية ، لكن مع مواصلة الانتفاضة و المقاومة ضد قوات الاحتلال و المستوطنين ، و من أجل استتقاذ القدس ، و إذا دلّ هذا على أمر فإنما يدلّ على نضوج و حكمة و بعد نظر .

إن هذا الإجماع من جانب المعارضة بقيادة حركة حماس يساعد على طرح خطة سليمة في مواجهة مرحلة ما بعد دخول الشرطة و قيام السلطة ، لأنه يغلق باب الفتنة من جانب المعارضة و المعارضين ، و يسقط الحجة ، مبدئياً ، بيد الذين يريدون أن يخفوا عورة الاتفاق ، من خلال أعمال السيف و السوط و السجون و التشريد في معالجة المعارضة .

و من هنا فإن أول خطوة إنفاذية للوضع الفلسطيني ككلّ ، و هي أول خطوة لإحياء مخططات تمزيق الجسم الفلسطيني بالفتنة و الاقتتال كذلك ، هي هذا الإجماع من جانب المعارضة في مواجهة الوضع

الجديد ، و في هذا كسب ، إذا ما كرّس بحزم لنصف المعركة سلفاً في مصلحة المعارضة ، لأنّ من المهم جداً ألا تتحمّل المعارضة أية مسؤولية في حالة غرق البلاد في القمع و الاستبداد و الفتنة ، أي يجب أن تمثل في الصراع الداخلي جانب المظلومية و الحكمة في الابتعاد عن العنف الداخلي إلى جانب الحقّ و العدل و الاستمساك بالثوابت و المبادئ .

ما ينبغي للمعارضة أن تخشى القمع حين تستمسك بالانتفاضة و المقاومة و تحرير القدس ، فطريق القمع يضعف صاحبه و يهزّ سياسته و قد يمزق صفه ، و يدخل المحايدين في الصراع و إياه فهذا "السلم" يجب أولاً و قبل كلّ شيء أن يشنق نفسه بنفسه حين يغرق بالقمع و الفتنة و العنف و هو يغرق بهدر الحقوق و الاتفاقات المجحفة الظالمة .

و لهذا فإن التهيئة الروحية على الصبر في وجه العنف و القمع الداخليين ، و عدم الرضوخ لهما سيقويان من قضية المعارضة لكن شريطة أن يحرص كلّ الحرص على عدم تغطية القمع و العنف من خلال سياسات مغامرة أو متهورّة ، أو ردود أفعال غير مدروسة أو محسوبة ، و إن سياسة الرسول - صلى الله عليه و سلم - في مواجهة الاستفزازات و القمع خلال المرحلة المكيّة الأولى لتشكل أسوة حسنة في هذا المقام .

يمكن أن يعتبر ما تقدّم الردّ السلبي ، إلى جانب نزع الذرائع من يد القمع و العنف ، كما يمكن اعتباره تهيئة للروح و الجسد من أجل النجاح في امتحان الإيمان في التمسك بالمبادئ و الثوابت و الخط السياسي الصحيح و الدفاع عن قضية القدس و فلسطين و مصالح الأمة العليا ، أما من الجهة الأخرى فالردّ الإيجابي على اتفاق أوسلو و تداعياته يكون بإبقاء البوصلة متجهة لإنجاز تحرير القدس و إنقاذها و تفكيك المستوطنات كافة ، و مقاومة الاحتلال و دحره دون قيد أو شرط ، و إذا اعتبر هذا حداً أدنى ، فلكي تبقى البوصلة فعلاً باتجاه تحرير كلّ فلسطين .

و بهذا لا تكون بوصلة المعارضة متجهة إلى الداخل الفلسطيني لمقاومة السلطة و الشرطة و ذلك على الرغم من ضرورة بقاء الاعتراض الحازم و المبدئي سياسياً على اتفاق أوسلو و الاتفاقات اللاحقة به و المنبثقة عنه ، و إنما تكون البوصلة متجهة دائماً ضد قوات الاحتلال و المستوطنين و من أجل تحرير القدس ، أي على المعارضة أن تنظر إلى الأمام و إلى ما يجب إنجازه ، و ليس إلى الخلف ، و بهذا تحسين ترتيب الأولويات فنستمر على حمل سمة المحرّر والمنقذ إلى جانب سمة المظلومين إذا ما اعتدي عليها و أريد قمعها .

و بالمناسبة ما ينبغي لحماس ، بصورة خاصة ، و للمعارضة عموماً أن تُجرّ إلى المعركة الداخلية سواءً أكان على مستوى الصراع السياسي أم كان على مستوى المنافسة فيبقى التحريض السياسي ضد الاتفاق منصّباً على ما بقي بيد العدو و المنافسة على انتزاعه منه و ليس على ما هو أقلّ من فتاتٍ بيد الحكم الذاتي ، و هنا بالضبط مقتل اتفاقات أوسلو و باريس و القاهرة لما تحمله من تكريس للاحتلال و المستوطنات و ضمّ القدس لدولة العدو و لما تحمله من اتجاهات إلحاق للكيان الفلسطيني بالمشروع الصهيوني ضد البلدان العربية و الانتماء العربي و الإسلامي .

بكلمة يجب أن تبقى المعركة الداخلية مرتبطة بالمعركة الأساسية التي تركّز على قضية القدس و تفكيك المستوطنات و دحر الاحتلال و ليس على الكيانية الفلسطينية . بل يجب أن يرتبط الصراع الداخلي ضد الهيمنة الأمنية و السياسية (الإسرائيلية) على مناطق الحكم الذاتي إلى جانب التعبئة المستمرة باعتبار الشعب الفلسطيني جزءاً من الأمة العربيّة و الإسلامية لا قولاً فحسب ، و إنما أيضاً من جهة الولاء و الانتماء و المصير المشترك ، و إلى جانب إبقاء الصهيونية في فلسطين هي العدو رقم واحد ، و مقاومة كلّ أشكال التطبيع الثقافي و الفني و الاجتماعي و الرياضي و اتجاهات الصهيونية .

7- اتفاق القاهرة في التطبيق

تشكل بضعة الأسابيع المنصرمة ، و هي الأسابيع التي تلت توقيع اتفاق القاهرة ، نموذجاً حياً لما سيكون عليه الوضع بالنسبة إلى الحكم الذاتي ، و في ظلّه . فالترجمة الواقعية للاتفاق ، أو ما سينجم عنه على أرض الواقع ، يمثلان الحكم الفاصل لا بالنسبة إلى تقويم الاتفاق ، فهذا تقويم مرتكزات أخرى ، و إنما بالنسبة إلى ما روجّه المؤيدون للاتفاق من تقديرات .

يتطلب الحكم على الاتفاق، أو تقويمه ، عوداً إلى الحقوق الأساسية والثابت ، و الشرع ، و التاريخ ، ثم يتطلب تقديراً صحيحاً لموازن القوى و للظروف العربية و الدولية ، كما يحتاج إلى عدم النسيان ، و لو للحظة واحدة ، مع من نتعامل . أي عدم نسيان طبيعة عدونا و تكوينه العقدي و الإيديولوجي ، و تراثه العنصري العدواني ، و أخيراً و ليس آخراً ، مخططاته و أطماعه ، في ظلّ موازين قوى دولية موالية له ، و إلى جانبها معادلة عربية متأكلة تتخبط ضعفاً و وهناً .

على أن الحكم على الاتفاق من جهة نتائجه الواقعية في التطبيق العملي يمثل الضربة القاضية لآخر معاقل الذين قبلوا به ، و ساروا على منواله ، و ربطوا مستقبلهم و استراتيجيتهم بما يمكن أن يحققوه من "مكاسب" على أرض الواقع ، أو يرفعوه من أضرار و مخاطر .

فهؤلاء أسقطوا كلّ نقاش حول الاتفاق على أرض الحقوق و الثوابت ، أو موازين القوى ، أو الظروف ، أو طبيعة العدو ، بحجة تقول إن الاتفاقات في النهاية حبر على ورق و هي قابلة للتمزيق . و لم يفهم أن يستشهدوا بالاتفاقات أو المعاهدات التي انتهت ، على الرغم مما حملته من تنازلات ، في مصلحة أصحاب الحقّ أو الذين كانوا مستضعفين . ثم ارتكزوا على الحجة القائلة نحن نريد موطن قدم ، و بعد ذلك سنبداً بالتوسع ، و التقدم خطوة خطوة .

هنا كان لا بدّ من تذكيرهم بعددٍ من الاتفاقات و المعاهدات التي كانت خطوة لتمكين المعتدين أكثر إلى حدّ إبادة الطرف الآخر ، أو انتهاء قضيتهم تماماً . و لعلّ الاتفاق الذي وقعه أبو عبد الله الصغير عام 1491 مع كلّ من إيسابيل ملكة قشتالة و فرناندو ملك أرغون يقدّم مثلاً بليغاً على نمط من المعاهدات و الاتفاقات التي تشكل خطوة نحو النهاية لا البداية . أما ما هو أبلغ فكان نصّ الاتفاق الذي حمل كلّ شروط أبي عبد الله الصغير تقريباً ، بينما كان المراد من الملكين هو إنهاء المقاومة و تسلم القيادة في غرناطة و كانا يعلمان أن إنهاء المقاومة و الحرب هو الأمر الأساسي حتى ينفذان مخططاتهما بعد ذلك خطوة فخطوة . و بالطبع فإن النهاية ، أو النتيجة ، كانت مريعة . علماً أن أملاً كان يلوح بالأفق ، في تلك الظروف ، تمثل في الفتوحات العثمانية ، أو التقدّم العثماني الحديث .

بكلمة أخرى ، يجب ألا يخطأ في القياس حين يقارب بين اتفاقيتي أوسلو و القاهرة و تلك الاتفاقات و المعاهدات التي انتهت بانتصار أهل الحقّ أو من كانوا مستضعفين . فهذه المقاربة ليس لها من مكان ، لا من ناحية المحتوى و لا من ناحية موازين القوى و الظروف المحيطة ، أو المتوقعة في المدى القريب ، أو المتوسط .

و تأتي تجربة الأسابيع الماضية لترسم لنا ملامح أولى لمستقبل وضع الحكم الذاتي ، و ما يمكن أن تتجه إليه التطورات . فبعد أن أصر المفاوض (الإسرائيلي) أن يضمن اتفاقي أوسلو و القاهرة من الشروط (الإسرائيلية) ما وسعه الخيال في حينه ، وجدناه في التطبيق العملي يعود ليفرض على الأرض شروطاً جديدة ، و يمكن لسيطرته أكثر مما تضمن الاتفاقات .

لقد أصبح من الواضح أن المطلوب الأول من الحكم الذاتي أن يؤمّن أعلى درجات الأمن لقوات الاحتلال الصهيوني و للمستوطنين . و إذا لم يفعل فليس له أن يتأمل امتداداً ، و لو بشروط أسوأ ، إلى مناطق أخرى ، و هذا يعني أن ينتهي الكيان الفلسطيني من وجهة النظر (الإسرائيلية) إلى ما يشبه الجيب الأمني ، أو مخفر الإنذار و الحماية الأمامي للجيش (الإسرائيلي) . فالوضع كله سينقلب رأساً على عقب إن أهمل أو قصر في ذلك ، و لو جزئياً ، و لو بالرغم منه . و هو أمر لم يسبق له من مثيل . فإن أنجزه فقدّ أدنى درجات السيادة و الاستقلال و الكرامة . و أصبح مداناً حتى بنظرته إلى نفسه .

و جاءت إشكالية توزّع مناطق الحكم الذاتي و مواقع الجيش و المستوطنات لتؤكد تقسيم حتى المنطقة الصغيرة التي أعطيت للحكم الذاتي إلى عدة كانتونات ، و ليس كانتوناً واحداً تنفصل بعضها عن البعض الآخر ، و لا من تواصل فيما بينها إلا من خلال الإشراف المباشر ، و غير المباشر ، للجيش (الإسرائيلي) . فالذي حدث على أرض الواقع فاق كلّ التصوّرات من حيث مدى سيطرة قيادة الجيش (الإسرائيلي) على الوضع ، و أظهر أن الحركة المستقبلية للوضع متجهة إلى المزيد من التمكن (الإسرائيلي) و ليس العكس . و هذا يعني أن أصحاب الحكم الذاتي سيجدون أنفسهم في ورطة حقيقية ، فإن تمردوا و هذا ما يجب أن يفعلوه ، خرجوا عن سكة اتفاقي أوسلو و القاهرة حتى و لو احتجوا أن (الإسرائيليين) هم الذين ينفضونهما. أما إذا خضعوا فسوف يصبح حال المقامر الذي راح يخسر و لم يعد قادراً على الانسحاب و وقف المقامرة وصولاً إلى حافة الهاوية أو الأذى فعلاً ... أو بكلمات أخرى ، يريدهم العدو إما كالخاتم في إصبعه ، و إما يتركهم يدورون في مكانهم في حالة من التخبط و التآزم تحت الحصار و التهديد إلى أن يصبحوا من "أهل الدجن" (و هو الاسم الذي أطلق على مسلمي

الأندلس الذين قبلوا بالتصّير و خضعوا لكلّ الشروط ، و مع ذلك لم يتقبّل ذلك منهم فهجر أغلبهم فيما بعد) .

على أن مصير الوضع الداخلي سيكون مضطرباً غير قابلٍ لاستقرار أمام كلّ الخيارات التي أمام أهل الحكم الذاتي ، فإن خضعوا لن يخضع الناس أبداً ، و لن يخضع أكثرهم هم أنفسهم كذلك . و إن تمردوا ، أو تعرّض عليهم مواصلة هذا الطريق ، تأزم الوضع الداخلي و عاد إليه الاضطراب ، و لهذا إن ما يرسى الآن على الأرض ، وفقاً لاتفاق القاهرة ، سيشهد الكثير من التغيّرات و المفاجآت و التقلّبات و لن تكون الأرض من تحته إلا رمالاً متحركة .

و تأتي الطريقة التي عولجت بها مشكلة المعتقلين و المساجين ، ثمّ مشكلة المفرج عنهم ، لتكشف عن تمامٍ للعدو (الإسرائيلي) على الحكم الذاتي لا حدود له ، فهو الذي يقرّر ، و بصورة مطلقة ، كيف يكون إطلاق السجناء ، و يضع الشروط كما لو لم يكن ثمة طرفٍ آخرٍ مقابلٍ في المعادلة . و يتكشف هذا الموقف أكثر عندما يفرض أن ينفي أغلب المفرج عنهم في مناطق الحكم الذاتي ، و لا يعودون إلى بيوتهم إلا بعد انتهاء فترة "العقوبة" . و يفرض في المقابل ، عدم المساس بالمتعاملين و إياه حتى في نطاق إخضاعهم للتحقيق ، دون الوصول إلى إنزال عقوبات .

أما إشكالية فرض توقيع تعهدٍ على أعضاء حماس و أعضاء المنظمات المعارضة الأخرى ، شرطاً للإفراج عنهم ليوجه ضربة تمسّ كرامة الطرف المقابل حين يقبل أن يعامل الناس تحت سلطته على هذه الصورة . فالقرار (الإسرائيلي) لا يمسّ المعتقلين و المساجين وحدهم و إنما يمسّ ذويهم من الأهالي الذين يفترض أنهم تحت سلطة الحكم الذاتي . و لهذا ينبغي للمعتقلين و المساجين الذين يطلب منهم التعمّد أن يرفضوه رفضاً مبدئياً حازماً . لكي يتحول صمودهم في وجهه إلى قضية سياسية من الدرجة الأولى توجه ضد حكومة رابين أولاً ، ثم ثانياً ضد كلّ من لا يقف إلى جانب قضيتهم العادلة . فمطلب توقيع التعهد يخالف أبسط المبادئ المتعلقة بحقوق الإنسان ، و لا يمكن الدفاع عنه بأيّ حالٍ من الأحوال . فكلّ تجارب المجالات المشابهة عادت على أصحابها بالخسران حين يصمد المساجين و المعتقلون و تتحوّل قضيتهم إلى قضية شعبية عامة بل إلى قضية عالمية .

و إن الأمر كذلك بالنسبة إلى المفرج عنهم ، إن من الخطأ الفادح القبول بهذا النمط من الإفراج لما يحمله من معنى و مغزى ، و لما يشكّله من عنوان صارخ للسيطرة (الإسرائيلية) على الوضع . و هذا يقتضي أن يفرض المفرج عنهم عودتهم إلى ذويهم أو أن يعودوا إلى السجن ، أو الخروج إلى التحدّي و المقاومة . فإذا كان رابين يريد من مثل هذه الإجراءات أن يدجن الفلسطينيين فعلى شباب هذا الجيل ، و هذه المرحلة بالذات ، أن يرفضوا التجنّب كما رفضه من قبل آبائهم و جدودهم و يحافظوا على ذلك الميراث المجيد في الصبر و الصمود و التحدّي و قوفاً إلى جانب الحق ، و تجسداً لأنبل القيم ، و أرقى الشرائع . هاتان المعركتان رابحتان إن خضناهما : معركة رفض التعهد ، و معركة رفض المنفى في مناطق الحكم الذاتي .

تبقى قضية أخيرة تكشف عنها تجربة الأسابيع الماضية منذ التوقيع على اتفاق القاهرة . و هي أن "الدول المانحة" للمساعدات من أجل أن يقوم الحكم الذاتي ببعض مهامه ، راحت تستخدم هذه المساعدات لفرض المزيد من الإخضاع للحكم الذاتي . فالحكم الذاتي ولد تحت رحمة ما ستدفعه له الدول المانحة ، و في مقمّتها الإدارة الأمريكية . أي ولد فاقداً لأبسط شروط الاستقلالية . فالمانحون يدفعون شهرياً حتى تبقى الرواتب تحت ضغطهم شهرياً . فما نحن بصددّه إنما يمثل حالة تبعيّة خطيرة بولادة ، و هي تبعيّة للخارج ستزداد مع الأيام .

و بهذا يكون الحكم الذاتي مسلوب الإرادة بالضرورة ، و هو بين المطرقة و السندان أي المطرقة (الإسرائيلية) و سندان الدول المانحة - و أغلبها متواطؤ مع العدو . الأمر الذي يسقط كلّ الأوهام التي روجها البعض عن "موطئ القدم" أو السلطة "المستقبلية" ، أو المستقبل .

و إن المرء لا يبالغ إذا قال إن وضع م.ت.ف. في كنف الحكم الذاتي يعاني الآن من نقاط ضعفٍ ما يزيد عشرات المرات عما كانت عليه قبيل توقيع اتفاقيتي أوسلو و القاهرة ، أو قبيل مدريد ، أو عما كانت عليه في أيّ يومٍ من الأيام العجاف .

إنها بضعة أسابيع جاءت بوقائعها أبلغ من كلّ ما قيل ضد اتفاقيتي أوسلو و القاهرة . و هي وقائع تشير إلى مستقبلٍ مريع لا بالنسبة إلى القدس و القضية الفلسطينية فحسب ، و إنما أيضاً بالنسبة إلى مستقبل أهل الضفة و القطاع ، و ربما بالنسبة إلى الأهل في مناطق 48 ، فتفريغ الأرض ، حتى تفريغ الأرض بألوان التهجير ، قد يصبح مع الخط البياني الذي تشير إليه هذه الوقائع أشدّ خطراً ، و أقوى احتمالاً من ذي قبل . و لا يوقفه غير تغييرات اعتراضية فلسطينية و عربية و إسلامية .

منشورات "فلسطين المسلمة"

- (الرقم ،، عنوان الكتاب ،، المؤلف ،، السنة)
- 1- ،، حرب الأيام السبعة ،، غسان دوعر ،، 1993 .
 - 2- ،، لمن نحمل الرصاص (قصص) ،، جهاد الرجبي ،، 1993 .
 - 3- ،، القسام (رواية) ،، عبد الله الطنطاوي ،، 1993 .
 - 4- ،، هكذا أبعثوني ،، غسان هرماس ،، 1993 .
 - 5- ،، عماد عقل : أسطورة الجهاد و المقاومة ،، غسان دوعر ،، 1994 .
 - 6- ،، شعارات الانتفاضة ،، طارق محمد و إبراهيم محمد ،، 1994 .
 - 7- ،، حقائق قرآنية حول القضية الفلسطينية ،، صلاح الخالدي ،، 1994 .
 - 8- ،، اتفاق أوسلو و تداعياته ،، منير شفيق ،، 1994 .

تطلب جميع منشوراتنا من :

UK - FILISTINE ALMUSLEMA/P.O.BOX:(250) LONDON NW2 4Q

أو : الأردن - عمان - ص.ب : (961618) - المدينة الرياضية

المؤلف في سطور

- مواليد القدس 196 .
- انخرط في العمل السياسي في عام 1951 ثم عمل في إطار الحزب الشيوعي الأردني حتى عام 1965 .
- أمضى في السجن أكثر من عشر سنوات .
- عمل مسؤولاً في الإعلام و العلاقات الخارجية في حركة فتح من 1968 إلى 1971 ، و مسؤولاً عن العمل السياسي في الأرض المحتلة من عام 1972 و حتى عام 1973 .
- في عام 1972 عمل في مركز التخطيط الفلسطيني لمنظمة التحرير الفلسطينية و أصبح مديراً عاماً له من عام 1978 حتى نهاية عام 1992 .
- انتقل من أرض العلمانية إلى أرض الإسلام و المرجعية الإسلامية منذ أواخر السبعينات .
- في عام 1993 ، انتخب رئيساً للمنظمة الإسلامية العالمية لحقوق الإنسان .
- له عدة مؤلفات زادت عن 30 مؤلفاً بالإضافة إلى مئات الدراسات و المقالات في عدد من الصحف و الدوريات و من هذه المؤلفات :
- "حول التناقض و الممارسات في الثورة الفلسطينية" ، "الثورة الفلسطينية بين النقد و التخطيط" ، "موضوعات من تجربة الثورة الفلسطينية" .
- و من الكتابات حول الوحدة العربية : "في الوحدة العربية و التجزئة" ، "في تناقضات الوضع العربي العام" .
- و من كتاباته الماركسية : "الماركسية اللينينية و الثورة المسلحة" ، "الماركسية اللينينية و نظرية الحزب الثوري" ، "في عالم الحرب" ، و عددٌ من الدراسات حول تجارب التغيير و الثورة في اليونان و الفلبين و قبرص و الملايو و فيتنام و كمبوديا و عدد من البلدان الأخرى .
- و من كتاباته الإسلامية : "الإسلام في معركة الحضارة" ، "الإسلام و تحديات الانحطاط المعاصر" ، "ردود على أطروحات علمانية" ، "قضايا التنمية و الاستقلال" ، "الإسلام و الدولة الحديثة" ، "بين النهوض و السقوط" ، "الفكر الإسلامي المعاصر" ، "النظام الدولي الجديد و خيار المواجهة" . و له تحت الطبع : "شهداء و مسيرة" ، "في نظريات التغيير" .

